

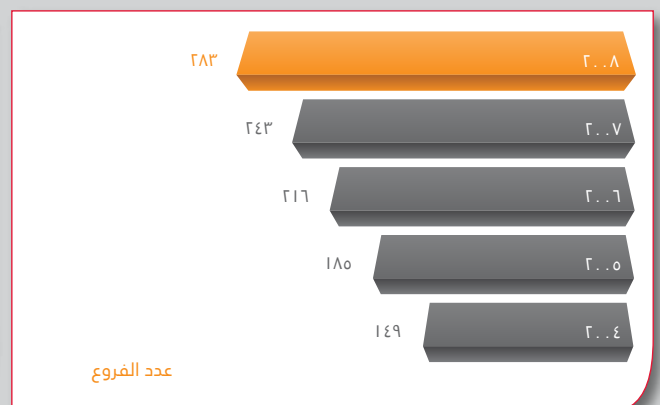
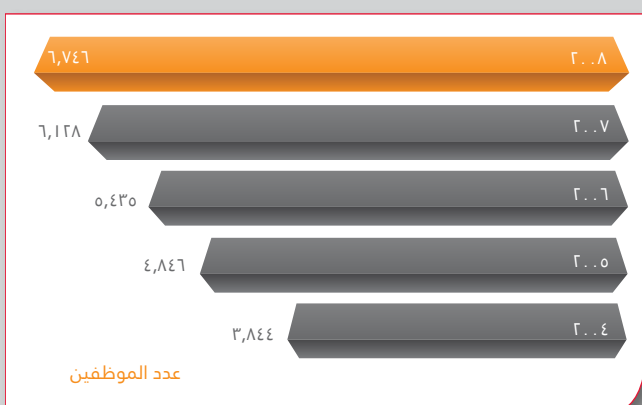
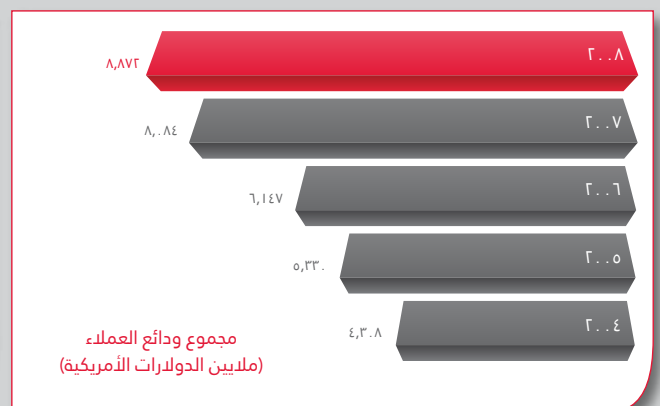
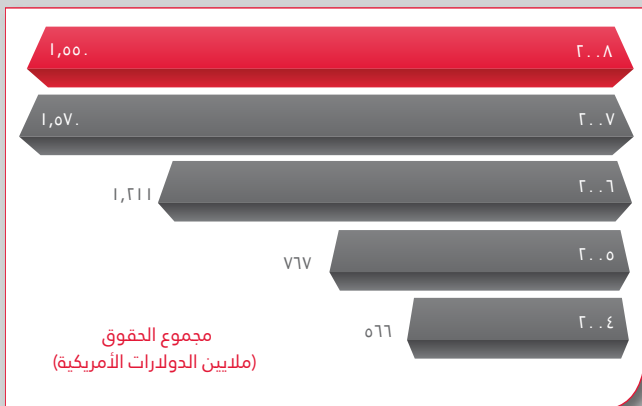
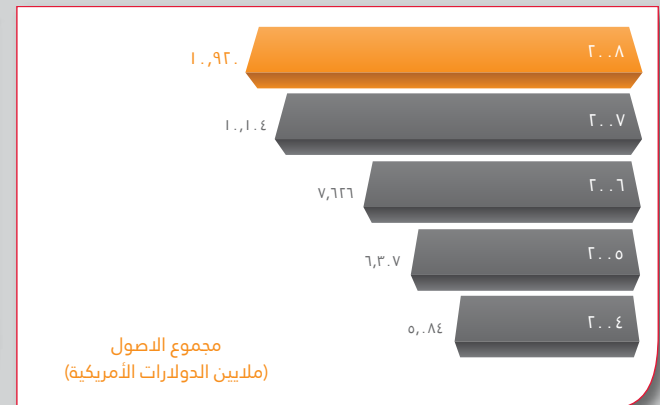
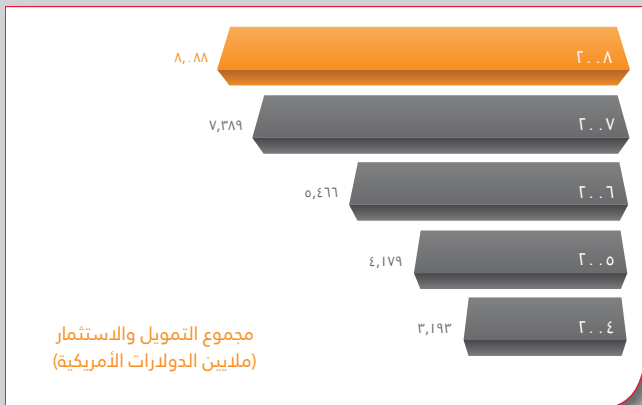
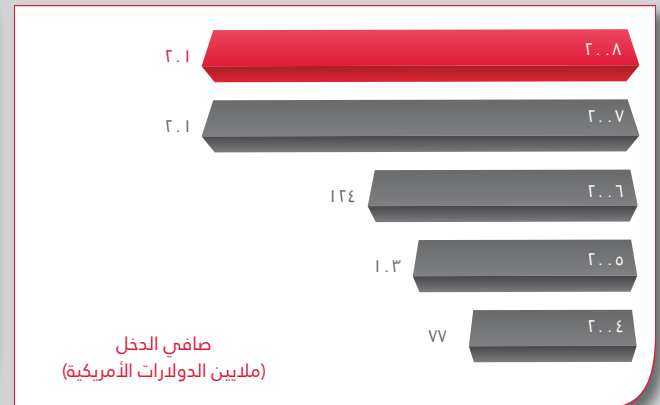
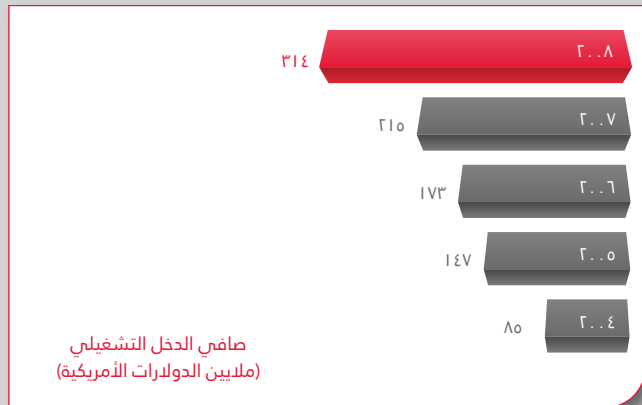
التقرير السنوي ٢٠٠٨

٣	المؤشرات المالية
٥	الرؤية والرسالة
٦	الهوية الموحدة لبنوك البركة
١٢	مجلس الإدارة والهيئة الشرعية الموحدة
١٧	الإدارة التنفيذية
٢٠	تقرير مجلس الإدارة
٢٤	تقرير الرئيس التنفيذي
٣٦	المسؤولية الاجتماعية
٣٨	تقرير هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة
٤٠	تقرير المراجع الخارجي
٤١	البيانات المالية الموحدة
١٠٥	دليل المجموعة

٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
					الدخل (مليون دولار أمريكي)
١٩٢	٢٩٨	٣٤٠	٤٤٤	٥٨٦	إجمالي الدخل التشغيلي
٨٥	١٤٧	١٧٣	٢١٥	٣١٤	صافي الدخل التشغيلي
٧٧	١٠٣	١٢٤	*٢٠١	٢٠١	صافي الدخل
٣٧	٧٩	٨٠	*١٤٤	١١٤	صافي دخل السنة العائد الى حقوق مساهمي الشركة الام
٠,٠٧	٠,١٥	٠,١٣	*٠,٢١	٠,١٦	النصيب الاساسي والمخفض للسهم في الارباح (دولار أمريكي)**
					المركز المالي (مليون دولار امريكي)
٥,٠٨٤	٦,٣٠٧	٧,٦٢٦	١٠,١٠٤	١٠,٩٢٠	مجموع الاصول
٣,١٩٣	٤,١٧٩	٥,٤٦٦	٧,٣٨٩	٨,٠٨٨	مجموع التمويل والاستثمار
٤,٣٠٨	٥,٣٣٠	٦,١٤٧	٨,٠٨٤	٨,٨٧٢	مجموع ودائع العملاء
٥٦٦	٧٦٧	١,٢١١	١,٥٧٠	١,٥٥٠	مجموع الحقوق
٤٢٢	٥٦٦	٩٧٩	١,١٤٤	١,١٣١	الحقوق العائدة الى مساهمي الشركة الام
					رأس المال (مليون دولار امريكي)
١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	رأس المال المصرح به
٣٢٥	٣٨٨	٦٣٠	٦٥١	٦٩٧,٥	رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل
					الربحية
%١٥	%١٥	%١٣	*%١٤	%١٣	العائد على متوسط الحقوق
%٩	%١٦	%١٠	*%١٤	%١٠	العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم
%١,٧	%١,٨	%١,٨	*%٢,٣	%١,٩	العائد على متوسط الاصول
%٥٦	%٥١	%٤٩	%٥٢	%٤٦	المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي
					المركز المالي
%١١	%١٢	%١٦	%١٦	%١٤	مجموع الحقوق إلى مجموع الاصول
٥,٦	٥,٤	٤,٥	٤,٧	٥,٢	مجموع التمويل والاستثمار كمضاعف للحقوق (مرة)
٠,٨٢	٠,٩٨	١,٤٠	١,٦٤	١,٦٢	صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار امريكي)**
					معلومات أخرى
٣,٨٤٤	٤,٨٤٦	٥,٤٣٥	٦,١٢٨	٦,٧٤٦	إجمالي عدد الموظفين
١٤٩	١٨٥	٢١٦	٢٤٣	٢٨٣	إجمالي عدد الفروع

* صافي الدخل للعام ٢٠٠٧ يتضمن أرباح استثنائية من أرباح من بيع مفترض لشركة تابعة تبلغ ٥٤ مليون دولار امريكي
** معدلة للأخذ في الاعتبار أسهم المنحة الصادرة لاحقاً

المؤشرات المالية



رؤيتنا

"نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف : نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع ."

رسالتنا

"نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، و تطبيق الأعلى في المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظفين و مساهمين"



الهوية الموحدة لبنوك البركة





أكثر من مجرد عمل مصرفي: فلسفتنا هي هويتنا

الشراكة الحقيقية معهم.

نحن نعتقد بأن للنظام المصرفي يجب أن يكون له دور أساسي يقوم به في المجتمع، دور تقع فيه على عاتقنا كمصرفيين مسؤولية كبيرة عن الموارد التي في أيدينا وفي عهدتنا. وللقيام بهذه المسؤولية واستخدام هذه الموارد بمسؤولية وحكمة نحن نعتمد على مبادئ الشريعة لتوجيهنا أثناء مساهمتنا في نجاح عملائنا وفي المساهمة في التنمية الاجتماعية للعائلات والأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام.

إن "الشراكة" إذاً تعني أن نجاحنا ونجاح عملائنا مترابطان كترابط معتقداتنا التي نؤمن بها سويًا. إن المساهمة في الجهد المشترك هي إذاً مكافأتنا. إننا نرى المال كوسيلة للاستفادة من الفرص وخلق مجتمع أفضل لنا جميعًا. إن المال هو وسيلة للدخول معًا في فرص جديدة والمساهمة في جهد مشترك مقابل الحصول على مكافأة متبادلة. وبصفتنا مؤمنين على الموارد التي وضعت في عهدتنا، فإن جهودنا تساهم في بناء المجتمع: في الوطن وفي العالم أجمع.

إننا نسمي هذا المفهوم:

"أكثر من مجرد عمل مصرفي"

قيمتنا الأساسية

- تخلق معتقداتنا المشتركة ارتباطات قوية تشكل قاعدة لعلاقات طويلة الأجل مع العملاء والموظفين.
- إن لدينا الطاقة والمثابرة المطلوبة للتأثير إيجابيًا في حياة عملائنا ولما هو في مصلحة المجتمع الأوسع.

تم شرح المفهوم الذي تستند إليه هويتنا الموحدة الجديدة في تقرير رئيس مجلس الإدارة: إن هذا المفهوم هو نتيجة إعادة دراسة للقيم التي تأسست عليها رؤيتنا الأصلية – وليس فقط النتائج النهائية التي نراها في الأفق – وهي عملية أقمعتنا بأنه يجب أن تكون هذه القيم جزءًا لا يتجزأ من رؤيتنا.

وكانت نتيجة ذلك أن تمت إعادة صياغة رؤيتنا لتعبر عن أخلاقياتنا كمجموعة:

"نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع".

وبناء على إعادة الصياغة هذه لقيمنا تمت إعادة صياغة رسالتنا كما يلي لتتوافق مع الرؤية الجديدة:

"نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، و تطبيق الأعلى في المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظفين و مساهمين"

وهذا لا يعني أن رؤيتنا الأصلية وهي أن نصبح المجموعة المصرفية الإسلامية الرائدة في العالم التي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية لم تعد مستهدفة، ولكن المقصود هنا هو إننا بإعطاء الأولوية لقيمنا والسمو بها لما هو أكثر من مجرد حجم وكبر المجموعة ومجموعة المنتجات وقنوات التسليم، فإننا وبشكل طبيعي سوف نحقق النمو تلقائيًا عن طريق بناء علاقات مع عملائنا تقوم على أساس من



الشراكة

تخلق معتقداتنا المشتركة ارتباطات قوية
تشكل قاعدة لعلاقات طويلة الأجل مع
العملاء والموظفين.

يتوقع أن تستغرق هذا العملية ٢٤ شهرا كاملا. إنه من المهم في مشروع كبير كهذا أن يتم:

- إشراك الموظفين في جميع وحدات المجموعة بشكل كامل في رؤية المجموعة وفي عملية التدشين،
- إدماج جميع عناصر الهوية الجديدة بشكل كامل وسليم في استراتيجيات وسياسات وإجراءات وطرق عمل المجموعة،
- توحيد جميع جوانب عمليات المجموعة:
- تنسيق نظم وقنوات الترويج والتسويق عبر المجموعة،
- تقييم المنتجات التي تقدمها وحدة تابعة ما من حيث ملائمتها، وإذا تم قبول منتج منها، يتم إعداده بحيث يضم إلى قائمة منتجات معتمدة تقدم على مستوى المجموعة،
- إعادة تصميم ديكورات وتأثيث الفروع بما يتناسب مع الهوية الجديدة،
- إعادة تصميم مواقع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية على شبكة الإنترنت وإعادة إطلاقها،
- إعادة تصميم وتوحيد القرطاسيات والبروشات والحملات الإعلانية المحلية.

إننا نتطلع بحماس للتحديات المقبلة ولتبني أخلاقيات عمل جديدة وشفافة لمجموعة البركة المصرفية، أخلاقيات نستطيع أن نوجزها في عبارة قصيرة هي:

"شركاء في الإنجاز"



- نحن نقدر ونحترم المجتمعات التي نقوم بخدمتها، إن أبوابنا مفتوحة دائما ونستقبل عملاءنا دائما بترحاب وقلب مفتوح وخدمات تلبي حاجاتهم.
- نستطيع عملاءنا أن يكونوا مطمئنين بأن مصالحهم المالية تدار من قبلنا وفقا لأعلى المعايير الأخلاقية.
- بإجراء معاملاتهم المصرفية معنا، يقدم عملاءنا مساهمة إيجابية لمجتمع أفضل - إن نموهم ونمونا سيفيدان العالم من حولنا.

البناء على عناصر القوة لدينا

يمكن تلخيص عناصر القوة الرئيسية لدينا والتي تعود إلى أيام تأسيس نشاطاتنا الأولى قبل ٣٠ عاما والتي اعتمد عليها نمونا الروحي منذ ذلك الوقت كما يلي:

- الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء
- علاقات وثيقة مع العملاء - شراكة متكافئة
- المتانة والاستقرار المالي
- بنك محلي أولا وأساسا - ولكن يبعد عالمي

إستراتيجية تنفيذ الهوية الموحدة

يجري حاليا تنفيذ مشروع الهوية الموحدة للمجموعة. تقوم اللجنة العليا في المركز الرئيسي للمجموعة وفرق العمل في الوحدات بعقد ورش عمل داخلية للإدارة والموظفين واستكمال إجراءاتها التحضيرية المحلية وتسجيل الهوية الموحدة كعلامة تجارية في الأسواق المحلية وتنسيق جهود تدشين الهوية الجديدة عبر جميع وحدات المجموعة.

مجلس الإدارة والهيئة الشرعية الموحدة

مجلس الإدارة

- الشيخ صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ عبدالله عمار السعودي
نائب الرئيس وعضو المجلس
- الأستاذ عبدالله صالح كامل
عضواً
- الأستاذ صالح اليوسف
عضواً
- الأستاذ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة
- د.أنور إبراهيم
عضواً
- الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي
عضواً
- الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي
عضواً
- الأستاذ جمال بن غليطة
عضواً
- الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً
- الأستاذ سامر محمد فرهود
عضواً
- الأستاذ صلاح عثمان أبو زيد
سكرتير مجلس الإدارة

الهيئة الشرعية الموحدة

- فضيلة الشيخ الدكتور عبد الستار عبد الكريم أبو غدة
رئيساً
- فضيلة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع
عضواً
- فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود
عضواً
- فضيلة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن فوزان الفوزان
عضواً
- الدكتور أحمد محي الدين أحمد
عضواً

الشيخ صالح عبد الله كامل

رجل أعمال سعودي معروف على المستويين الإقليمي والدولي، وهو رئيس ومؤسس مجموعة دله البركة السعودية العملاقة، و مؤسس سلسلة بنوك البركة. ويتمتع الشيخ صالح بعضوية العديد من المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية، كما يرأس مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ويرأس كذلك اتحاد الغرف التجارية والصناعية الإسلامية. يحمل الشيخ صالح درجة البكالوريوس في التجارة وقد منحته العديد من الجامعات المرموقة شهادة الدكتوراه الفخرية تقديرا لمساهماته الفكرية في ترسيخ تجربة الصيرفة الإسلامية وكذلك في نشر وتعميق مفاهيم الاقتصاد الإسلامي.



الأستاذ عبدالله عمار السعودي

شخصية مصرفية مرموقة ويشغل حاليا منصب الرئيس التنفيذي لشركة أي أس أي ASA للاستشارات والاستاذ عبد الله هو مؤسس المؤسسة العربية المصرفية، البحرين، وقد تولى رئاستها طوال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٤. وهو أيضا مؤسس الشركة العربية للخدمات المالية ١٩٨٢، كما تولى رئاسة البنك العربي الليبي الخارجي خلال الفترة من ١٩٧٢-١٩٨٠ وتمكن خلالها من تأسيس فروع لهذا البنك على مستوى العالم. وقد عمل الأستاذ عبد الله مع البنك المركزي الليبي مسئولاً عن تأميم البنوك الأجنبية في ليبيا. وقد عمل أيضا كمحاضر في المعهد التجاري الليبي بطرابلس. وقد تم إختياره من قبل كل من البنك الدولي وصندوق النقد "كالشخصية المصرفية الأكثر ابتكارا" في العام ١٩٨٠. وهى جائزة معترف بها من قبل جامعة جورج تاون. نال الأستاذ عبد الله جائزة الشخصية المصرفية في العام ١٩٩١، وكان أول شخصية تنال جائزة "الشخصية المصرفية العربية" في العام ١٩٩٣ من قبل اتحاد المصارف العربية. كما نال جائزة افضل شخصية مصرفية في العام ١٩٩١ من قبل الجمعية المصرفية العربية الأمريكية. وتقديرا لجهوده في تطوير العلاقات المصرفية العربية الأمريكية فقد تم منحه عدة ميداليات فضية وذهبية و التى كان من أبرزها جائزة ملك اسبانيا والرئيس الايطالى في العام ١٩٧٧ والرئيس التونسي في العام ١٩٩٦. وهو يحمل شهادة دراسات متخصصة في مجال الادارة والمحاسبة، وشهادة في اللغة الانجليزية من بريطانيا.



الأستاذ عبدالله صالح كامل

رجل أعمال سعودي مرموق، درس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ويشغل منذ العام ١٩٩٥-منصب الرئيس التنفيذي- مجموعة دله البركة وحتى الآن، وقد شغل عدة مناصب قيادية في مجموعة دله منها خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩: الرئيس التنفيذي-شركة دله البركة القابضة، ١٩٩٢-١٩٩٥: الرئيس-شركة دله للتنمية العقارية والسياحية، ١٩٨٩-١٩٩٢: الرئيس المساعد لقطاع التجارة، ١٩٨٧-١٩٨٩: المدير- العقارات وإدارة الملكيات والاستثمار والتمويل المركزي - شركة دله للسياحة والعقارات.



الأستاذ صالح اليوسف

رجل أعمال كويتي مرموق، يحمل درجة بكالوريوس التجارة - تخصص محاسبة من جامعة الكويت. لديه خبرة مصرفية عريضة حيث شغل عدة مناصب مرموقة في الكويت وعلى المستوى الإقليمي منها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي، عضو مجلس إدارة بنك الخليج - الكويت، المؤسسة العربية المصرفية، البنك الأهلي المتحد. وفي مجال العمل المصرفي الإسلامي تولي السيد صالح رئاسة مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية - البحرين.



مجلس الإدارة

الأستاذ عدنان أحمد يوسف

الأستاذ عدنان أحمد يوسف شخصية مصرفية عربية لامعة تقلد العديد من المناصب المهمة على المستويين المحلي والإقليمي الأمر الذي أهله لكي يصبح في مايو من العام ٢٠٠٧ أول رئيس خليجي لمجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، وهو يشغل منذ أغسطس ٢٠٠٤ - وحتى الآن منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية وعضو مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك يرأس الأستاذ عدنان مجلس إدارة كل من بنك البركة الجزائري، بنك البركة جنوب إفريقيا، البنك الإسلامي الأردني، بيت التمويل المصري السعودي، بنك البركة التركي للمشاركات، وبنك البركة - لبنان وهو كذلك عضو في مجلس إدارة بنك البركة السوداني، بنك البركة الإسلامي - البحرين، بيت التمويل السعودي التونسي. وقد حاز الأستاذ عدنان على جائزة (الشخصية المصرفية) في العام ٢٠٠٤ الممنوحة من المؤتمر المصرفي العالمي.



د.أنور إبراهيم

شخصية معروفة على المستوى الدولي، درس في جامعة الملايو، ماليزيا، وهو شخصية ماليزية مرموقة خدم بلاده في عدد من المناصب حيث شغل منصب وزير التعليم، وزير المالية ونائب رئيس مجلس الوزراء. وهو يعمل حالياً في مجال الاستشارات كما يعمل كأستاذ زائر بجامعة جورج تاون الأمريكية.



الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي

الأستاذ عبد الإله مصرفي معروف، يحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والإدارة من جامعة الملك عبد العزيز. و لديه خبرة إدارية عريضة في مجال المصرفية الدولية تجاوزت الخمسة وعشرين عاماً وقد شغل عدة مناصب مرموقة في مجموعة دلة حيث يعمل حالياً في منصب نائب الرئيس وهو رئيس مجلس إدارة بنك التمويل التونسي السعودي، وكذلك الشركة التونسية العربية للتمويل التاجيري، وعضو مجلس إدارة كل من شركة دلة البركة القابضة، البحرين، البنك اللباني المتحد، البانيا، الشركة الجزائرية السعودية للتأجير، البنك اللباني المتحد.



الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي

الأستاذ إبراهيم شخصية مصرفية إماراتية مرموقة، و لديه خبرة مصرفية عريضة حيث شغل عدة مناصب مرموقة في الإمارات العربية المتحدة ففي خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٩: المدير العام المساعد - صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٧٢-١٩٧٦: مدير الشؤون المالية - وزارة الإسكان وتخطيط المدن، ١٩٧١-١٩٧٢: مدير ثانوي - بنك عمان المحدود، فرع عجمان، ١٩٦٩-١٩٧١: رئيس قسم الحسابات الجارية- بنك عمان المحدود، أبو ظبي، وهو يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامية.



الأستاذ جمال بن غليطة

الأستاذ جمال بن غليطة من الخبرات المصرفية المتميزة بمجموعة بنك الإمارات، حيث شغل عدة مناصب مهمة بالبنك طوال فترة عمله والتي تجاوزت العشرين عاما في مجالات مصرفية الشركات، التجزئة، تمويل التجارة، وإدارة الافراد، وهو يشغل حاليا منصب مدير عام خدمات الافراد وإدارة الثروات بالبنك. وقد تلقى الأستاذ جمال تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية حيث نال درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة أريزونا. الأستاذ جمال عضو في مجلس إدارة بنك الامارات الاسلامي.



الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل

الأستاذ يوسف فاضل مصرفي متميز، لديه خبرات مصرفية وإدارية متميزة وهو يحمل درجة بكالوريوس الرياضيات وعلوم الكمبيوتر، جامعة غوانزغا، واشنطن-الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣. خلال مسيرته المهنية شغل الأستاذ يوسف عدة مناصب في المجال المصرفي والمالي منها منصب مدير عام مركز الساحل للأسهم خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦، نائب الرئيس التنفيذي لبنك أبو ظبي الإسلامي، خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مدير عام شركة الإمارات المالية عام ٢٠٠٣، كما عمل مديرا تنفيذيا لقسم الاستثمارات - بنك دبي الإسلامي خلال الفترة من عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد شغل السيد يوسف فاضل عدة مناصب هامة ببنك أم القيوين خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٨. خلال مسيرته المهنية تمتع السيد يوسف فاضل بعضوية مجالس إدارات عدد من المؤسسات داخل وخارج الإمارات منها شركة الاتحاد للتأمين، بنك البحرين الإسلامي، بنك البوسنة الدولي. وهو يشغل حاليا منصب مدير عام مركز الساحل للأسهم.



الأستاذ سامر محمد عدنان فرهود

مصرفي تخرج من جامعة البترول والمعادن الظهران - المملكة العربية السعودية حيث نال درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر والهندسة، يشغل منذ مايو ٢٠٠٦ - وحتى الآن منصب نائب أمين الخزنة - بنك الراجحي، كما عمل خلال الفترة من يونيو ١٩٩٩-فبراير ٢٠٠٦: رئيس الخزنة ووحدة المبيعات والتسويق - البنك العربي الوطني، والفترة من أبريل ١٩٩٣-مايو ١٩٩٩: مدير وحدة المبيعات وخدمات الخزنة - البنك السعودي المتحد، ومن يوليو ١٩٩٢-مارس ١٩٩٣: مدير أول للعلاقات - البنك السعودي الأمريكي، ومن أكتوبر ١٩٨٩-يوليو ١٩٩٢: سمسار أول- البنك السعودي الأمريكي، واستهل حياته المهنية في الفترة من أكتوبر ١٩٨٦-أكتوبر ١٩٨٩: كمهندس كمبيوتر لمركز سامبا للبيانات - البنك السعودي الأمريكي



لجان مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية

- الأستاذ / عبدالله صالح كامل
رئيساً
- الأستاذ / عبدالله عبد الرحيم صباحي
عضواً
- الأستاذ / يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً
- الأستاذ / عدنان أحمد يوسف
عضواً

لجنة التدقيق والحوكمة

- الأستاذ / صالح محمد اليوسف
رئيساً
- الدكتور / أنور إبراهيم
عضواً
- الأستاذ / إبراهيم فايز الشامسي
عضواً

لجنة المزايا وشئون أعضاء المجلس

- الأستاذ / إبراهيم فايز الشامسي
رئيساً
- الأستاذ / جمال بن غليظة
عضواً
- الأستاذ / عدنان أحمد يوسف
عضواً
- الأستاذ / يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً

لجنة المخاطر

- الأستاذ / عبدالله عبد الرحيم صباحي
رئيساً
- الأستاذ / جمال بن غليظة
عضواً
- الأستاذ / عدنان أحمد يوسف
عضواً
- الأستاذ / سامر محمد عدنان فرهود
عضواً

الأستاذ عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
ماجستير إدارة الأعمال، جامعة هال ، المملكة المتحدة

الأستاذ عدنان أحمد يوسف شخصية مصرفية عربية لامعة تقلد العديد من المناصب المهمة على المستويين المحلي والإقليمي الأمر الذي أهله لكي يصبح في مايو من العام ٢٠٠٧ أول رئيس خليجي لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، وهو يشغل منذ أغسطس ٢٠٠٤ - وحتى الآن منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية وعضو مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك يرأس الأستاذ عدنان مجلس إدارة كل من بنك البركة الجزائري، بنك البركة جنوب إفريقيا، البنك الإسلامي الأردني، بنك التمويل المصري السعودي، بنك البركة التركي للمشاركات، وبنك البركة - لبنان وهو كذلك عضو في مجلس إدارة بنك البركة السوداني، بنك البركة الإسلامي - البحرين، بيت التمويل السعودي التونسي. وقد حاز الأستاذ عدنان على جائزة (الشخصية المصرفية) في العام ٢٠٠٤ الممنوحة من المؤتمر المصرفي العالمي.

الأستاذ عثمان أحمد سليمان
نائب الرئيس التنفيذي
بكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الاقتصاد- جامعة الخرطوم- السودان

ظل الأستاذ عثمان يشغل هذا المنصب منذ تأسيس المجموعة حيث تم تغيير المسمى الوظيفي إلى "نائب الرئيس التنفيذي" اعتباراً من يناير ٢٠٠٧. والأستاذ عثمان هو رئيس مجلس إدارة بنك البركة السوداني، وعضو مجلس إدارة بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي- موريتانيا، البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة -جنوب أفريقيا، بنك التمويل المصري السعودي- مصر وبنك البركة الإسلامي- البحرين ، بنك البركة التركي للمشاركات ، وبنك البركة لبنان.

بدأ عمل السيد عثمان لدى مجموعة البركة المصرفية في عام ١٩٨٨ بعد أكثر من ٢٢ عاماً من العمل في بنوك السودان، وتوج ذلك بتعيينه كرئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك النيلين. وعمل منذ عام ١٩٨٨ لدى مجموعة دلة البركة ومقرها جدة ممثلاً لمصالحها حول العالم. وخلال السنوات السبع الأخيرة قبل تعيينه في مجموعة البركة المصرفية عام ٢٠٠٢ ، كان مسئولاً عن جميع المصالح المصرفية للمجموعة في أفريقيا، بالإضافة إلى تقديم خبرته الواسعة لمجلس إدارة بنوك المجموعة في آسيا وأوروبا ومجلس إدارة الشركة الأم. ويتولى السيد سليمان عملية التنسيق والتخطيط في مجموعة البركة المصرفية، هذا بجانب مسؤولياته التنفيذية.

الأستاذ مجيد حسين علوي
نائب رئيس أعلى: رئيس التدقيق الداخلي
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين- المملكة المتحدة

بدأ السيد علوي حياته المهنية في بنك ناشيونال دو باريس- فرع البحرين عام ١٩٨١، وانتقل إلى قسم التدقيق الداخلي بالمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. عام ١٩٨٨، حيث تولى عملية التدقيق الخاصة بالمكتب الرئيسي والفروع بالإضافة إلى معظم الشركات التابعة للبنك في الخارج. وعلى مدى ١٢ عاماً التي عمل خلالها في المجموعة العربية المصرفية شارك أيضاً في القيام بالعديد من المهام الخاصة بالعناية الواجبة التي تتم قبل عمليات الإمتلاك. وعمل السيد علوي أيضاً مع مجموعة البركة المصرفية منذ عام ٢٠٠٠، حيث انضم للمجموعة وهي لا تزال تحت الإنشاء من أجل ضمان إنشاء دائرة تدقيق فعالة للمجموعة قبل عملية تحويل ومراقبة البنوك المؤسسة إلى مجموعة البركة المصرفية.

الأستاذ ك. كريشنا مورثي
نائب رئيس أعلى: رئيس التخطيط الاستراتيجي
شهادة الزمالة المحاسبية -زميل معهد جمعية المحاسبين القانونيين بالهند،
بكالوريوس تجارة- الجامعة العثمانية- الهند

يتمتع السيد كريشنا مورثي بأكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة في التقارير المالية والإدارية وتمويل المؤسسات والتمويل الهيكلي والائتمان والتخطيط الاستراتيجي وبحوث أسهم رؤوس الأموال وإدارة الصناديق والإدارة. وقد عمل في الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. وبعد قضاء عدة سنوات في مجال المحاسبة في الهند والبحرين، انضم السيد كريشنا مورثي للشركة الخاصة بالصيرفة الاستثمارية والتابعة للمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.، حيث عمل لمدة ١٢ عاماً قبل الانتقال لدائرة الخزينة الخاصة بالشركة الأم لإدارة محفظة الصناديق الاستثمارية المشتركة ولرئاسة المكتب الأوسط في الخزينة وليلعب دوراً رئيسياً في تطبيق أنظمة معلومات المكتب الأمامي والإدارة. وبعد سنتين من العمل كشريك في بنك استثمار إقليمي في الخليج، ومدة أخرى في رئاسة أعمال الحلول المصرفية على نطاق عالمي في شركة حلول تقنية معلومات كندية رئيسية في تورنتو، تولى السيد كريشنا مورثي منصبه عام ٢٠٠٤ في مجموعة البركة المصرفية كرئيس للرقابة المالية ومن ثم تم تعيينه في منتصف كنائب رئيس أعلى مسئولاً عن التخطيط الاستراتيجي وذلك في منتصف العام ٢٠٠٦.

الإدارة التنفيذية

الأستاذ عبد الرحمن شهاب
نائب رئيس أعلى: رئيس إدارة الشؤون الإدارية والعمليات
ماجستير إدارة أعمال
جامعة هال - المملكة المتحدة

يتمتع الأستاذ عبد الرحمن بخبرة مصرفية تفوق ال ٣٠ عاما حيث عمل في عدة مناصب بعدد من المصارف التقليدية والإسلامية. وقد بدأ حياته المهنية في بنك حبيب في العام ١٩٧٣ ومن ثم عمل مع بنك تشيس منهاتن، بنك أمريكا - البحرين، بنك امريكان اكسبريس للشرق الأوسط - البحرين، بنك البحرين والشرق الأوسط. وبعد مسيرة مهنية ناجحة مع مصرف الشامل - البحرين (مصرف فيصل الإسلامي سابقا)، تم تعيينه كمساعد للرئيس التنفيذي للعمليات في العام ٢٠٠٢ ببنك البحرين الإسلامي، ومن ثم انضم لمجموعة البركة المصرفية في مايو ٢٠٠٦. ويتمتع الأستاذ عبد الرحمن الآن بعضوية مجلس إدارة بنك البركة الجزائري.

الأستاذ محمد عبد الله عقاب
نائب رئيس أعلى: رئيس إدارة الرقابة المالية
محاسب قانوني معتمد (أمريكا)

يتمتع الأستاذ محمد بخبرة مصرفية تفوق ال ١٥ عاما في الرقابة المالية والمراجعة. وقبل انضمامه لمجموعة البركة المصرفية في فبراير من العام ٢٠٠٥ عمل السيد محمد كمدير أول للمراجعة الداخلية في مصرف الشامل وقبل ذلك كان عضوا في فريق التدقيق والاستشارات بمجموعة آرثر أندرسون. والأستاذ محمد حاليا نائب رئيس مجلس معايير المحاسبة والمراجعة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية وعضو في مجالس إدارات عدد من المؤسسات المالية الدولية مثل مجلس إدارة هيئة التصنيف الإسلامية وممثل لمجموعة البركة المصرفية في صندوق الوقف وهو كذلك عضو في مجلس إدارة ولجان التدقيق بكل من بنك البركة الجزائري، البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة التركي للمشاركات.

الأستاذ جوزيف بيتر سزالدي
نائب رئيس أعلى: رئيس إدارة مخاطر الائتمان
ماجستير الاقتصاد (جامعة بودابست)، شهادة مصرفية (معهد المصرفيين الكندي)
شهادة في الإدارة (معهد الانسيد - فرنسا)

لدي السيد بيتر خبرة مصرفية دولية تتجاوز ال ٣٠ عاما في مجالات الائتمان، إدارة المخاطر، المصرفية التجارية، وتمويل التجارة. وقد بدأ حياته المهنية في العام ١٩٦٩ مع بنك مونتريال ومن ثم أصبح ممثله في الشرق الأوسط بدءا ببيروت - لبنان، وبعد ذلك في لندن.

وبعد ذلك انضم إلى بنك الخليج الدولي في العام ١٩٧٩ كمسؤول عن التسويق الإقليمي مقيما في لندن ومسؤولا عن وسط أوروبا. وقد شغل عدة مناصب في بنك الخليج الدولي في مجال الائتمان وتنمية الأعمال. وفي العام ٢٠٠١ تم تعيينه كرئيس تنفيذي للائتمان ومسؤولا عن إدارة الائتمان، الاقتصاد، مراجعة الائتمان والجوانب القانونية، كما كان عضوا بلجنة المخاطر وقد كان آخر منصب يشغله في بنك الخليج الدولي هو منصب نائب رئيس تنفيذي: رئيس المصرفية الدولية حيث كان مسؤولا عن المصرفية التجارية خارج منطقة الخليج وذلك حتى انضمامه لمجموعة البركة المصرفية في سبتمبر من العام ٢٠٠٦.

الأستاذ صلاح عثمان أبوزيد
نائب رئيس أول: رئيس إدارة الشؤون القانونية والالتزام
بكلوريوس القانون: جامعة الخرطوم - السودان

لدي السيد صلاح خبرة مهنية كبيرة في مجال المحاماة والقضاء والاستشارات القانونية الدولية والمحلية تتجاوز ٢٧ عاما. وبعد حياة مهنية حافلة لأكثر من ٢٠ عاما في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان انضم السيد صلاح للعمل مع شركة محاماة دولية في سلطنة عمان في العام ٢٠٠١ حيث تم اعتماده للترافع أمام كافة درجات المحاكم في السلطنة، ثم انضم في ٢٠٠٤ لبنك البركة الإسلامي كمدير للشؤون القانونية. ومن ثم تم تعيينه كرئيس للشؤون القانونية والالتزام وسكرتيرا لمجلس الإدارة لكل من مجموعة البركة المصرفية وبنك البركة الإسلامي.

الدكتور أحمد محي الدين أحمد
رئيس إدارة البحوث والتطوير
دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي
جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية

الدكتور أحمد محي الدين من الشخصيات المعروفة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وقد ساهم بالكتابة في عدد كبير من الدوريات المتخصصة في الصيرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي. وهو محاضر دائم في المؤتمرات المتخصصة على المستويين الإقليمي والدولي ويشارك بصفة مستمرة في الأعمال السنوية لمجمع الفقه الإسلامي.

يعمل الدكتور أحمد محي الدين مع مجموعة البركة منذ ما يزيد عن ٢٥ عاماً في عدة أدوار وظائف فبالإضافة إلى منصبه الحالي كمدير للبحوث والتطوير فهو يعمل أيضاً كمستشار لمكتب رئيس مجموعة دلة البركة ومستشار اقتصادي لمجمع الفقه الإسلامي. كما أنه عضو في عدد من هيئات الرقابة الشرعية منها هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية وبنك التمويل المصري السعودي، واللجنة التنفيذية للهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية، والهيئة الشرعية لبنك RHB ، ماليزيا ويشغل حالياً منصب الأمين العام للشئون الاقتصادية لإتحاد الغرف التجارية والصناعية الإسلامية ومقره في باكستان. وقد أشرف الدكتور أحمد على تنظيم وكذلك تحرير عدد كبير من الأعمال البحثية منها مطبوعات مجموعة دلة، الندوة السنوية للاقتصاد الإسلامي التي تنظمها مجموعة البركة المصرفية، أول موسوعة الكترونية في فقه المعاملات، وبرنامج صالح كامل لبحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه.

كما قام بإعداد وتأليف عدد من المطبوعات والمؤلفات في الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية، أنشطة شركات الاستثمار الإسلامية في الأسواق العالمية، الدور التنموي للأسواق رأس المال في ضوء الاقتصاد الإسلامي.

الأستاذ عادل عبد الله البلوشي
نائب رئيس أول: رئيس إدارة المؤسسات المالية
ماجستير إدارة الأعمال - جامعة هال - المملكة المتحدة.

لدى الأستاذ عادل خبرة مصرفية في مجال الائتمان والتسويق تتجاوز ال ٢٧ عاماً. وقد بدأ حياته المهنية في العام ١٩٨١ مع بنك البحرين والكويت بإدارة الائتمان والتسويق وتدرج في مختلف الوظائف بالبنك حتى بلغ الدرجات الإشرافية. وقد انضم إلى بنك البركة الإسلامي - البحرين في العام ١٩٩٤ كمدير بالإدارة لإدارة تحليل الائتمان والإدارة ومن ثم تولى منصب مساعد المدير العام بالإدارة للتسويق والائتمان وقد انضم لمجموعة البركة المصرفية كرئيس إدارة المؤسسات المالية في نوفمبر ٢٠٠٧.

الأستاذ خالد القطان
نائب رئيس أول رئيس إدارة الخزينة والاستثمار
ماجستير إدارة الأعمال - جامعة هال - المملكة المتحدة.

لدى الأستاذ خالد خبرة مصرفية تتجاوز ال ٢٥ عاماً في مجال الخزينة والعمليات. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك الخليج المتحد في العام ١٩٨٣ كموظف بإدارة العمليات ومن ثم انضم في العام ١٩٨٨ إلى مصرف الشامل (بن فيصل سابقاً) كموظف بإدارة العمليات وتدرج في الوظائف حتى أصبح مديراً بالإدارة لإدارة سيولة العمليات كما عمل مديراً للخزانة ببنك الإسكان خلال الفترة من أبريل ٢٠٠٦ إلى مايو ٢٠٠٧ ومن ثم تولى مسؤولية إدارة كافة عمليات الخزانة بالبنك وكان عضواً في عدد من اللجان بالبنك. وقد انضم الأستاذ خالد لمجموعة البركة المصرفية في يونيو من العام ٢٠٠٧ كمسؤول عن الخزانة والاستثمار في منصب نائب رئيس أول ورئيس للإدارة.



الشيخ صالح عبد الله كامل

رئيس مجلس الإدارة

الوضع الاقتصادي

على الرغم من الأداء الجيد لمعظم الإقتصادات العالمية خلال العام ٢٠٠٧ إلا أن ذلك لم يكن كافياً لمنع حدوث حالة عدم اليقين التي سادت الإقتصاد العالمي كما أنه لم يكن كافياً أيضاً للتقليل من حالة الغموض التي سادت هذه الاوساط فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية للقطاعات الإقتصادية المختلفة. وفي ظل هذه الظروف فقد شهد العام ٢٠٠٨ الكثير من الزخم لناعية تأثره بالتباطؤ الكبير في أداء إقتصادات الدول المتقدمة والإقتصادات الناشئة على حد سواء وكذلك تأثره بحالات الإنهيار أو شبه الإنهيار لبعض المؤسسات المالية العالمية العريقة الأمر الذي تطلب في كثير من الأحوال حدوث تدخلات من قبل مساهمي هذه المؤسسات لدعم رؤوس أموالها وفي بعض الحالات الأكثر حدة فقد إستدعى الأمر تدخل حكوميا بمعالجات تصب في نفس هذا الإتجاه، وقد صاحب ذلك هبوط حاد في الأسواق العالمية للأسهم والسلع والعقارات. الأمر الذي يمكن التعبير عنه "بحدوث هبوط كبير في إستثمارات ومدخرات الأفراد والثروة الجماعية للأمم.

وفي ظل هذه الظروف الحرجة التي أخذ فيها الكساد الإقتصادي ينتقل من إقتصاد إلى آخر بشكل وبائي فقد أخذ المستثمرون ومديرو الإستثمار في البحث عن ملاذات آمنة لأصولهم أو الأصول التي يديرونها. ومع تأثر الإقتصادات بهذا الواقع وإنهيار بعضها تحت صدمة الإلتزامات المفرطة لبعض البنوك والمترتبة على الرهن العقاري الأمريكي والمشتقات المالية المرتبطة بها، نشأ الإدراك بأن ذلك الواقع ليس إلا أحد الجوانب السالبة للنمو والتوسع الكبير في الإقراض المصرفي في السنوات الأخيرة والفسل الكبير لأنظمة تقييم المخاطر في تقدير الأوضاع وكانت ردة فعل الأسواق هبوط في الأسعار على مستوى العالم.

وكما حدث في جميع حالات الفقاعات المالية السابقة، بعد تزايد المزاج المتفائل والمتحمس ووصوله إلى مستويات مفرطة بحيث تتولد ثقة عمياء في قدرة الأسواق على الإستمرار في النمو المتصاعد، يسود الآن مزاج سوداوي وسط مجتمع الأعمال لدرجة أصبح الاعتقاد العام السائد حالياً هو أنه لا توجد مشاريع جديدة تستحق مخاطر الإستثمار فيها.

وبالرغم من كل هذه الأوضاع غير الملائمة فقد إستمرت مجموعة البركة المصرفية في النظر إلى المستقبل بتفاؤل كبير بإعتبار أن لدى المجموعة قنواتٍ راسخة بأن الصعوبات التي يواجهها الإقتصاد العالمي حالياً هي صعوبات طبيعية سيتم تجاوزها عندما يتم التعلم من دروس الأخطاء التي أدت إلى حدوث هذه الصعوبات وبالتالي تصحيحها بالشكل الذي سيؤدي إلى إمتصاص آثارها السالبة. إننا نأمل ونتوقع أن تؤدي إجراءات الحكومات والسلطات النقدية في الإقتصادات الأكثر تأثراً بالأزمة إلى تقصير مدة الكساد في تلك الدول بحيث يبدأ محرك الإقتصاد العالمي في معاودة الدوران، ولو بشكل بطيء بدايةً، من أجل تحقيق نمو مستدام من جديد، وقد بدأت بالفعل بعض البوادر الإيجابية تظهر للمتابعين حيث يتوقع أن تحقق بعض دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تعافياً بسيطاً في عام ٢٠١٠ (فيما عدا المملكة المتحدة التي يتوقع أن تستغرق وقتاً أطول) وسيتعزز هذا التعافي في عام ٢٠١١ مما سيؤدي إلى زيادة في حجم التجارة العالمية، وفي الولايات المتحدة يتوقع أن يتم تحقيق توازن في سوق العقارات بنهاية عام ٢٠٠٩ حيث يتوقع أن يستوعب الطلب الحالي فائض العرض في العقارات مما يشير إلى إحتمال بدء العودة إلى بناء المساكن في ٢٠١٠، أما الإقتصاد الصيني، وهو الآن ثالث أكبر إقتصاد في العالم، فسوف يستمر في النمو حيث يتوقع أن يعوض النمو في الإستهلاك المحلي إنخفاض الطلب على التصدير، وبالتالي ربما تبدأ في الإستيراد من الدول الأخرى، أما إقتصاد الهند فإنه أيضاً يتوقع أن ينمو بما يزيد قليلاً على ٦% في عام ٢٠٠٩، وهو معدل يعتبر هو الأقل خلال السنوات السبع الأخيرة، وإن كانت التوقعات تشير أن يعاود النمو مستوياته السابقة إعتباراً من العام ٢٠١٠. وبشكل عام يمكن القول أنه وبرغم أن هذه المؤشرات تعتبر غير كافية إلا أنها تحمل في طياتها الكثير من البشريات في أن يعاود الإقتصاد تعافيه بالسرعة المطلوبة.

ومع أن أحدث التقديرات تشير إلى أن الإقتصاد العالمي مدفوعاً بالنمو في التجارة الخارجية بنسبة ٥% قد نجح خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨ في تحقيق معدل نمو بلغ حوالي ٣% إلا أن ذلك لم يستمر خلال النصف الثاني من العام بسبب تراجع الإقتصادات الكبيرة، وبناءً عليه فإن التوقعات لسنة ٢٠٠٩ تشير إلى أنه من المرجح أن ينكمش الإقتصاد العالمي بنسبة ٢%، وكذلك إنكماش حجم التجارة العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى نمو سلبي بمعدلات مماثلة في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وبشكل أكبر في اليابان والمملكة المتحدة، بينما ستشهد إقتصادات الدول الناشئة متمثلة في القوة التجارية الكبيرة في الصين والهند نمواً بمعدل يقارب ٦%، وهذا يعتبر حتى الآن أقل من المعدلات التاريخية الحديثة، أما تايوان فستشهد نمواً بحوالي ٣% بينما يرجح أن تنكمش قليلاً إقتصادات كوريا الجنوبية وسنغافورة. بإختصار يمثل هذا أسوأ أداء للإقتصاد العالمي لما يزيد عن ٦٠ عاماً.

أما على مستوى المنطقة، فقد تأثرت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإرتفاع الكبير في أسعار المواد الهيدروكربونية في النصف الأول من العام والذي تبعه انخفاض كبير في أسعار هذه المواد خلال النصف الثاني من العام. وفي ما يتعلق بالإقتصادات التي تعتمد على تصدير المواد الهيدروكربونية، فيمكن القول أن هذه الإقتصادات قد أدركت أنه لا يمكن ضمان إستمرار تدفق المداخيل المرتفعة بنفس المستوى السابق وبالتالي فإنه قد أصبح لزاماً على هذه الإقتصادات القيام بإعادة تقييم لمشاريع البنية التحتية التي تقوم بتنفيذها وكذلك المشروعات الكبيرة الأخرى التي يجري تنفيذها بحيث يتم إعادة ترتيب أولويات التنفيذ بغض النظر عن الجدوى الإقتصادية لهذه المشاريع. وتشير التوقعات إلى إحتمال إنكماش إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة كبيرة، إلا أنه ومع افتراض عدم حدوث إنخفاض آخر في متوسط أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٩، فقد تستطيع تلك الدول التي تكونت لديها إحتياطات كافية من الإستمرار في تمويل مشاريع البنية التحتية والمحافظة على معدلات العمالة حتى ولو على حساب تحمل عجز في الموازنات العامة لها، أما تلك الإقتصادات التي لا تتوافر لها مثل هذه الإحتياطات فقد تواجه الكثير من الصعوبات لناحية التعاطي أو إيجاد حلول مجدية للإستمرار بنفس الوتيرة السابقة.

أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، فمن الملاحظ أن تلك المصارف التي تلتزم بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية لم تتأثر بشكل مباشر بأزمة الرهون العقارية إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن هذه المصارف سوف لن تتأثر بما قد يحدث من تطورات إقتصادية خاصة في جانب الإنكماش الإقتصادي الذي بدأت بوادره في الظهور من خلال التناقص المتصاعد لحركة التبادل التجاري والإستثمارات، كما أن هذه المصارف قد تأثرت أيضاً بنقص السيولة بنفس الدرجة التي تأثرت بها المصارف التقليدية حيث أن نقص السيولة بشكل عام يؤثر بشكل مباشر على قدرة المصارف على منح التمويلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

الدخل التشغيلي لمجموعة
البركة المصرفية في عام ٢٠٠٨:
٨٥,٩ مليون
دولار أمريكي



الأداء في عام ٢٠٠٨

الإقتصادية السائدة، حيث يعزى ذلك من ناحية الى عدم تعامل هذه المصارف بكل ما يتعلق بسعر الفائدة ومن ناحية أخرى يعود ذلك الى المصادقية التي اكتسبتها هذه المصارف نتيجة لأسلوبها الرشيد في إدارة الموارد نيابة عن عملائها.

إن مجموعة البركة المصرفية، وبحكم طبيعتها كمصرف يركز على مجال مصرفية التجزئة ويعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية تتمتع بعناصر القوة التي تتمتع بها المصارف الإسلامية و التي أسهمت في التقليل من الآثار السلبية للأوضاع الإقتصادية الصعبة التي تسود المنطقة والعالم أجمع، إلا أن هذه الحقيقة لم تمنع المجموعة وفي ظل هذه الأوضاع من إلقاء نظرة فاحصة أخرى على إستراتيجياتها لغرض التحقق من متانتها وللتأكد من أن النهج الذي تتبعه في تحقيق أهدافها الإستراتيجية سيظل اختياراً صحيحاً.

إننا نود أن نعيد إلى الأذهان بأن الأهداف الإستراتيجية الرئيسية التي تم تحديدها للمجموعة على مدى السنوات الماضية كانت ولا تزال تدور حول أربعة محاور أساسية وهذه الأهداف هي: زيادة الربحية، تطوير منتجات مبتكرة، تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير إجراءات العمل، تحسين خدمة العملاء وتحسين مستوى رضا الموظفين. وبينما تؤكد المجموعة مرة أخرى على هذه المحاور فإنها تقرر إنه من الحكمة و في ظل الأوضاع الحالية، اتباع سياسات محافظة، ومن ثم فإن المحافظة على السيولة بالطبع تحظى بالأولوية في ترتيب الأهمية. وعليه فإن جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية تلتزم بسياسات المجموعة في مجال إدارة السيولة لا سيما فيما يتعلق بالمحافظة على النقد والأصول السائلة، وتأخذ هذه الوحدات موقفاً يتسم بالحيطه والحذر فيما يتعلق بطلبات التمويل الجديدة إلى أن تتحسن الظروف، كما أن هذه الوحدات تضع علاقاتها مع العملاء ومع البنوك الأخرى في مقدمة اهتماماتها. وإننا نعتبر مصطلح النمو المستدام موحهاً وهادياً نستهدف من خلاله زيادة الإنتاجية والعوائد وترشيد العمليات وخفض التكلفة.

وعلى الرغم من وجود بيئة إقتصادية أصبحت تتسم بالتنافس القوي في منطقة الشرق الأوسط وهو الأمر الذي تزايد خلال الخمسة سنوات الماضية فإن أداء مجموعة البركة المصرفية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالنمو والربحية يعتبر مرضياً للغاية، حيث تمكنت المجموعة مبكراً جداً من تحقيق هدف توحيد الحسابات الختامية لعشرة من البنوك التابعة لها في فترة وجيزة للغاية، وكذلك النجاح الكبير للإكتتاب العام لأسهمها وتمكنها من إدراج أسهمها في سوقين من أهم أسواق الأوراق المالية في المنطقة، وبنفس القدر من الأهمية يأتي النجاح الكبير للإكتتاب العام في أسهم مصرفها التابع في تركيا، وتعزيز رؤوس أموال عدد من بنوكها، والتوسع في تطبيق وإستحداث أفضل الممارسات العالمية خاصة في مجالات سياسات وإجراءات إدارة المخاطر والائتمان، وكذلك

بالأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية الضاغطة التي سادت المنطقة خلال الجزء الأكبر من العام ٢٠٠٨، إلا أن أدائنا بشكل عام كان مرضياً إلى حد كبير حيث تمكنت معظم البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية من تحقيق إجمالي دخل تجاوز معدلات العام ٢٠٠٧.

وقد بلغ دخل المجموعة من حسابات الإستثمار المشترك والاستثمارات بما في ذلك حصتها كمضارب، ٢٦٣,٩ مليون دولار أمريكي، أما الدخل من العقود والاستثمارات الممولة ذاتياً بالإضافة إلى حصة المضارب عن إدارة حسابات الإستثمار المفيدة فقد بلغ ١٥٠,٥ مليون دولار أمريكي، وبعد إضافة دخل الخدمات المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى فقد بلغ إجمالي إيرادات التشغيل للمجموعة ٥٨٥,٩ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٣١,٨٪ مقارنةً بعام ٢٠٠٧. وبعد خصم مصاريف التشغيل التي بلغت ٢٧٢,٣ مليون دولار بلغ صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب ٣١٣,٥ مليون دولار أمريكي وهو يمثل زيادة جيدة بنسبة ٤٥,٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧ خاصة إذا أخذنا في الاعتبار إستبعاد الإيرادات العرضية التي تحققت من عملية الإكتتاب العام لأسهم بنكنا في تركيا. وحتى في ظل ظروف الكساد العالمي الحالية، فقد احتفظت المجموعة بمستويات مرتفعة من السيولة حيث نمت ودائع العملاء (بما في ذلك حسابات الاستثمار المطلقة) بنسبة ٩,٧٪ لتصل إلى ٨,٩ مليار دولار وهو ما يعبر عن مدى ثقة عملائنا في أسلوب عملنا وفي نتائجنا وفي النهج الرشيد الذي إتبعته الإدارة التنفيذية للمجموعة ما مكن المجموعة من الإستمرار في هذا النهج الناجح وتحقيق سنة أخرى من النمو.

وفي ضوء أداء المجموعة في العام ٢٠٠٨، فقد اوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة ٤٪ من رأس المال المدفوع، وهو ما يعادل ٢٧,٩ مليون دولار وتوزيع اسهم مجانية بواقع سهم واحد عن كل ١٥ سهماً. كما اقترح مجلس الإدارة توزيع مكافأة بمبلغ ٥٠ ألف دولار وتحويل مبلغ ١١,٤ مليون دولار للإحتياطي القانوني وتخصيص ٧٣,٩ مليون دولار كأرباح مستبقاة.

النظرة المستقبلية. .

على إثر التباطؤ في الإقتصاد العالمي اضطرت البنوك إلى إعادة النظر في إستراتيجياتها، على الأقل لضمان توافق هذه الإستراتيجيات مع الواقع الجديد للسوق. لقد بدا واضحاً إن التمتع بقاعدة قوية من ودائع عملاء التجزئة هو عنصر قوة مهم ولهذا فإن بنوك التجزئة تعمل جاهدة على حماية هذه الودائع وتوجيه إستراتيجياتها بشكل أكبر نحو المحافظة والحماية بدلا من التوسع على الأقل على المدى القصير. وبشكل عام يمكن القول أن المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص كانت الأقل تأثراً بتداعيات الأوضاع

موقع الريادة عالمياً في مجال العمل المصرفي الإسلامي. إن إعادة تدشين هويتنا يعتبر الخطوة الأولى على طريق العمل نحو خلق مجموعة مصرفية موحدة تكون لجميع وحداتها المختلفة رؤية واحدة توحيدها. وكما نلاحظ هنا فإننا قمنا بإعادة صياغة رؤيتنا ورسالتنا لتعبّر عن بشكل أفضل عن القيم التي حافظنا عليها كأساس لنجاح اسم البركة:

رؤيتنا

"نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع".

رسالتنا

"نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، و تطبيق الأعلى في المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظفين و مساهمين"

وعلى مدى السنتين القادمتين ستسمعون كثيراً عن هذا المفهوم مع تواصل فعاليات تدشينه عبر المجموعة متمثلاً في توصيل رسالة جديدة هي الشراكة التي تقوم على أساس من التراث والمعتقدات المشتركة وخلق ترابط جديد وقوي ومستمر مع العملاء والموظفين على حد سواء.

نحن نعتقد بأن الأوضاع الإقتصادية الراهنة تمثل انقطاعاً غير سار - و نأمل في أن يكون قصير الأمد - بالنسبة للمسيرة العالمية للبشرية نحو التقدم والتطور والازدهار. ولذلك فإننا في الوقت الذي نقوم بإعداد أنفسنا لمواجهة تحديات الإنكماش الإقتصادي وأزمة السيولة الحاليين، يجب علينا أن نهين أنفسنا لظروف أفضل في السوق، ومواجهة التحديات المستقبلية الجديدة. إنني على يقين بأننا قادرون بالثقة وبالنية الحسنة وبالمشاركة النشطة من قبل إدارتنا وموظفينا على الوصول إلى مبتغانا. وختاماً أود أن أعرب نيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن شكرنا وتقديرنا للهيئة الشرعية الموحدة للمجموعة وللمصرف البحرين المركزي ووزارة التجارة والصناعة والسلطات الرقابية في جميع الدول التي تتواجد فيها وحداتنا التابعة على دعمهم و توجيهاتهم القيمة خلال عام ٢٠٠٨.



عن مجلس الإدارة
صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة

التوافق المبكر مع متطلبات الالتزام والأنظمة المحلية، وإستمرارها في الالتزام بمتطلبات هيئة الرقابة الشرعية وبالمعايير الإسلامية والعالمية لإعداد التقارير المالية.

ومن هذه النجاحات المبكرة إنبثقت المرحلة التالية من مسيرة تطوير مجموعة البركة المصرفية والمتمثلة في: التمكن من وضع أهدافها متوسطة الأجل ووسائل تعظيم القيمة المرتبطة بها، النمو الداخلي مع التوسع الجغرافي المدروس، إستحداث نظم تقنية معلومات متطورة لتلبية إحتياجات المجموعة في سعيها لتحقيق إدارة كفؤة وكسب رضا العملاء. ولقد تم الاعتراف والتقدير بجميع هذه المنجزات والجهود عندما تم منح المجموعة في عام ٢٠٠٧ درجة تصنيف استثمار BBB-/A3 مع توقع مستقبلي مستقر من قبل وكالة التصنيف العالمية ستاندرد أند بورز، وهو التصنيف الذي تمت إعادة تأكيده في عام ٢٠٠٨. إن عملية تحسين وترشيد عمليات المجموعة للزوال مستمرا حيث تم تعزيز أنظمة تقنية المعلومات وميكنة العمليات اليومية في مجال تسليم المنتجات والخدمات لعملاء المجموعة، مما أدى إلى خفض تكلفة معالجة المعاملات وتحسين نسب الكفاءة.

ولقد حققت المجموعة إنجازاً متميزاً في مسيرة تطورها في عام ٢٠٠٨ عندما أكمل البنك الإسلامي الأردني وهو وحدة تابعة لمجموعة البركة المصرفية ومن أوائل البنوك الإسلامية في العالم ٣٠ عاماً من العطاء المتميز، كما أن معظم بنوكنا الأخرى قد أكملت هي الأخرى ما يزيد على ٢٥ عاماً من النجاح والنمو ولا شك أن كل هذا العطاء والخبرة المتراكمة يعتبر بكل المقاييس إضافة لا تقدر بثمن لتجربة العمل المصرفي الإسلامي الثرية التي تعتبر بدورها واحدة من أميز الإضافات للفكر المالي والإقتصادي على مستوى العالم خلال الثلاثين عاماً الماضية.

لقد نتج عن اندماج بنك الأمين وبنك البركة الإسلامي، ومقرهما البحرين، إيجاد مؤسسة مالية تقدم الخدمات المصرفية للتجزئة و الخدمات المصرفية الإستثمارية تحت سقف واحد، ويعتزم بنك البركة الإسلامي الجديد في المدى القريب إعادة تنظيم عملياته الكبيرة في باكستان لتصبح وحدة تابعة للمجموعة بشكل منفصل. كما إن الحصول على ترخيص مصرفي في سورية يوفر للمجموعة فرصة أخرى للتوسع وهو ما تنوي تحقيقه في عام ٢٠٠٩. وفي الشرق الأقصى، ورغم إن التباطؤ الإقتصادي العالمي قد دعا المجموعة لإتخاذ مواقف حذرة تجاه التوسع، إلا أننا واثقون بأننا سنعود لدراسة هذا الخيار عندما يعود التوازن للأوضاع الإقتصادية.

تمر المجموعة حالياً بمرحلة إعادة تحديد الهوية وهي تشمل تدشين هوية جديدة توحد جميع الوحدات التابعة تحت إسم وشعار واحد وهو ما سيرفع إسم البركة عالياً في مقدمة العمل المصرفي الإسلامي ويؤكد تصميمنا على أن نتبوأ

تقرير الرئيس التنفيذي



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي

مقدمة

بالنسبة لنا في مجموعة البركة المصرفية فإن العام ٢٠٠٨ يعتبر عاما للنمو الحذر خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الضغوط التي تعرضت لها موارد بعض الدول التي تعمل فيها المجموعة نتيجة لارتفاع تكلفة الواردات - وخاصة المواد الغذائية والوقود والسلع الأساسية وذلك منذ بداية العام. وحيث أن معظم الاقتصادات قد بدأت ومنذ بداية العام في التأثر بالتباطؤ العالمي فلم يكن من المستغرب أن يكون الحذر قد صبغ سياساتها وأنشطتها.

لقد ارتفع إجمالي أصول المجموعة بنسبة ٨% ليبلغ ١٠,٩٢ مليار دولار، وقد كان النمو الأكبر من حيث المبالغ من نصيب تمويلات المراجعة حيث ارتفعت بمبلغ ٥٥١ مليون دولار تليها محفظة المضاربة التي ارتفعت بمبلغ ١١١ مليون دولار والاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة التي نمت بمبلغ ٦١ مليون دولار. أما أصول المجموعة في محافظ المشاركة واللاجرة المنتهية بالتملك فقد انخفضت نوعا ما وكذلك أصول الإجارة الأخرى حيث انخفض الطلب عليها تمشيا مع انخفاض حجم الأعمال في المنطقة. كما تحقق بعض النمو في الأصول الأخرى والاستثمارات مثل العقارات والشركات الشقيقة ومحفظة السلم.

وقد توسعت إجمالي مصادر التمويل للمجموعة حيث نمت الحسابات الجارية والحسابات الأخرى للعملاء بنسبة ١٦% لتبلغ ٢,٠٨ مليار دولار، بينما ارتفعت حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة ٨% لتبلغ ٦,٧٣ مليار دولار وبذلك تكون إجمالي الالتزامات قد نمت بنسبة ١٤%. وفيما يتعلق بالبنود خارج الميزانية، فقد انخفضت حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة ٩% لتبلغ ٥٧٠ مليون دولار وارتفعت التعهدات بنسبة ٥٨% لتبلغ ٢,٦ مليار دولار.

وبالرغم من أن الزيادة في الأصول كانت طفيفة إلا أن بعض الوحدات قد حالفها النجاح في تحقيق إيرادات جيدة مما ساهم في زيادة إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة ٢٨% ليبلغ ٧٢٦ مليون دولار. ويعزى الجزء الأكبر من هذا النمو إلى نمو الدخل من عمليات التمويل المشترك والاستثمار، وبعد توزيع حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الربح - والتي زادت بنسبة ٢٥% مقارنة بالعام السابق - ارتفعت حصة المجموعة بنسبة ٣٤% لتبلغ ٢٦٤ مليون دولار، وبعد إضافة حصتها كمضارب من إدارة حسابات الاستثمار المقيدة (والتي شهدت ارتفاعا كبيرا بنسبة ٤٨%) والدخل من الخدمات المصرفية ومصادر الدخل الأخرى

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك

وسوف تتحقق هذه الرؤية بقدره المجموعة على التطور المستمر وطرح منتجات وخدمات متطورة ومبتكرة لعملائنا تلائم احتياجاتهم ومتطلباتهم المتغيرة والمتطورة باستمرار. إن ذلك يوضح حجم الجهود والإنفاق المخصص للعديد من أنشطتنا بدءاً من تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة إلى الإدارة السليمة للمخاطر وسياسات الحوكمة المؤسسية إلى الإدارة الجيدة للموارد البشرية والتطوير.

وفي ذات الإطار تستمر جهود تحسين إجراءات إدارة المخاطر والالتئام في الوحدات مع التركيز على تطبيق التقنيات الحديثة التي تساهم في زيادة قدرة الوحدات على تقديم منتجات للعملاء بأكثر الطرق كفاءة. و تتم الآن دراسة الإجراءات وطرق العمل الحالية لتحديد جوانب التحسين المطلوبة من أجل تعزيز خدمة العملاء وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات بكفاءة أكبر.

بدأت المجموعة في تطبيق معايير لجنة بازل ٢ المتعلقة باحتساب ملء رأس المال، حيث تم البدء في إعداد التقارير الخاصة بهذا الموضوع على مستوى المركز الرئيسي والبيانات المالية الموحدة وتقديمها لمصرف البحرين المركزي إعتباراً من يونيو ٢٠١٧. وفي هذا الإطار فقد قامت المجموعة بعمل دراسة شاملة لكافة السياسات المرتبطة بإدارة المخاطر في إطار الجزء الثاني من متطلبات معايير بازل ٢ ويجري العمل الآن على تطبيق التوصيات المرتبطة بهذا الموضوع. كما يسرنا الافادة بأن المجموعة ملتزمة حالياً بشكل كامل بمتطلبات معايير الجزء الثالث من متطلبات معايير بازل ٢.

وفي نفس الوقت فإنه يتوقع أن يؤدي حرص المجموعة على أن تكون رب العمل المفضل أو الخيار المفضل للموظفين، عن طريق توفير فرص تطوير مسار وظيفي جيدة وجو عمل إيجابي، ثماره في صورة تقديم خدمة مميزة للعملاء.

كما يجري الآن السعي لابتكار منتجات جديدة سواء من ناحية الودائع أو منتجات التمويل حيث تتم في الوقت الحاضر مراجعة المنتجات والخدمات الموجودة حالياً للتأكد من أنها تتماشى مع متطلبات واحتياجات عملائنا المتنامية وفي نفس الوقت تحقق للمجموعة مستوى عالياً من الربحية ومن ثم استبعاد المنتجات التي لا تحقق هذه المتطلبات والمعايير.

استعراض أعمال الوحدات التابعة

سوف نستعرض فيما يلي بشكل موجز نشاطات وإنجازات كل وحدة من وحداتنا التابعة في السنة الماضية وخططها للمستقبل. جميع المبالغ موضحة بالدولار الأمريكي بما يعادل ما يقابلها من مبالغ بالعملة المحلية الواردة في ميزانيات وحسابات الأرباح والخسائر المدققة للوحدات التابعة، وقد تم إعداد هذه الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبدون إجراء أي تعديل عليها لأغراض توحيد الحسابات.

تدار كل وحدة من قبل مجلس إدارة خاص بها يرجع في المسؤولية النهائية إلى الشركة الأم وهي مجموعة البركة المصرفية ولكن كل مجلس إدارة يتمتع بصلاحيات لامركزية في اتخاذ القرارات ضمن التوجه الاستراتيجي العام.

(والذي شهد ارتفاعاً كبيراً هو الآخر بنسبة ١٤٪) بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة ٥٨٦ مليون دولار، وهو أعلى من مستوى ٢٠١٧ بنسبة ٣٢٪ وبذلك يكون قد سجل رقماً قياسياً جديداً.

بلغت المصاريف التشغيلية ٢٧٢ مليون دولار بزيادة قدرها ١٩٪ نشأت بشكل أساسي نتيجة زيادة تكاليف الموظفين وتكاليف البنية التحتية بسبب زيادة عدد الفروع في الوحدات من ٢٤٣ إلى ٢٨٣ فرعاً بالإضافة إلى الاستثمارات الكبيرة في نظم المعلوماتية وأجهزتها وبنيتها التحتية التي يتطلبها سعي المجموعة نحو خلق هيكلية مؤسسية حديثة ومتطورة قادرة على تقديم خدمات تتسم بالجودة والكفاءة والفعالية وبتكلفة مناسبة وبشكل مستدام. هذا وقد ارتفع صافي الربح بنسبة ٤٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٧ ليبلغ ٣١٤ مليون دولار وهو ما يمثل رقماً قياسياً آخر. ومع ذلك فإن تجنيب مخصصات تحوطية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة الكبيرة والتي ارتفعت في مجملها إلى ٤٨ مليون دولار، بالإضافة إلى ارتفاع الضرائب أدى إلى خفض صافي أرباح المجموعة إلى ٢٠١ مليون دولار وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٧٪ عن عام ٢٠١٧. إذا استثنينا المكاسب غير الاعتيادية التي تم تحقيقها في تلك السنة من الاكتتاب العام الأولي في الوحدة التابعة في تركيا.

وفي عام ٢٠١٧ وافقت السلطات المختصة من ناحية مبدئية على طلبنا الحصول على ترخيص مصرفي لوحدة تابعة في سوريا، ويسرنا الإفادة بأنه قد تمت الموافقة النهائية على الطلب في بداية عام ٢٠١٩. لقد تم تعيين لجنة تأسيسية ومدير عام ويجري الآن تعيين هيئة رقابة شرعية حسب الممارسات المحلية المعتادة، كما يجري البحث عن مقر مناسب وإعداد السياسات والإجراءات والنظم للوحدة الجديدة، ونحن نتوقع بأن يباشر البنك الجديد أعماله بنهاية عام ٢٠١٩. وكما جاء في تقرير مجلس الإدارة فقد تم اتخاذ قرار في العام الماضي اخذاً في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية بأن يتم في الوقت الراهن تجميد أية خطط للتوسع في الشرق الأقصى على أن يعاد النظر في أمر التعليق عندما يحين الوقت المناسب.

ولعله من دواعي سرورنا، بعد حصولنا على تصنيف استثماري من ستاندرد أند بورز في عام ٢٠١٧ بدرجة BBB-/A3 مع توقع مستقبلي مستقر، الإفادة أنه قد تم إعادة تأكيد هذا التصنيف في عام ٢٠١٨. إننا نعتبر أن تأكيد هذا التصنيف هو دليل على قوة وسلامة إجراءات القيادة والرقابة التي تم وضعها من قبل فريق الإدارة التنفيذية منذ تأسيس المجموعة في عام ٢٠١٢ عندما قامت مجموعة البركة المصرفية بوضع ١٠ مؤسسات مصرفية مستقلة في ١١ دولة مختلفة تحت سيطرتها على مدى سنتين، كما إن هذا التأكيد يمثل شهادة على سلامة سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية التي تم استحداثها في المجموعة.

وكما ذكر رئيس مجلس الإدارة وبتفصيل أكثر في مكان آخر، فقد قمنا بإعادة صياغة رؤيتنا لجعلها تعكس قيماً بشكل أفضل. إن الغرض من قرارنا الواعي باعتماد موقف "الشراكة مع عملائنا" هو تركيز اهتماماتنا وجهودنا على واجباتنا في تقديم أفضل خدمة ممكنة لعملائنا والعمل معهم لتلبية احتياجاتهم ومساعدتهم في تحقيق طموحاتهم في إطار التزامنا المشترك بثوابتنا الشرعية. إن قرارنا بإعادة صياغة رؤيتنا قد ساعدنا أيضاً على اتخاذ قرار بالعمل على إعادة تقييم هويتنا. وفي هذا الإطار فقد قمنا بتشكيل لجنة عليا للإضطلاع بمهمة مراجعة وتقييم الصورة الخارجية للمجموعة وقياس متانة العلامة التجارية في الأسواق التي نعمل فيها وكذلك إقتراح هوية موحدة للمركز الرئيسي وبنوك المجموعة.

تركيا

بنك البركة التركي للمشاركات

المرابحة والتي بلغت ٢,٣٦ مليار دولار. وقد شهدت مصادر التمويل هي الأخرى تغييرات طفيفة عند تقويمها بالدولار الأمريكي، حيث شهدت ودائع العملاء زيادة بنسبة مماثلة حيث ارتفعت حسابات العملاء الجارية وحسابات الودائع بنسبة ٤٪ (العملة المحلية: +٣٦٪) لتبلغ ٣٨٢ مليون دولار بينما لم يحدث أي تغيير في حسابات الاستثمار المطلقة حيث بقيت عند ٢,١٨ مليار دولار (العملة المحلية: +٣١٪).

وبالرغم من أن التغيير في مجموع الأصول كان بسيطا، إلا أنه يلاحظ أن البنك قد حقق نموا كبيرا في الإيرادات والدخل خلال السنة إذ ارتفع إجمالي الدخل من التمويل المشترك والاستثمارات ما نسبته ٤١٪ ليبلغ ٢٩١ مليون دولار، وبعد توزيع حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل بلغت حصة البنك ٧٣ مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة ٦٢٪ عن السنة السابقة. وبعد إضافة الدخل من البيوع والاستثمارات الممولة من البنك - والتي ارتفعت بنسبة ٨٨٪ لتبلغ ١١٨ مليون دولار - ودخل الخدمات المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة ٤٣٪ ليبلغ ٢٤٧ مليون دولار. وبعد خصم المصاريف التشغيلية التي ارتفعت بنسبة ١٣٪ لتبلغ ٩٤ مليون دولار، بلغ صافي الدخل التشغيلي ١٥٢ مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة ٧١٪ عن العام السابق. وبعد طرح المخصصات والضرائب التي ارتفعت عن سابقتها، بلغ صافي ربح البنك ٩٧ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧.

لقد توسع البنك بشكل سريع خلال السنة حيث أضاف ٢٠ فرعاً جديداً إلى شبكة فروعه لتبلغ ١٠٠ فرعاً في مجموعها بالإضافة إلى التوسع في شبكة أجهزة الصراف الآلي. كما نجح البنك نجاحاً كبيراً في تسويق قنوات التوزيع البديلة حيث ارتفع عدد عملاء خدمات الإنترنت المصرفية والرسائل النصية القصيرة ومركز الاتصال بنسبة كبيرة في حين ارتفع عدد عملاء خدمة الإنترنت فقط لجميع الخدمات المصرفية بنسبة الثلث في عام ٢٠٠٧، كما قام البنك بطرح بطاقة أئتمان الماستر كارد الخاصة به في عام ٢٠٠٨.

يقوم البنك حالياً بتنفيذ نظام قاعدة بيانات خاص بضمانات التسهيلات التي يحتفظ بها البنك وسيكون بإمكان هذا النظام تتبع الضمانات الفعلية التي يحتفظ بها البنك مقابل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها والتأكد من أنها تتطابق مع الترتيبات الأصلية المتفق عليها مع العملاء وبذلك يساعد هذا النظام في خفض العمل اليدوي المطلوب عادة.

تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد التركي شهد نمواً بلغ معدله ١,٤٪ فقط في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤,٦٪ في عام ٢٠٠٧ ومتوسط نمو بلغ ٦,٩٪ على مدى السنوات الخمس من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧. وبناءً على افتراض استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، تشير التوقعات للسنتين القادمتين إلى احتمال أن يستقر نمو الناتج المحلي الإجمالي لتركيا عند مستوى متدن جداً يبلغ -٢,٠٪ في ٢٠٠٩ ثم يرتفع إلى ١,٥٪ أو أكثر قليلاً في سنة ٢٠١٠ وما يليها. كما قدر العجز في الميزانية في عام ٢٠٠٨ بما يعادل ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع أن يرتفع هذا العجز إلى ٤,٢٪ من الناتج المحلي المحلي في ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ قبل أن يبدأ في الانخفاض. كما يتوقع أن ينخفض العجز في الحساب الجاري بنسبة ٥,٦٪ في عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٧,٠٪ في عام ٢٠٠٧ وذلك بسبب ضعف الطلب على الواردات، ويتوقع أن يبلغ معدل التضخم ١٠,٢٪ بعكس التوجه قصير المدى. وتحسباً لهذه المخاطر قام البنك المركزي برفع سعر الفائدة للبنوك إلى ١٦,٢٥٪. ومن المفترض أن ينخفض التضخم في المدى المتوسط إلى ٨,٥٪ في الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠. ومع ذلك أدى عدم استقرار سعر صرف العملة، خاصة مع نهاية السنة، إلى إجراء تغييرات هيكلية كبيرة في تركيبة العملات في البنوك التركية.

وعلى الرغم من أن أصول بنك البركة - تركيا مقومة بالعملية المحلية قد نمت بشكل كبير، إلا أن المعادل لها بالدولار قد تأثر بشكل كبير بانخفاض قيمة الليرة خلال الفترة بنسبة ٣١٪ خاصة خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٨ وهو ما أدى إلى انخفاض أصول البنك مقومة بالدولار الأمريكي بشكل طفيف بنسبة ١٪ (العملة المحلية: +٣٠٪) لتبلغ ٣,١٣ مليار دولار خلال ٢٠٠٨ وهو ما يعكس انخفاضاً بنسبة ٥٢٪ (العملة المحلية: -٣٧٪) في الإجارة المنتهية بالتمليك لتبلغ ٦٥ مليون دولار وانخفاضاً بنسبة ٤٦٪ (العملة المحلية: -٣٠٪) في أرصدة محفظة المشاركة والتي تم استحداثها لأول مرة في عام ٢٠٠٧ لتبلغ ٢٠ مليون دولار. وقد قابل انخفاض هذين البندين زيادة بمعدل ٤٪ (العملة المحلية: +٣٧٪) في مستحقات



من أكبر البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية

الأردن

البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

بزيادة ٤٧٪ عن عام ٢٠٠٧، ارتفع صافي الدخل التشغيلي إلى ٧٢ مليون دولار وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٧٪ عن السنة السابقة. ونظرا لإدراك البنك لأهمية تكوين مخصصات أكبر مما تتطلبه إجراءات التحوط الاعتيادية، جنب البنك ٩ مليون دولار كمخصصات وبعد خصم الضرائب التي ارتفعت إلى ٢١ مليون دولار، حقق البنك صافي ربح بلغ ٥٠ مليون دولار بزيادة جيدة قدرها ٥٣٪ مقارنة بصافي الربح لعام ٢٠٠٧.

تشمل مجموعة منتجات البنك المرباحة والمشاركة المتناقصة والمضاربة والإجارة المنتهية بالتمليك والبيع بالأقساط وعقود الاستصناع. وبالإضافة إلى ذلك قام البنك بالاستثمار في الصكوك الإسلامية وفي تطوير العقارات لبيعها أو تأجيرها على عملائه. ويعود الفضل في نمو البنك جزئيا إلى التوسع في شبكة فروعه التي بلغت في نهاية السنة ٥٦ فرعاً و ٨ مكاتب مصرفية بالإضافة إلى ٦٩ جهاز صراف آلي مربوط بشبكة المدفوعات الوطنية الأردنية وشبكة فيزا العالمية حيث يقوم البنك الآن بتقديم خدماته لجميع المناطق السكنية والتجارية الرئيسية في الأردن.

وفيما يتعلق بالمستقبل، يعتزم البنك الإسلامي الأردني المحافظة على وتيرة نموه لغرض تحقيق عوائد متوازنة للمساهمين والمودعين والموظفين مع العمل على زيادة حصته السوقية من خلال التوسع التدريجي في شبكته للوصول إلى أكبر عدد من العملاء وتقديم محافظ مرتبطة بالاستثمار والأوراق المالية بالإضافة إلى إطلاق منتجات تنافسية جديدة. وفي هذا الخصوص يعتزم البنك التوسع في مجموعة منتجات الإجارة المنتهية بالتمليك كما يعتزم أيضاً إصدار صكوك لمساعدة الحكومة في تمويل احتياجاتها واستحداث مفهوم الصكوك التي يمكن تداولها في سوق عمان للأوراق المالية. باشر البنك ادخال خدمات الرسائل النصية القصيرة وخدمات الهاتف النقال المصرفية لعملائه مع الاستمرار في العمل على استحداث الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت.

كان أداء الاقتصاد الأردني في ٢٠٠٨ جيداً نسبياً حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥,٨٪، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٦,٦٪ في ٢٠٠٧. للأردن عجز تجاري هيكلي نتيجة لحاجتها لاستيراد جميع متطلباتها من النفط، وقد أدى هذا العجز في الأعوام الأخيرة إلى عجز متزايد في الميزانية العامة والذي ارتفع في عام ٢٠٠٨ إلى ما يقدر بحوالي ٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتبعاً لذلك ارتفع عجز الحساب الجاري بشكل حاد من ١٧,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨. كما ارتفع معدل التضخم بشكل كبير أيضاً ليصل إلى ١٤,٩٪ بسبب ارتفاع أسعار النفط والسلع الأخرى. ومع ذلك تمكن الأردن من زيادة احتياطات النقد الأجنبي خلال هذه الفترة بالرغم من اتفاقية إعادة شراء دين بمبلغ ٢,١ مليار دولار مع نادي باريس، وقد بلغت هذه الاحتياطات ٧,٥٥ مليار دولار بنهاية العام وهو ما يعادل غطاء خمسة شهور من واردات البضائع والخدمات.

وبالنسبة للبنك الإسلامي الأردني، وهو أحد المصرفين الإسلاميين الوحيدين في الأردن وثالث أكبر مصرف فيه من حيث مجموع الأصول ومجموع الودائع والرابع من حيث التمويل والاستثمارات، كانت سنة ٢٠٠٨ سنة جيدة بشكل عام. وعلى الرغم من المنافسة الشديدة في السوق والقيود المفروضة عليه، شأنه شأن جميع البنوك الأردنية الأخرى، بموجب متطلبات البنك المركزي الأردني وتعليماته بوجوب زيادة الاحتياطات النقدية النظامية، تمكن البنك الأردني الإسلامي من زيادة ميزانيته بنسبة ١٧٪ لتبلغ ٢,٦١ مليار دولار. وجاءت الزيادة في الأصول في الأساس نتيجة لنمو بلغ ٢٣٪ في مستحقات مبيعات المرباحة لتبلغ ١,١٤ مليار دولار امريكي، وكذلك التوسع في محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك التي نمت بأكثر من الضعف لتبلغ ١٥٦ مليون دولار وكذلك الزيادة التي سبق ذكرها في الودائع لدى البنك المركزي. وقد تم تمويل هذا النمو عن طريق زيادة بنسبة ١٥٪ في حسابات الاستثمار المطلقة وبنسبة ٢٤٪ في حسابات العملاء والودائع الأخرى والتي ارتفعت لتبلغ ١,٥٣ مليار دولار و ٧٨٣ مليون دولار على التوالي.

ولقد أدى هذا النمو في الأصول بدوره إلى زيادة بنسبة ٣٦٪ في الدخل من التمويل المشترك والاستثمارات ليبلغ ١٤٤ مليون دولار. وبعد تجنب حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل، ارتفعت حصة البنك من هذا المصدر بما في ذلك حصته كمضارب لتبلغ ٨١ مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة ٥٠٪ عن عام ٢٠٠٧. وبعد إضافة دخل البنك من حصته كمضارب عن إدارة حسابات الاستثمار المقيمة، التي ارتفعت بنسبة ٣٩٪ لتبلغ ١٢ مليون دولار، والدخل من العمليات المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة ٤٧٪ ليلعب ١١٨ مليون دولار. وبعد احتساب المصاريف التشغيلية التي بلغت ٤٦ مليون دولار

أكثر من ٣. عاماً
من التطور والانجازات



مليون دولار، والاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بنسبة ٣٩٪ لتبلغ ٣.٣ مليون دولار.

وأدت هذه الزيادة في النشاط بدورها إلى زيادة بنسبة ٣١٪ في إجمالي الدخل من التمويل المشترك والاستثمارات، وأدى هذا، بعد تجنب حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل، إلى تحقيق عائد للبنك من هذا المصدر بلغ ٤٢ مليون دولار وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٨٢٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧. وبعد إضافة الإيرادات التشغيلية الأخرى - التي ارتفعت بنسبة ٣٩٪ لتبلغ ١١ مليون دولار - بلغ إجمالي الدخل التشغيلي ٤٤ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٨٪ عن السنة السابقة. ومن ناحية أخرى، ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٣٨٪ لتبلغ ٢١ مليون دولار، في الأساس نتيجة لزيادة مصاريف الموظفين وتكاليف البنية التحتية، ومع ذلك وبعد خصم هذه المصاريف حقق البنك صافي دخل تشغيلي بمبلغ ٢٣ مليون دولار. وبعد خصم مخصصات الديون التي شهدت ارتفاعاً مقارنة بعام ٢٠٠٧، بلغ صافي ربح بنك التمويل المصري السعودي ٤ مليون دولار وهو ما يقل بمقدار ١ مليون دولار عن السنة السابقة.

وخلال العام قام البنك مرة أخرى بالتوسع في شبكة فروعهِ وفقاً للخطة الاستراتيجية حيث افتتح فرعين جديدين في الدقي وشرم الشيخ بما يرفع عدد فروع البنك إلى ١٨ فرعاً. هذا وقد قام البنك بطرح منتج تجزئة إثنين في السوق وهما "ليلة العمر" و "شبكة العروسة". كما قام البنك بطرح منتج تمويل التجارة وتسهيلات تمويل حقوق الامتياز التجارية في السوق المصرية واستفاد من صيغة التجارة لتقديم التمويل للشباب للدراسة في المدارس والجامعات الأجنبية والاشتراك في النوادي الرياضية وإجراء العمليات الجراحية. ومرة أخرى توسع البنك في الدخول في عمليات تمويل مشترك رئيسية لتمويل شركات كبرى وهذه المرة بنسب تقارب ٧٠٪. كما قام البنك بطرح مجموعة من المنتجات في جانب المطلوبات من الميزانية بما في ذلك شهادات ه سنوات الذهبية وصكوك العمرة وشهادات اليورو وشهادات الدولار الأمريكي.

وفي عام ٢٠٠٩ يعتزم البنك الاستثمار في التوسع في شبكة فروعهِ وذلك بافتتاح ٤ فروع جديدة حيث أنه يعتزم زيادة عدد فروعهِ إلى ٣٧ فرعاً بحلول عام ٢٠١٤. وسيتم تخصيص بعض هذه الفروع لاستهداف الشركات الكبيرة بينما سيتخصص البعض الآخر في تقديم منتجات متطورة في تمويل التجزئة والخدمات المرتبطة بها. إضافة إلى ذلك يعتزم البنك التوسع في شبكة مكاتب استبدال العملات التي توجد في الأماكن والمناطق السياحية، كما يعتزم طرح مجموعات

لقد شهد الاقتصاد المصري نمواً بلغ ٧,٢٪ في السنة المالية حتى يونيو ٢٠٠٨ دون تغيير تقريباً عن ٢٠٠٧ حيث بلغت ٧,١٪. ويتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من ذلك في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بانخفاضه ربما إلى ٣,٩٪ وهو المستوى الذي لا يتوقع أن يتم تجاوزه في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ومع ذلك شهد دخل الفرد تحسناً كبيراً في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بزيادة وصلت إلى ٢٠٪ ليبلغ ٢,١٨٤ دولار حيث استمر تأثير حزمة الحكومة للتحفيز المالي. ومع ذلك فإن معدل التضخم لزال مصدراً للقلق خلال الجزء الأخير من السنة المالية حيث بلغ ١٨,٣٪ في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ولذلك اضطر البنك المركزي المصري إلى رفع سعر الفائدة للإقراض والاقتراض ليلة واحدة أربع مرات خلال السنة ليبلغ في أقصاه ١١,٥٪ و ١٣,٥٪ على التوالي. وبحلول نوفمبر ٢٠٠٨ انخفض معدل التضخم إلى ٢,٣٪ من أعلى معدل وصل إليه وهو ٢٣,٦٪ في شهر أغسطس ويقدر بأنه قد استمر في الانخفاض مع نهاية ٢٠٠٨. ليسجل معدل متوسط لا يتجاوز ٧,٨٪ للعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ومن المحتمل أن تتسبب حزمة التحفيز المالي الجديدة في نشوء بعض الضغوط على التسهيلات العامة ولكنها، بالإضافة إلى انخفاض أسعار السلع، ستؤدي إلى تقليل العجز التجاري وزيادة فائض الحساب الجاري إلى ما يقارب ١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة لغاية السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠. وفي هذه الأثناء، بلغت احتياطات العملة الأجنبية للبنك المركزي مستوى صحياً قدره ٣٤,١ مليار دولار بنهاية السنة الميلادية.

بسبب ضغوط المنافسة في السوق، لم تتمكن البنوك الخاصة من رفع أسعار الفائدة على القروض لعملائها المهمين تمسحياً مع زيادة البنك المركزي لسعر الفائدة على الإقراض ليلة واحدة. وتبعاً لذلك وجدت هذه البنوك صعوبة كبيرة في مجاراة بنوك القطاع العام في زيادة الفائدة على الودائع التي يتم رفعها على إثر صدور تعليمات البنك المركزي، وهذا بدوره أدى إلى هجرة الودائع من بنوك القطاع الخاص إلى بنوك القطاع العام. وقد أدى هذا الوضع بالإضافة إلى الضريبة الحكومية الجديدة على الدخل من سندات الخزينة وقدرها ٢٠٪ وانخفاض قيمة استثمارات البنوك المباشرة في سوق الأوراق المالية - وهي التي شهدت أسوأ انخفاض لها في تاريخها في بداية أكتوبر - إلى تأثيرات سلبية كبيرة على ربحية بنوك القطاع الخاص في عام ٢٠٠٨.

وبالرغم من هذا الجو العام، تمكن بنك التمويل المصري السعودي من تحقيق نمو في جميع جوانب عملياته. حيث نمت أصول البنك الإجمالية بنسبة ١٦٪ لتبلغ ١,٩ مليار دولار وذلك بسبب الزيادة البالغة ٣٣٪ في الحسابات الجارية والودائع الأخرى للعملاء لتبلغ ١٨٩ مليون دولار وزيادة قدرها ١٣٪ في حسابات الاستثمار المطلقة لتبلغ ١,٤٤ مليار دولار. وتعود الزيادة في الأصول إلى زيادة في الذمم المدينة عن بيعو المرابحة التي ارتفعت بنسبة ٢٠٪ لتبلغ ٧٥٧ مليون دولار ومحفظة التمويل بالمضاربة التي ارتفعت بنسبة ٨٪ لتبلغ ٥٧٩

منتجات مالية مبتكرة

البنك تنفيذ عمليات تطوير نظام الحاسب الآلي حيث قام بترقية الجزء الأكبر من معدات الحاسوب وتعاهد على شراء نظام متكامل جديد باسم "إكويشن Equation" الإسلامي من شركة "مايسيس".

جديدة من منتجات الودائع وتمويل التجزئة. كما سيستمر في زيادة مساهماته في عمليات التمويل المشتركة الكبيرة والتوسع في شبكة البنوك المراسلة بحيث تغطي جميع المناطق الرئيسية في العالم. ومن ناحية أخرى، سيواصل

البحرين

بنك البركة الإسلامي ش. م. ب.

ونتيجة للإصلاحات الهيكلية ووجود بيئة رقابية متكاملة ومحترمة شهد القطاع المصرفي نموا متسارعا حيث أنه يوجد في البحرين الآن ٤١٢ مؤسسة مالية منها ٢٦ مصرفا إسلاميا تقدم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. لقد شهدت هذه البنوك الإسلامية نموا قويا ومضطربا خلال السنوات الأخيرة - وكما في شهر ديسمبر ٢٠٠٨ بلغت حصة البنوك الإسلامية في البحرين ٢٤,٨ مليار دولار أمريكي من الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي التي تبلغ ٢٥٢,٤ مليار دولار وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٧% مقارنة بعام ٢٠٠٧. كما ارتفعت حصة البنوك الإسلامية من الأصول بنسبة ٩,٨% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي في البحرين خلال العام ٢٠٠٨ وهو ما يمثل نسبة نمو بلغت ٦,٧% مقارنة مع عام ٢٠٠٧.

يعمل بنك البركة الإسلامي بموجب ترخيص صيرفة استثمارية وآخر تجاري للتجزئة بعد أن أتم استملاكه في ٢٠٠٧ للبنك الشقيق في البحرين، مصرف الأمين. لقد كان بنك البركة الإسلامي من بين رواد العمل المصرفي الإسلامي في البحرين وفي باكستان أيضا حيث بدأ عملياته في باكستان في عام ١٩٩١ كبنك أجنبي بموجب ترخيص مصرفي تجاري من البنك المركزي الباكستاني. وبعد أن افتتح ١١ فرعاً جديداً في عام ٢٠٠٨ فإنه يوجد للبنك الآن فروع في البحرين وفي جميع المدن الرئيسية في باكستان. يقدم البنك مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية بما في ذلك الإجارة وتمويل التجارة ورأس المال العامل، وودائع العملاء والخدمات المصرفية عن طريق شبكة الإنترنت وبطاقات الصراف الآلي.

ونظرا لتأثره باللزمة المالية العالمية وكذلك الأحداث المحلية انخفض نمو الاقتصاد الباكستاني إلى ٦,٠% خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقارنة بنسبة ٦,٨% التي حققتها في ٢٠٠٧/٢٠٠٦. مرة أخرى كان النمو في الاقتصاد مدفوعاً في الأساس من قبل قطاع الخدمات والذي ساهم النظام المصرفي الإسلامي فيه بشكل إيجابي وفعال، حيث حقق نموا قدره ٤٢% مقارنة سنة بسنة في الأرباح بعد استقطاع الضرائب. ومن ناحية أخرى تصاعد معدل التضخم بشكل كبير حيث يقدر أنه وصل إلى ٢,٨% مقارنة بنسبة ٧,٨% في السنة السابقة، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والوقود والسلع الأخرى في الأسواق العالمية، وقد بدأت هذه الضغوط بالانحسار في السنة المالية الجديدة بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. وفي هذه الأثناء قام البنك المركزي الباكستاني بتشديد سياسته المالية حيث قام برفع سعر الفائدة ٣% خلال السنة لغاية يوليو ٢٠٠٨ ليصبح ١٣%، كما قام باتخاذ سلسلة من الإجراءات لمعالجة مشكلة نقص السيولة في النظام المصرفي وتأمين قيام البنوك بإدارة السيولة بشكل حذر وتشجيع الادخار في الاقتصاد. وقام البنك المركزي أيضا بمراجعة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لجميع البنوك التي تعمل في باكستان والتي يجب بموجبها زيادة رأس المال كل بنك على مراحل ليصبح ٢٣ مليار روبية باكستانية كحد أدنى بحلول ٢٠١٣، ويتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى بدء مرحلة جديدة من الاندماجات والتوحيد في القطاع المصرفي. انخفضت قيمة الروبية الباكستانية مقابل الدولار الأمريكي إلى ٧٤ روبية باكستانية بعد أن كانت ٦١ روبية باكستانية لكل دولار

في عام ٢٠٠٨، حقق اقتصاد البحرين نموا بنسبة ٦,١% مقارنة بنسبة ٨,١% في ٢٠٠٧ والذي بشكل عام كان أعلى من المتوسط الذي حققه الاقتصاد وهو ٧,١% لفترة السنوات الخمس من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧. كما ارتفع معدل التضخم بشكل كبير بنسبة ٧,٠% وهذا مرة أخرى أعلى من المعدل المعتاد وهو زيادة سنوية بنسبة ٢,٤% على مدى السنوات الخمس السابقة - ولكن هذه المتغيرات غير الاعتيادية لا تثير القلق الكثير نظرا للأوضاع المالية العالمية كما يتوقع أن تنخفض هذه المعدلات إلى مستوياتها المعتادة بدءاً من عام ٢٠٠٩ والأعوام التالية. لقد قام مصرف البحرين المركزي بخفض معدل الفائدة على مدى العام من ٤,٩% إلى ١,٧٥% وذلك في محاولة لتشجيع ودعم الطلب. وبالنظر إلى مستهدفات الإنفاق في مسودة الميزانية العامة لسنة ٢٠٠٩ (التي تتوقع زيادة كبيرة في المصروفات الجارية مقابل مصروفات رأسمالية أقل)، يتوقع أن يكون هناك عجز في الميزانية لأول مرة منذ ٧ سنوات. ومع ذلك سوف يتم احتواء هذا العجز في الميزانية إلى أن تستعيد أسعار النفط قوتها مع تراجع الكساد العالمي. وعلى نفس المنوال، سوف يكون هناك عجز في ميزان الحساب الجاري ولكنه يفترض أن يحقق فائضا إذا انخفضت أسعار النفط بشكل كبير. ومع أن قطاع النفط والغاز هو القطاع المسيطر في اقتصاد البحرين إلا أن الحكومة تسعى إلى تخفيض معدل البطالة عن طريق تشجيع النمو في القطاع الخاص ولذلك فإنها تسعى إلى تطوير مجموعة من الصناعات المتنوعة التي قد تساعد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتستهدف بشكل خاص قطاعات السياحة، الخدمات المالية، تقنية المعلومات، التعليم، الرعاية الصحية وصناعات الألمونيوم والتحويلية وفي نفس الوقت تقوم الحكومة بالنظر في خصخصة عدد محدود من الخدمات العامة المختارة.



لقد وصل بنك البركة الإسلامي إلى مرحلة متقدمة في سعيه لتحويل عمليات باكستان إلى بنك تجاري مؤسس محليا، وهو ما يتوقع له أن يؤدي إلى زيادة حصة السوق والربحية لعمليات البنك في باكستان. وكجزء من المرحلة الأولى الانتقالية تم تأسيس البنك كشركة عامة ذات مسئولية محدودة مسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والبورصة الباكستانية وقد تم الانتهاء من وضع خطة العمل والنموذج المالي للبنك الجديد كما استكملت عمليات التثمين استعدادا لطرح أسهم البنك في اكتتاب عام أولي إضافة إلى عملية طرح الاكتتاب الخاص على نفس منوال العملية التي قامت بها الشركة الأم، مجموعة البركة المصرفية، في عام ٢٠٠٦، والبركة تركيا في العام ٢٠٠٧ والتي كللت كلها بنجاح كبير.

وفي عام ٢٠٠٩، يعتزم بنك البركة الإسلامي افتتاح ١٥ فرعا جديدا في باكستان ليكون مجموع الفروع هناك ٤٤ فرعا ضمن خطة طويلة المدى لإضافة ٥٨ فرعا آخر خلال السنوات الخمس القادمة، كما يعتزم البنك افتتاح ٦ فروع أخرى في البحرين وجاري العمل الآن على البحث عن وتعيين كفاءات بشرية مناسبة لدائرة مصرفية الاستثمار الجديدة التي سيتم تأسيسها لتقديم خدمات استشارية والدخول في عمليات تمويل مهيكله مثل الصكوك، كما توجد مجموعة من المنتجات الجديدة قيد التطوير بغرض طرحها في السوق في عام ٢٠٠٩.

وخلال السنة قام البنك في البحرين بتنفيذ نظام "إكويشن Equation" الإسلامي الجديد للعمليات المصرفية الرئيسية من شركة مايسيس مما سيمكنه من تلبية احتياجاته خلال المستقبل المنظور من الخدمات المصرفية التي تعتمد على التقنيات الحديثة، كما إنه تم التوقيع على عقد مماثل فيما يتعلق بعمليات باكستان بقصد تنفيذه بالكامل خلال ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٩، يعتزم البنك استخدام هذا النظام لتوفير خدمات حية ومباشرة لعملائه عن طريق شبكة الإنترنت بما في ذلك توزيع الأرباح الإسلامية وتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت، كما سيتم في باكستان تركيب شبكة شاملة ومتكاملة لأجهزة الصراف الآلي بعد أن يتم تركيب وتشغيل النظام الجديد للعمليات المصرفية الأساسية. وفي نفس الوقت سوف تقوم باكستان بتقوية وظائف الإشراف والمراقبة في البنك بما في ذلك إدارة المخاطر والالتزام بالمتطلبات الرقابية والتدقيق الداخلي وغيرها لغرض تأمين الحيلة والحذر في عمليات البنك واعتماد متطلبات الحوكمة المؤسسية.

تطبيق النظام

"إكويشن Equation"

الإسلامي الجديد للعمليات المصرفية

أمريكي. كذلك هبطت سوق الأوراق المالية هبوطا كبيرا حيث انخفض مؤشر "سوق كراتشي للأوراق المالية ١٠٠" بنسبة ٤١٪ من المستوى العالي الذي حققه في أبريل ٢٠٠٨. يتوقع أن يتباطأ النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٢٪ في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ولكنه يفترض أن يعاود الارتفاع في ٢٠٠٩/٢٠١٠. أما الحساب الجاري الذي بلغ ٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فيتوقع له أن يظل في حدود ٥-٤٪ على مدى المستقبل المنظور. ومنذ بداية السنة المالية الجديدة قبلت باكستان حزمة مالية طارئة من صندوق النقد الدولي بمبلغ ٧,٦ مليار دولار مما سيؤدي إلى فقدان باكستان لقدرة كبير من حريتها في وضع سياساتها الاقتصادية.

وعلى الرغم من التأثير الكبير لإنخفاض قيمة الروبية الباكستانية بنسبة ٢٢٪ مقابل الدولار خاصة خلال الربعين الثاني والثالث من العام ٢٠٠٨ عند تقويمها بالدولار الأمريكي على أصول بنك البركة في الباكستان والبحرين، إلا أنه يمكن القول أن أداء البنك بشكل عام كان جيدا جدا و لم يشهد إلا انخفاضا بسيطا في إجمالي أصوله حيث انخفضت بنسبة ٥٪ لتصبح ١ مليار دولار، (علما بأن أصول البنك قد شهدت نموا بلغ ٩٪ عند تقويمها بالعملة المحلية). وفي جانب المطلوبات من الميزانية شهدت الحسابات الجارية والحسابات الأخرى للعملاء ارتفاعا بنسبة ١٠٪ لتبلغ ٦٧ مليون دولار، رغم أن حسابات الاستثمار المطلقة انخفضت بنسبة ٤٪ لتبلغ ٧,٧ مليون دولار (علما بأنها قد ارتفعت بنسبة ١٣٪ عند تقويمها بالعملة المحلية). لقد انخفض إجمالي الدخل من حسابات التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة ٦٪ ليبلغ ٥٥ مليون دولار، وبعد احتساب حصة أصحاب حسابات الاستثمار من الدخل، بلغ دخل البنك من هذا المصدر، بما في ذلك حصته كمضارب، ١٨ مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة ٣٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧. وبعد إضافة الدخل من العمليات المصرفية وحصة البنك كمضارب عن إدارة حسابات الاستثمار المقيمة، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للبنك ٢٩ مليون دولار بزيادة ١٪ عن السنة السابقة. وحيث أن المصاريف التشغيلية قد ارتفعت بنسبة ٧٪ فقد بلغ صافي الدخل التشغيلي ٦ مليون دولار بانخفاض قدره ١٧٪ عن عام ٢٠٠٧. وبعد تجنب المخصصات ومستحقات الضرائب بلغ صافي الربح للفترة ٣ مليون دولار وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٤٠٪ عن نتائج عام ٢٠٠٧.

لقد تم تأسيس دائرة متخصصة للخدمات المصرفية للمستهلكين خلال العام في فرع البنك في باكستان ومهمة هذه الدائرة هي تنمية وتعزيز حضور البنك في قطاع تمويل المستهلكين الأفراد. ونتيجة لجهود هذه الدائرة ولو بشكل جزئي شهدت محفظة تمويل المستهلكين نموا بنسبة ١٣٪ خلال السنة، كما تم تطوير عدد من المنتجات الجديدة مثل مرابحات السلع والبيع وإعادة التأجير، المشاركة المتناقصة وحسابات الاستثمار المطلقة.

الجزائر

بنك البركة الجزائري

غير الهيدروكربوني بمبلغ يتجاوز لأول مرة ٢ مليار دولار. بلغ احتياطي النقد الأجنبي للسنة المنتهية ١٤٦ مليار دولار وهو ما يعادل تغطية للواردات لأربع سنوات. وقد واصلت الحكومة اتباع سياسات إصلاح اقتصادي تهدف لتشجيع وتعزيز النشاط الاقتصادي وتخفيض مستوى البطالة عن طريق الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وخاصة بناء الطرق والسكك الحديدية وتطوير الخدمات والمرافق العامة.

لقد شهد بنك البركة الجزائري سنة جيدة جدا حيث ارتفع

في ٢٠٠٨ حقق الاقتصاد الجزائري نموا يقدر بنسبة ٣,٢٪ وهي نفس نسبة عام ٢٠٠٧ تقريبا ولكنها تقل عن متوسط معدل النمو على مدى السنوات ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ والذي بلغ ٤,٨٪، ومع ذلك فقد شهد دخل الفرد نموا كبيرا بلغ ٢٠٪ ليصل إلى ٤,٨٠٠ دولار. أما معدل التضخم فقد انخفض قليلا من ٤,٤٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٩٪ وهو ما مكن البنك المركزي من المحافظة على سعر الفائدة عند ٤٪ دون تغيير. ومرة أخرى حققت إيرادات الصادرات مستوى قياسيا جديدا إذ يقدر أنها بلغت ٨٠ مليار دولار، وقد ساهم فيها القطاع

صافي الربح إلى ٣٩ مليون دولار، وهذه نتيجة قياسية أخرى يحققها البنك.

يتوقع أن يبدأ العمل في بناء المقر الجديد للبنك في عام ٢٠٠٩، كما أن البنك في طور اختيار وتنفيذ نظام تقنية معلومات جديد وتوجد خطط متقدمة لترتيب شبكة صراف آلي تضم ٥٠ جهازاً كما يعتزم افتتاح ٦ فروع جديدة في ٢٠٠٩ ضمن الهدف العام لإضافة ٣٠ فرعاً جديد ليبلغ مجموع الفروع ٥٠ فرعاً خلال ٥ سنوات. سوف يقوم البنك بطرح عدد من المنتجات الجديدة بما في ذلك قروض استهلاكية لتمويل تأثيث المنازل ومجموعة متنوعة من برامج الودائع مثل حسابات ودائع الشباب والعقار وحسابات ودائع الحج والعمرة.

٣٩ مليون دولار

صافي ربح عام ٢٠٠٨

إجمالي أصول البنك بنسبة ٢١٪ ليبلغ ١,٠٢ مليار دولار وقد مولت هذه الزيادة من خلال زيادة بنسبة ٢٤٪ في حسابات الاستثمار المطلقة لتبلغ ٤٢٥ مليون دولار وبنسبة ٨٪ في الحسابات الجارية والحسابات الأخرى للعملاء لتبلغ ٣٥٦ مليون دولار. ومرة أخرى كانت أكبر الأنشطة المساهمة في زيادة الأصول هي عمليات تمويل المراجعة التي زادت بنسبة ٣٢٪ لتبلغ ٤٨٥ مليون دولار ومحفظة السلم التي زادت بنسبة ١١٪ لتبلغ ١١٢ مليون دولار وأصول الإجارة المنتهية بالتمليك التي زادت بنسبة ٢٧٪ لتبلغ ٤٢ مليون دولار. وكنتيجة لذلك فقد ارتفع إجمالي الدخل من التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة ٢٥٪ ليبلغ ٤٢ مليون دولار، وبعد احتساب حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، ارتفعت حصة البنك من الدخل بما في ذلك حصته كمضارب، إلى ٣١ مليون دولار وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٩٪ عن عام ٢٠٠٧. وبعد إضافة الإيرادات التشغيلية الأخرى ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنك إلى ٨٣ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦٣٪ عن السنة السابقة. وبعد خصم المصاريف التشغيلية ارتفع صافي الربح التشغيلي إلى ٦٠ مليون دولار بزيادة قدرها ٧٠٪ عن عام ٢٠٠٧، وبعد تجنب المخصصات ومستحقات الضرائب، ارتفع

السودان

البنك كمضارب عن إدارة حسابات الاستثمار المقيدة والإيرادات من العمليات المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنك إلى ٣٢ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٤٪ عن عام ٢٠٠٧. ومن جهة أخرى ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٥٪ عن السنة السابقة لتبلغ ١٨ مليون دولار، مما نتج عنه صافي ربح تشغيلي بلغ ١٣ مليون دولار. وبعد تجنب المخصصات بلغ صافي ربح البنك للسنة ٩ مليون دولار وهو ما يزيد بأربع مرات ونصف عن الربح المحقق في ٢٠٠٧ وقدره ٢ مليون دولار.

وفي عام ٢٠٠٩ سوف يقوم البنك بترتيب وتنفيذ نظام تقنية معلومات جديد وبذلك سيتمكن من البدء في طرح عدد من الخدمات الجديدة لعملائه بدءاً بالخدمات المصرفية الهاتفية والرسائل النصية القصيرة. كما ستشمل المنتجات الجديدة التي ستطرح التأجير التمويلي وخدمات الاستثمار العقاري، ويعتزم البنك افتتاح فرع جديد خلال العام كجزء من استراتيجية توسعة شبكة الفروع التي تهدف إلى زيادة عدد الفروع إلى ٣٤ فرعاً بحلول ٢٠١٣ وكذلك استكمال تنفيذ النظم المطلوبة لتلبية متطلبات بازل ٢ ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

٩ مليون دولار

صافي ربح عام ٢٠٠٨

زيادة ٤ مرات ونصف عن عام ٢٠٠٧

بنك البركة السوداني

يقدر أن الاقتصاد السوداني حقق نمواً جيداً في ٢٠٠٨ بلغ ٨,٥٪ رغم أن ذلك أقل من نسبة ١٠,٥٪ التي حققها في ٢٠٠٧. كان هناك انخفاض بسيط في إنتاج النفط ولكن الزيادة في متوسط سعر النفط خلال السنة والتوسع في القطاع غير النفطي، وخاصة قطاع الخدمات الذي أصبح محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، عوضت هذا الانخفاض. وعلى إثر تنفيذ برنامج التطوير الحكومي حقق القطاع الزراعي أيضاً الكثير من التقدم. أما معدل التضخم فقد ارتفع من ٩٪ إلى ما يربو على ١٦٪ ولكن ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. هذا وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من العام وتباطؤ نمو الواردات إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري إلى ما يقارب ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان ١١٪ في السنة السابقة، كما أدى ذلك إلى زيادة في احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي. لقد تم استحداث إصلاحات هيكلية هامة في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ عندما تم اتخاذ خطوات كبيرة للتخلي عن الاستثناءات الضريبية وتوسعة قاعدة الوعاء الضريبي.

يدير بنك البركة السوداني حالياً شبكة فروع تتكون من ٢٥ فرعاً بعد افتتاح فرعين في عام ٢٠٠٨، وخلال العام حققت أصول البنك نمواً بنسبة ٥٪ لتبلغ ٣,٢ مليون دولار نتيجة نمو بنسبة ٧٪ في الحسابات الجارية والحسابات الأخرى للعملاء، وكان الجزء الأكبر من الزيادة في الأصول ناتجاً عن الزيادة في محفظة تمويل الاستصناع وأصول سائلة واستثمارات محتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وأرصدة أخرى كما بنهاية السنة. هذا وكان قد ارتفع إجمالي الدخل من التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة ٢٧٪ ليبلغ ٢٣ مليون دولار، وبعد احتساب حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، ناقصاً حصة البنك كمضارب، ارتفع دخل البنك من هذا المصدر ليبلغ ٢١ مليون دولار، وبعد إضافة حصة

المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تشمل قبول الودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم تسهيلات التمويل والاستثمار بشكل أساسي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الصناعة والزراعة والسياحة والصناعات التصديرية كما يقوم بعمليات استثمار عن طريق المساهمة المباشرة في رؤوس أموال شركات تونسية أو بشكل غير مباشر من خلال صناديق استثمار. وتوجد للبنك حاليا ٨ فروع حيث أن شبكة فروعه تتوسع بثبات منذ أن كان عدد الفروع أربعة فقط في عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٨ قام البنك بتركيب نظم جديدة مكنته من طرح منتجات الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت لعملائه لأول مرة.

لقد حقق بنك التمويل التونسي السعودي تقدما جيدا في عام ٢٠٠٨ حيث أن إجمالي الأصول رغم وجود منافسة شديدة في السوق ارتفعت بنسبة ٦٪ لتبلغ ٣٢٩ مليون دولار وذلك بشكل رئيسي نتيجة للزيادة في عمليات ذمم بيع المراجعة (التي ارتفعت بنسبة ٢٥٪ لتبلغ ٢٥٨ مليون دولار)، والأموال السائلة والاستثمارات التي قابلها انخفاض معتدل في محفظة تمويل المضاربة. ارتفع إجمالي الدخل من التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة ٢٨٪ لبلغ ١٦ مليون دولار، وبعد احتساب حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، ارتفعت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب، بنسبة ٣٣٪ لتبلغ ١١ مليون دولار، وبعد إضافة حصة البنك كمضارب عن إدارة حسابات الاستثمار المقيمة ودخل الخدمات المصرفية والأخرى والتي ارتفعت جميعها بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للسنة ١٧ مليون دولار بزيادة قدرها ٨٪ عن سنة ٢٠٠٧. وحيث أن مصاريف التشغيل لم تتغير فقد حقق البنك صافي ربح يبلغ ١٢ مليون دولار بزيادة قدرها ٤٠٪ عن سنة ٢٠٠٧.

تركز استراتيجية البنك في الأجل المتوسط على توسعة شبكة فروعه إلى ١١ فرع بحلول عام ٢٠١٣ بدون زيادة عدد الموظفين الحالي وتحسين الدخل من العمولات ورسوم الخدمات والاستمرار في جهوده المتواصلة لتخفيض مستوى الديون المتعثرة عن طريق التفاوض وترتيبات التخارج. كما سيقوم البنك بطرح منتجات إسلامية جديدة بما في ذلك الوكالة بالاستثمار مع الاستمرار في تحديث أجهزته وأنظمته التقنية لغرض تقديم خدمات متطورة ومميزة لعملائه.

شهد اقتصاد تونس في عام ٢٠٠٨ نموا يقدر بنسبة ٤,٧٪ مقارنة بنسبة ٦,٣٪ في ٢٠٠٧ بينما بلغ معدل التضخم ٥,١٪ وهو ما يعتبر مرتفعا نوعا ما مقارنة بمتوسط الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ وقدره ٣,٢٪. يوجد لدى تونس عجز تجاري هيكلي استمر في التدهور في السنوات الأخيرة رغم النمو القوي في الصادرات وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية التي رفعت من تكلفة الواردات، ولم يكن الفائض في حساب الخدمات والتحويلات كافيا لتجنب حدوث عجز في الحساب الجاري والذي بلغ ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨. يتوقع أن يتحسن ميزان الحساب لدرجة ما نتيجة للهبوط الحالي في أسعار النفط ومع ذلك يتوقع أن تحيد هذه الميزة بشكل كبير نتيجة لضعف الطلب من الاتحاد الأوروبي بسبب أحوال الكساد التي تسود هناك. إن الحكومة ملتزمة بهدف نمو يبلغ ٦,٠٪ في السنة وهي تحاول تحقيق ذلك عن طريق زيادة الاستثمار في الصناعة والقطاعات التي تقوم على المعرفة وتحديث الزراعة والبنية التحتية وإعادة هيكلة التعليم وإصلاح الجهاز البيروقراطي. تحاول الحكومة أيضا تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حوافز مالية، ولكن لا يتوقع أن تتمكن الحكومة من تحقيق النمو المستهدف خلال السنوات القليلة القادمة على الأقل إلى أن يبدأ الشركاء الأساسيين لتونس في المجال التجاري وأسواق السياحة في أوروبا في الخروج من الكساد.

بصفته وحدة مصرفية خارجية (بنك أوفشور) يسمح لبنك التمويل التونسي السعودي بقبول ودائع من المقيمين بحد أعلى لا يتعدى ١٪ من مجموع ودائع الدينار التونسية لجميع البنوك التجارية. وبصفته البنك الإسلامي الوحيد في تونس فإنه يقدم مجموعة فريدة من الخدمات



٤٠٪ زيادة

في صافي الربح

جنوب أفريقيا

بنك البركة المحدود

الاستثمار المطلقة (حققت بالعملة المحلية زيادة بنسبة ١٣٪) والحسابات الجارية للعملاء. وبالرغم من هذا فقد تمكن البنك من زيادة دخله من حسابات التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة ١٢٪ (بالعملة المحلية أكثر من ٣٪) لتبلغ ٢٤ مليون دولار، بينما ارتفعت حصته بعد احتساب حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، والتي ارتفعت بنسبة ١٤٪ لتبلغ ١٣ مليون دولار، وإضافة حصته كمضارب، إلى ١١ مليون دولار بزيادة قدرها ٩٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي ١٢ مليون دولار بزيادة ٣٪ (بالعملة المحلية أكثر من ٢٪) عن السنة السابقة وبعد خصم المصاريف التشغيلية حقق البنك ربحاً تشغيلياً بمبلغ ٤ مليون دولار، وبعد خصم المخصصات والضرائب المستحقة بلغ صافي الربح ٣ مليون دولار بانخفاض قدره ١٪ عن سنة ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بالمستقبل فإن العمل في بناء مقر البنك الذي يقع على أطراف المنطقة التجارية المركزية لديربان والذي سيضم أيضاً الفرع الرئيسي للبنك قائم على قدم وساق ويتوقع أن يكون المبنى جاهزاً للاستخدام في منتصف العام ٢٠٠٩، كما بدأ العمل في التحول إلى نظام "إكويشن Equation" الإسلامي الجديد للعمليات المصرفية الرئيسية في ٢٠٠٨. ويتوقع أن يتم تنفيذ النظام بالكامل في النصف الأول من ٢٠٠٩. يقوم البنك الآن باستكمال شبكة وأجهزة الاتصال للمرحلة الثانية من المشروع والتي ستزيد من سرعة معالجة العمليات للفروع وتحسين خدمة العملاء، كما قام بتنفيذ برنامج الحاسوب المتعلق بمتطلبات بازل ٢ بما يضمن تقديم التقارير المطلوبة للجهات الرقابية آلياً. يوجد لدى البنك الآن نظام معلومات إداري جيد قادر على توفير التقارير المطلوبة وسيتم تعزيز هذه القدرات بعد استكمال تطبيق النظام البنكي الجديد "إكويشن Equation". يعتزم البنك الاستفادة من نظام الحاسوب المتطور لإدارة العمليات المصرفية الأساسية في تقديم خدمات متفوقة ومميزة للعملاء وفي نفس الوقت تحقيق كفاءة عالية في العمليات والتشغيل. كما يخطط البنك لطرح بطاقة خدمات إلكترونية / بطاقة خصم. لقد حصل البنك مؤخراً على رخصة تعامل في النقد الأجنبي وهذا سيمكنه من التعامل في السوق المحلي للتعامل بين البنوك وتوسعة نشاطاته في مجال القطع الأجنبي. سوف يقوم البنك على مدى السنوات الخمس القادمة بافتتاح ثلاثة مكاتب جديدة له وزيادة شبكة الفروع إلى ١٢ فرعاً.

لم تكن ٢٠٠٨ سنة جيدة للاقتصاد في جنوب أفريقيا فقد انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٥,١٪ في ٢٠٠٧ إلى ٣,١٪ في عام ٢٠٠٨. بينما في الوقت ذاته واصل معدل التضخم الارتفاع حيث وصل إلى ١١,٣٪ مقارنة سنة بسنة وذلك نتيجة للارتفاع المتصاعد في أسعار الغذاء والكهرباء والنفط. وقد حدث ذلك رغم جهود البنك المركزي لتخفيض التضخم مرة أخرى ضمن النطاق المستهدف وهو ٣ إلى ٦٪ والتي قام بموجبه برفع أسعار الفائدة بشكل مستمر على مدى السنتين ونصف الماضية بحيث بلغ سعر الأساس لقروض البنوك التجارية ١٥٪ بنهاية عام ٢٠٠٨. كما ارتفع العجز التجاري إلى ٣,٥ مليار دولار حيث تصاعدت تكلفة الواردات أكثر من قيمة الصادرات مما أدى إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري حيث يقدر أن هذا العجز قد وصل إلى ٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية السنة.

إن تزامن ارتفاع أسعار الإقراض مع تأثير تنفيذ القانون الوطني للائتمان الصادر في يونيو ٢٠٠٧ والذي وضع قيوداً على منح التسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة أدى إلى ضعف الطلب على الاقتراض. وفي نفس الوقت، تدهورت قيمة الرائد في أسواق العملات الأجنبية حيث انخفضت من ٧,٨٠ راند للدولار الواحد إلى ٩,٩٣ راند في وقت إعداد هذا التقرير مما أدى إلى تباطؤ ليس الواردات فقط وإنما تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضاً. وتبعاً لذلك تزايدت حالات الإفلاس والتصفية القسرية للشركات.

تأسس بنك البركة المحدودة في ١٩٨٩ كأول بنك إسلامي في جنوب أفريقيا وقد كان ولا يزال البنك الوحيد في جنوب أفريقيا الذي يمارس جميع أعماله ونشاطاته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وبالإضافة إلى مكتبه الرئيسي ودائرة الخدمات المصرفية للشركات وكلاهما في ديربان، يوجد لدى البنك ثمانية فروع لخدمة الأفراد في ديربان وجوهانسبرغ وبريتوريا وكيب تاون. يقدم البنك تسهيلات لتمويل شراء العقارات التجارية والسكنية وكذلك لشراء السيارات والمعدات في الأساس عن طريق صيغ تمويل المرابحة والمشاركة، كما يقدم تسهيلات لتمويل التجارة الخارجية للعملاء وقد قام مؤخراً بطرح منتج إجارة جديد يؤمل أن يكون الطلب عليه جيداً في السوق.

لقد أثر الأداء الضعيف للاقتصاد في جنوب أفريقيا على بنك البركة المحدود في عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن البنك قد وسع من أنشطته إلا أن انخفاض قيمة الرائد بنسبة ٣٧٪ في مقابل الدولار كان لها أثر سلبي عليه حيث انخفضت إجمالي أصول البنك بنسبة ١٩٪ (علماً بأن الأصول قد ارتفعت بنسبة ١١٪ عند تقويمها بالعملة المحلية) على مدى العام لتبلغ ٢٠١ مليون دولار، وفي جهة المطلوبات انخفضت حسابات

خطة لزيادة شبكة الفروع إلى

١٢ فرعاً

عند مستوى ٩٣ مليون دولار وبنسبة ٢٤٪ في الحسابات الجارية والودائع للعملاء لتبلغ ٣٠ مليون دولار. لقد تمت زيادة نشاطات الأعمال في اتجاهين حيث كان هناك نمو كبير في نشاطات الأعمال الحالية وفي نفس الوقت تم بنجاح طرح مجموعة متنوعة من المنتجات في السوق. لقد أثبت منتج المربحة الرئيسي الحالي مرة أخرى بأنه منتج مرغوب جدا في السوق حيث أن الذمم المدينة عن بيع المربحة في دفاتر البنك شهدت ارتفاعا كبيرا بنسبة ٦٥٪ لتبلغ ٤٥ مليون دولار. وكذلك شهدت المنتجات الجديدة للبنك وهي تمويل المشاركة والاستثمار في العقارات بداية حسنة جدا حيث اجتذبت فيما بينها ١١ مليون دولار من الأصول الجديدة خلال السنة. ويعود نجاح هذه المنتجات إلى ملائمتها لاحتياجات قطاع المستهلكين وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد، بما في ذلك تمويل السيارات والقروض الإسكانية. كما قام البنك أيضا بطرح منتج جديد للاستثمار في مرابحات السلع. ومن منتجات البنك المرغوبة مجموعة بطاقات "البركة" الائتمانية الثلاث التي شهدت نجاحا كبيرا فور طرحها في السوق وحافظت على هذا المستوى من النجاح منذ ذلك الوقت. وبالإضافة إلى ذلك قام البنك بالتوسع في إصدار البطاقات المدفوعة مسبقا.

ومن جهة أخرى ونتيجة لتأثير سعر الصرف فقد شهد إجمالي الدخل من حسابات التمويل المشترك والاستثمارات انخفاضا بنسبة ١٥٪ ليبلغ ٣ مليون دولار، وبعد توزيع حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، حققت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب خسارة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. بعد إضافة إيرادات الخدمات المصرفية والإيرادات الأخرى بلغ إجمالي الدخل التشغيلي ٥ مليون دولار وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٣٪ عن السنة الماضية. ومع ذلك ونتيجة لزيادة المصاريف التشغيلية بنسبة ٣٥٪ لتبلغ ٧ مليون دولار بشكل أساسي بسبب مصاريف تطوير وتنفيذ برامج ومعدات تقنية المعلومات ونفقات ترقية البنية التحتية ارتفعت صافي خسارة البنك التشغيلية إلى ٣ مليون دولار، وبعد استعادة مخصصات ديون مسترجعة حقق البنك صافي خسارة بلغت ٣ مليون دولار مقارنة بخسارة ٢٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧.

في عام ٢٠٠٩، يعتزم البنك التوسع في قاعدة العملاء لبطاقات "البركة" الائتمانية بإصدار ٢٥٠٠ بطاقة جديدة، وزيادة تمويل المشاريع العقارية بنسبة ٦٠٪ على الأقل. سيتم الانتهاء من تنفيذ نظام إيكويجن للعمليات المصرفية الرئيسية خلال السنة بالإضافة إلى ترقية وتحسين معدات البنك وهو ما سيؤدي إلى تحسن كبير في سرعة وكفاءة معالجة العمليات. وبعد ذلك سيتم طرح عدد من الخدمات المصرفية الإلكترونية للعملاء بما في ذلك الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والرسائل النصية القصيرة. وعلى المدى الأطول لدى البنك هدف زيادة عدد فروعها إلى ١٢ فرعاً بالإضافة إلى توسعة شبكة الصراف الآلي، كما يخطط البنك لتطوير خدمات تمويل الشركات بما في ذلك عمليات تمويل التجارة الخارجية.

على عكس ما أوجت به المؤشرات في أوائل عام ٢٠٠٨، تمكن الاقتصاد اللبناني من تحقيق نمو صحي بلغ ٤,٠٪ في عام ٢٠٠٧ (وهو ما يزيد كثيرا على نسبة ٢,٥٪ التي كانت متوقعة) وذلك رغم الأحداث التي شهدتها تلك السنة وكادت تهدد الاستقرار السياسي والأمني في البلاد. وفي عام ٢٠٠٨ تحسن الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر حيث حقق نموًا بما يقارب ٦٪، وبلغ فائض ميزان المدفوعات لفترة الشهور الأحد عشر لغاية نوفمبر ٢٠٠٨ مبلغا قدره ٢,٧ مليار دولار مقارنة بمبلغ ١,٧١ مليار دولار لنفس الفترة من عام ٢٠٠٧. كذلك ارتفع احتياطي العملات الأجنبية من ١٢,٨ مليار دولار إلى ١٩,٦ مليار دولار بنهاية نوفمبر ٢٠٠٨، بينما قدر احتياطي الذهب واحتياطي العملات الأجنبية بمبلغ ٢٧,١ مليار دولار. وبنهاية عام ٢٠٠٧ ارتفع معدل التضخم إلى ٩,٣٪ ويقدر بأنه قد ارتفع بنهاية عام ٢٠٠٨ إلى ما يقارب ١٠٪.

لقد استحققت سياسات الحكومة في السنوات الأخيرة الإرشادة من صندوق النقد الدولي لمساهمتها في تخفيف عبء الدين مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. يتوقع أن يستمر مصرف لبنان المركزي في تنفيذ سياساته النقدية المتحفظة والحد من تدخله في أسواق القطع الأجنبي ومعدلات الفائدة، بينما في الوقت ذاته يستمر في مراقبة والإشراف عن كثب على عمليات القطاع المصرفي اللبناني بحيث بلغت نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي اللبناني ككل مستوى صحيا جدا حيث بلغت ٢٥٪. ولهذه الأسباب يتوقع أن يحافظ النظام المصرفي على مرونته ولا يتأثر بشكل كبير بالآزمة المالية العالمية مما يجعله يستمر في دوره كملاذ مالي آمن للمغتربين اللبنانيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي. ومع المحافظة على البيئة المستقرة الحالية، يمكن التوقع بثقة بأن ودائع العملاء وكذلك النشاطات الاستثمارية - وخاصة وبشكل أساسي في قطاعي العقارات والسياحة - ستشهد نموا كبيرا في السنوات القادمة.

توجد لدى بنك البركة لبنان، وهو أول بنك إسلامي ضمن أربعة بنوك إسلامية في لبنان، ستة فروع وسبعة أجهزة صراف آلي وهو بذلك أصغر البنوك التابعة للمجموعة. تشمل خدمات البنك تقديم التمويل لشراء المساكن والسيارات والسلع المنزلية والبناء والمعدات الطبية ورأس المال العامل، وقد أضاف مؤخرا إلى قائمة المنتجات المشاركة والإجارة لاستهداف الجامعات والمدارس والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات الحج والعمرة والجمعيات الخيرية الكبيرة ضمن آخرين. توسع البنك بشكل معتدل في عام ٢٠٠٨ حيث شهدت إجمالي أصوله نموا بنسبة ١٤٪ لتبلغ ١٦٤ مليون دولار، وتم تمويل هذه الزيادة عن طريق حسابات الاستثمار المطلقة التي ظلت دون تغيير

**إضافة الإجارة والمشاركة
إلى منتجات البنك**



تقنية المعلومات

لبنان، ولاحقا انضم بنك البركة الإسلامي باكستان وبنك التمويل المصري السعودي إلى الاتفاقية.

في سبتمبر دشن بنك البركة البحرين المرحلة الأولى من المشروع بتحويله إلى نظم إيكويجن Equation الإسلامي للعمليات المصرفية الرئيسية. أما بنك البركة جنوب أفريقيا فيتوقع له أن يدشن نظم الأعمال المصرفية الرئيسية في مايو ٢٠٠٩ والنظم غير الرئيسية في يونيو - يوليو. وفيما يتعلق ببنك البركة لبنان فقد تم تقسيم المشروع إلى مرحلتين لتمكين البنك من التحول بأسرع ما يمكن إلى نظام إيكويجن الإسلامي للأعمال المصرفية الرئيسية، ونظام أتمتة الفروع (إي بي إيه) ونظام وي فورم إي بي دي. عند استكمال تنفيذ وتشغيل هذه النظم الذي يتوقع له أن يتم في يوليو سيبدأ بنك البركة لبنان المرحلة الثانية بتنفيذ النظم المتبقية بما في ذلك أي إف إم للخدمات المصرفية الإلكترونية ويتوقع أتمام هذه المرحلة في أكتوبر ٢٠٠٩. أما بنك البركة باكستان وبنك التمويل المصري السعودي فسيحولان إلى نظام "Equation" الإسلامي للعمليات المصرفية الرئيسية في نهاية العام ٢٠٠٩.

وبعد أن أتم عملية تقييم شاملة لنظام جديد للأعمال المصرفية الرئيسية بغية استبدال نظامه الحالي، وقد شملت عملية التقييم زيارة ميدانية للبنك السوري الإسلامي العالمي، قام بنك البركة الجزائر باختيار نظام آي مال من شركة باث سولوشنز. أما البنك الإسلامي الأردني فإنه حاليا بصدد استكمال تنفيذ نظامه الجديد للأعمال المصرفية الرئيسية وهو نظام نبراس المصرفي، وتقوم بتنفيذ هذا النظام شركة تقنيات تطبيقات الكمبيوتر المستقبلية (فاكت) وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك الإسلامي الأردني، وعن طريقها يقدم البنك خدمات تقنية معلومات ودعم لجميع المؤسسات المالية بأسعار تنافسية في مجال منح التراخيص الأولية والتنفيذ والصيانة.

لقد قام بنك البركة السودان باختيار آي مال iMAL ليكون نظام الأعمال المصرفية الرئيسية له وقام بتوقيع اتفاقية بهذا الخصوص مع شركة باث سولوشنز في نوفمبر ٢٠٠٨، ويتوقع أن يتم استكمال التنفيذ بشكل كامل في الربع الأخير من ٢٠٠٩. يقوم بنك التمويل التونسي السعودي حاليا بترقية نظام الأعمال المصرفية الرئيسية لديه (تيمينوس - تي ٢٤) كما يقوم بتطوير نظام جديد لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وسيتم وصله بنظام الأعمال المصرفية الرئيسية خلال العام ٢٠٠٩.

أما بنك البركة التركي للمشاركة فإنه يستخدم نظاما تم تطويره داخليا وهو الآن بصدد تحسين قاعدة بيانات الضمانات التي يحتفظ بها (يقوم النظام بتسجيل ومتابعة الضمانات التي يحصل عليها البنك من عملائه مقابل التسهيلات الائتمانية التي يمنحها لهم) كما يقوم البنك بتعزيز خطة المحافظة على استمرارية العمل لجعلها تتماشى مع المتطلبات الرقابية.

منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٢، أدركت مجموعة البركة المصرفية أهمية تقنية المعلومات كوسيلة مساعدة رئيسية في تحقيق الأفضلية التنافسية، ولذلك قامت المجموعة بتشجيع جميع وحداتها التابعة على تحديث نظم تقنية المعلومات لديها، واستحداث قنوات توزيع تستخدم التقنيات المتطورة مثل المصرفية الإلكترونية ونظم التجاوب الصوتي التفاعلي (أي في آر) والتعامل المصرفي عن طريق الرسائل النصية القصيرة وصولا إلى توفير قنوات تسليم تقوم بالكامل على أساس من التقنية الحديثة.

كان أحد أهم التحديات الأولى التي برزت هي الحاجة لتحقيق تكامل ودمج بين قواعد بيانات الوحدات المصرفية التابعة المتنوعة في بيئة بيانات موحدة للمجموعة، لغرض تسهيل إنشاء منصة معلومات مشتركة. ولتحقيق ذلك قامت المجموعة بنجاح بتنفيذ برنامج على الإنترنت لتوحيد البيانات المالية وإعداد التقارير وهو يستخدم الآن أيضا كأداة لقياس أداء الوحدات باستخدام طريقة مؤشرات الأداء الأساسية وذلك لوضع محددات قياس لكل وحدة تابعة ومتابعة أدائها بشكل مستمر.

كما تم أيضا بنجاح تنفيذ نظام إدارة الاستراتيجية وفي الوقت المحدد بعد الاتفاق مع البائع على خطة طموحة لتنفيذ المشروع. وكجزء من هذا المشروع، تم دمج نظام إدارة الاستراتيجية بنظام التوحيد المالي لتمكين نظام إدارة الاستراتيجية من القيام باسترجاع البيانات المالية المطلوبة؛ وبهذه الطريقة كان من الممكن استخدام بيانات الأداء المالي لسنة ٢٠٠٨ في بناء سيناريوهات التخطيط الاستراتيجي لمجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة.

لقد قامت دائرة مشاريع تقنية المعلومات في مجموعة البركة المصرفية بتنفيذ نظام مطور داخليا لدائرة الخزانة والاستثمار في مجموعة البركة المصرفية كحل مؤقت لحين قيام المجموعة بشراء نظام الأعمال المصرفية الأساسية الخاص بها والذي يتوقع له أن يشمل نظاما خاصا به لدائرة الخزانة.

لقد أعلنت مجموعة البركة المصرفية بأن هدفها هو أن تصبح على رأس قائمة البنوك التي تعمل على استخدام التقنيات المتطورة في الاتصالات وصولا إلى المرحلة التي يتم فيها الاستغناء كليا عن استخدام الأوراق في الأعمال. وتسعى دائرة مشاريع تقنية المعلومات في المجموعة إلى تحقيق رغبة المجموعة هذه بالتحرك نحو امتلاك نظام لإدارة الوثائق يمكن استخدامه في تحقيق هذا الهدف الطموح.

في مايو ٢٠٠٧ تم التوقيع على اتفاقية مع شركة ميسيس لتسليم وتركيب نظام إيكويجن الإسلامي للأعمال المصرفية الرئيسية في ثلاث وحدات تابعة تستخدم الآن نظام ميداس للأعمال المصرفية الرئيسية، وهذه الوحدات هي بنك البركة الإسلامي (البحرين) وبنك البركة جنوب أفريقيا وبنك البركة

المسؤولية الاجتماعية

من خلال رعاية وتعهّد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءاً منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإننا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم "إعمار الأرض"، الذي يعني "إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول". إن لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكننا من تقديم بدائل عملية عن أولئك الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أية منفعة للمجتمع بشكل عام.

إننا في مجموعة البركة المصرفية نعتبر دور المسؤولية الاجتماعية في مجموعتنا أساسياً في تطبيق المبادئ المستوحاة من ديننا الحنيف والتي تقوم عليها جميع نشاطاتنا التجارية في كافة الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع شركاتنا التابعة بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية في عملياتها وخدماتها المصرفية، ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

تدين حركة المصرفية الإسلامية المعاصرة في نجاحها بالكثير لمساهمة ورعاية الشيخ صالح كامل، مؤسس مجموعة البركة المصرفية. وبالرغم من أنه لم يمض وقت طويل على المجموعة ككيان قانوني موحد، إلا أن تاريخ الشركات التي نشأت منها المجموعة يعود إلى أواخر الستينات عندما أشرف الشيخ كامل على ابتكار عقود إسلامية لاستخدامها في إدارة عمليات أعماله التجارية أثناء التعامل مع البنوك التقليدية (حيث لم تكن البنوك الإسلامية قد وجدت بعد)، وقد كانت حينها هذه هي طريقته المفضلة في التعامل مع هذه البنوك. وكان هذا الإصرار المبكر على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تطوراً سريعاً ما تبعته مرحلة ثانية في بداية السبعينات عندما قام الشيخ صالح كامل بالإشراف على تأسيس سلسلة من المؤسسات المالية الإسلامية عبر العالم العربي تحت اسم البركة. تضم مجموعة البركة المصرفية الآن تحت مظلة المجموعة الموحدة الخبرات المتراكمة لعشرة بنوك تقدم منتجات وخدمات إسلامية منذ أكثر من ثلاثة عقود. نحن في مجموعة البركة المصرفية الإسلامية نفخر بأن نستذكر هذا التراث في الوقت ذاته الذي نتطلع إلى المرحلة التالية من تطور مسيرتنا حيث نقوم بالتوسع في مناطق جديدة وأسواق جديدة وخلق قاعدة عريضة من العملاء.

وكأعضاء في مجموعة تم تأسيسها على قاعدة من المبادئ والقيم الإسلامية، نحن في مجموعة البركة المصرفية نعتقد بأن علينا مسؤولية خاصة تجاه المجتمع

لقد نص القرآن الكريم على تحريم الفوائد الربوية وهذا التحريم جزء أساسي من المعايير الأخلاقية والقيم الأساسية التي وضعها القرآن. إن البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية، بصفتها بنوكا إسلامية، تلتزم بهذه القيم الأساسية بحزم بامتناعها عن تقاضي أو دفع أية فوائد، وهذا اختلاف جوهري بين البنوك الإسلامية والتقليدية. ومع ذلك، فإن عملاء البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى يشتركون في نفس التجربة بشكل عام مع عملاء البنوك التقليدية التي تتشارك الربح الذي تحققه مع مودعيها، إلا أن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمر ورجل الأعمال حيث يتم بموجبها الاشتراك في تحمل المخاطر وجني العوائد: إن العائد على رأس المال المستثمر يتأتى من الأرباح المحققة فعلا وليس على أساس أسعار فائدة محددة مسبقا.

ثالثا:

يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

أولاً:

لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية. تملّي القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجرة فيها. إن هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات التي، على سبيل المثال، تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأي شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية أو استغلال الأطفال والنساء والأقليات، وكافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقيا.

ثانياً:

تتجنب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، حيث يحرم الإسلام دفع أو أخذ الفوائد الربوية. وبدلاً من ذلك تقوم الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى، بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون، بموجب ذلك، البنك في النتائج الفعلية التي تحققها استثماراتهم. أما التمويل فإنه يقدم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقسيط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة تقوم بنوكنا والمودعون بالاشتراك في المخاطر المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعاً في جني أرباح الاستثمار.

تقرير الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

إلى مساهمي مجموعة البركة المصرفية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمادة رقم (٥٨) من النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يجب علينا تقديم التقرير التالي:

لقد راقبنا المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام ٢٠٠٨ الصادرة عن الهيئات الشرعية أو المستشارين الشرعيين للوحدات التابعة للمجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة. كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م وبيان الدخل والإيضاحات حولهما. وقد استفسرنا من بعض الفنيين عن النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئة على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئة بشأنها. وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وابداء الرأي فيها بناءً على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية والمستشارون الشرعيون للوحدات - كما تبين للهيئة من تقاريرهم - بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية والمستشارون الشرعيون

لوحداث المجموعة - كما تبين للهيئة من تقاريرهم - بالتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبروها ضرورية لتزويدهم بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

في رأينا :

١. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٢. إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٣. إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات ووحداتها بصرفها في أغراض خيرية.

٤. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقاً لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقاً للمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك على الأساس المبين في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأن الشركة إذا قامت بحساب الزكاة فيزكي المساهم أسهمه طبقاً لذلك الحساب مهما كانت نيته. وبما أن المجموعة والوحدات ليست مخولة بإخراج الزكاة، فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن زكاة السهم الواحد هي ٢,٤٩ سنتاً. وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

والحمد لله رب العالمين

في ٢٤ صفر ١٤٣٠ هـ الموافق ١٩ فبراير ٢٠٠٩م.

اللجنة التنفيذية للهيئة الشرعية الموحدة

عضو الهيئة
د. أحمد محي الدين

رئيس الهيئة
د. عبدالستار أبو غدة

تقرير الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ م

٣٩

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ م

ألف دولار أمريكي

١,١٣٠,٦٨٢

الحقوق العائدة إلى حاملي أسهم الشركة الأم

تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك التمويل المصري السعودي وبنك

البركة السوداني حيث تدفع الزكاة مباشرة

صافي الحقوق الخاضعة للزكاة

(١٥٧,١٦٧)

٩٧٣,٥١٥

يطرح منه

نصيب مساهمي الشركة الأم من الإحتياطي النقدي الإجباري غير المستثمر

نصيب مساهمي الشركة الأم من المشاركات ذات الأصول غير الزكوية

نصيب مساهمي الشركة الأم من الإجارة المنتهية بالتمليك

نصيب مساهمي الشركة الأم من الصكوك الإسلامية ذات الأصول غير الزكوية

نصيب مساهمي الشركة الأم من الإستثمارات العقارية طويلة الأجل

نصيب مساهمي الشركة الأم من الأصول المتمثلة بالعقارات و المعدات

نصيب مساهمي الشركة الأم من الأصول غير الملموسة

نصيب مساهمي الشركة الأم من الإستثمارات في الشركات الزميلة

(٩٨,٦١٠)

(٣٢,٤٩٥)

(٧٠,٧٤٠)

(٣٨,٧١١)

(٢٧,٢٦١)

(٨٨,٦٩٣)

(٥١,٢٠٠)

(٨,٠٨٦)

يضاف اليه

نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة

نصيب مساهمي الشركة الأم من الأرباح المؤجلة

٧,٣٩٥

١٠٧,٤١٢

مجموع الوعاء الزكوي

نسبة الزكاة

٦٧٢,٥٢٦

%٢,٥٧٧٥

مجموع الزكاة المستحقة

عدد الأسهم (ألف)

١٧,٣٣٤

٦٩٧,٥٠٠

٢,٤٩

زكاة السهم المستحقة (سنت أمريكي)

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

لقد قمنا بتدقيق الميزانية الموحدة المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق وحسابات الاستثمار المقيمة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة والتزام البنك بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية هو من مسؤولية مجلس إدارة البنك. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ والعمل وفقاً للشريعة الإسلامية هو من مسؤولية مجلس الإدارة. تتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل تلك الظروف.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لكل من معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتقادنا إن الإجراءات التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأي.

في رأينا إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في الحقوق والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيمة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

كما نؤكد أن البنك، في رأينا، يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة والمعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد وأن البنك قد التزم بأحكام ترخيصه المصرفي.

أدست درونج

٢٥ فبراير ٢٠٠٩
المنامة، مملكة البحرين

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

إيضاحات	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣	٢,٢٨١,١٢٧
ذمم مدينة	٤	٥,٦٢١,٤٨٠
التمويل بالمضاربة والمشاركة	٥	٧٠٧,٤٥٨
استثمارات	٦	٧١١,٠٤٩
إجارة منتهية بالتمليك	٧	٣٤٨,٦٣٧
عقارات ومعدات	٨	١٦٣,٨٢٥
موجودات أخرى	٩	٢٧٠,٤٠٣
مجموع الموجودات	١٠,٩٢٠,٢٨٨	١٠,١٠٣,٩٧٩
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة والحقوق		
المطلوبات		
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		١,٧٩٢,٥٩٠
مبالغ مستحقة لبنوك		٦٩,٠٢٧
مطلوبات أخرى	١٠	٤٤٩,٨٨٣
مجموع المطلوبات	٢,٦٣٧,٣٨٦	٢,٣١١,٥٠٠
حسابات الإستثمار المطلقة	١١	٦,٢٢٢,٨٢١
الحقوق	١٢	
رأس المال		٦٥١,٠٠٠
علاوة إصدار أسهم		١٩٢,٣٩٠
احتياطيات		٢٣,٩٦٠
التغييرات المتراكمة في القيمة العادلة		٥,٨٨٣
تحويل عملات أجنبية		٥٥,٧٨٧
أرباح مبقاة		١٠٩,١٥٣
تخصيصات مقترحة		١٠٥,٥٩٠
حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم		١,١٤٣,٧٦٣
حقوق غير مسيطرة		٤٢٥,٨٩٥
مجموع الحقوق	١,٥٥٠,١٦١	١,٥٦٩,٦٥٨
مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة والحقوق	١٠,٩٢٠,٢٨٨	١٠,١٠٣,٩٧٩



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

إيضاحات	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي
الدخل		
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	١٤	٥٦٧,٥٣٣
إجمالي العائد على حسابات الاستثمار المطلقة	١٥	(٤٩٧,٨٠٠)
حصة المجموعة كضارب	١٥	١٢٧,٦٧١
العائد على حسابات الإستثمار المطلقة		(٣٧٠,١٢٩)
حصة المجموعة من دخل حسابات تمويل واستثمارات مشتركة		١٩٧,٤٠٤
حصة المضارب في إدارة حسابات الإستثمار المقيمة		٩,٠٩٠
صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات ذاتية	١٤	٨٧,٤١٣
دخل رسوم وعمولات أخرى	١٦	١١٢,٢٣٥
إيرادات تشغيلية أخرى	١٧	٣٨,٣١٢
مجموع الدخل التشغيلي		٤٤٤,٤٥٤
مصروفات الموظفين		١٢٦,٣٤٠
استهلاك وإطفاء	١٨	١٨,١٠٩
مصروفات تشغيلية أخرى	١٩	٨٤,٥٥٩
مجموع المصروفات التشغيلية		٢٢٩,٠٠٨
صافي دخل السنة قبل المخصصات وربح من بيع مفترض لشركة تابعة والضرائب		٢١٥,٤٤٦
مخصصات		(٢٤,١١٧)
ربح من بيع مفترض لشركة تابعة	٢٠	٥٤,١٧٩
صافي الدخل قبل الضرائب		٢٤٥,٥٠٨
الضرائب		(٤٤,٦٦٦)
صافي دخل السنة		٢٠٠,٨٤٢
العائدة إلى:		
حقوق مساهمي الشركة الأم		١١٣,٦٩٨
حقوق غير مسيطرة		٨٧,٣١٥
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سندات أمريكية		٢٠٠,٨٤٢
	٢٢	٢١

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

٤٣

للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
٢٤٥,٥٠٨	٢٦٥,٠٨٨		الأنشطة التشغيلية
١٨,١٠٩	١٧,٦١٨	١٨	صافي الدخل قبل الضرائب
١٠٦,٨٦٥	٩٧,٩٣٩	١٤,٤	تعديلات للبنود التالية:
(٤٠٧)	١٧,٧٠٠	١٤,٣	استهلاك وإطفاء
(١٣٣)	(١,٢٤٣)	١٧	استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتملك
٢٤,١١٧	٤٨,٤٤٣	٢٠	خسارة (مكسب) غير محققة من أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
(١,٢٠٠)	(٧,٥٩٨)	١٤,٣	مكسب من بيع عقارات ومعدات
(٥٤,١٧٩)	-	٢١	مخصصات
٣٣٨,٦٨٠	٤٣٧,٩٤٧		دخل من شركات زميلة
			ربح من بيع مفترض لشركة تابعة
			الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(٩٦,٠٤٥)	(٧٤,١٢٣)		إحتياطات لدى بنوك مركزية
(١,٥٤٩,١٨٠)	(٦٠٦,٣٤٢)		ذمم مدينة
(٤٦٨,٤٤٦)	(٩١,٣٧٤)		التمويل بالمضاربة والمشاركة
(٢٤٤,١٧٧)	(٥٤,١٢٦)		إجارة منتهية بالتملك
(٥٩,٩٩٧)	(٤٩,٦١٢)		موجودات أخرى
٤٥٨,٦٣٦	٢٨٦,١٦٨		حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
(٤٦,٢٤٩)	(٨,١٦٧)		مبالغ مستحقة لبنوك
١٣٩,٩٦١	١٨,٠١١		مطلوبات أخرى
(١٨,٨٥٩)	(٣٦,٢٢٢)		ضرائب مدفوعة
(٤٣٠)	(٥٠٠)		مكافأة مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
(١,٥٤٦,١٠٦)	(١٧٨,٣٤٠)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
٢١٦,٧٦٣	(١٠٢,٢٦٤)		الأنشطة الاستثمارية
(٣٩,٨٧٩)	(١١,٤٤٩)		صافي إستبعاد (شراء) لإستثمارات
٨٤١	٥٠١		صافي شراء عقارات ومعدات
١٧٧,٧٢٥	(١١٣,٢١٢)		أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
			صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية
(١٢,٠٠٠)	(٥٨,٥٩٠)		الأنشطة التمويلية
١,٥٢٥,٤٥٥	٥٢٣,٦٤٢		أرباح أسهم مدفوعة إلى حاملي أسهم الشركة الأُم
١٤٥,٩٤٤	(٣٧,٢٤٧)		الزيادة في حسابات الإستثمار المطلقة
١,٦٥٩,٣٩٩	٤٢٧,٨٠٥		صافي التغيرات في الحقوق الغير مسيطرة
٧٧,٢٨٦	(١٣٧,٦٥١)		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
٣٦٨,٣٠٤	(١,٣٩٨)		تعديلات تحويل العملات الأجنبية
١,٣٦٨,٧٤٤	١,٧٣٧,٠٤٨		(النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
١,٧٣٧,٠٤٨	١,٧٣٥,٦٥٠	٢٣	النقد وما في حكمه في ١ يناير
			النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر

قائمة التغيرات في الحقوق الموحدة

للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

العائد إلى حقوق

التغيرات المتراكمة في القيم العادلة ألف دولار أمريكي	إحتياطات	إحتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	رأس المال ألف دولار أمريكي
٥,٨٨٣	١,٥٢٠	٢٢,٤٤٠	١٩٢,٣٩٠	٦٥١,٠٠٠
-	-	-	-	٤٦,٥٠٠
-	-	-	-	-
٣,٥٥٢	-	-	-	-
-	٢٨,١٣٠	-	-	-
-	-	-	-	-
٣,٥٥٢	٢٨,١٣٠	-	-	-
-	-	-	-	-
٣,٥٥٢	٢٨,١٣٠	-	-	-
-	-	١١,٣٧٠	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	(٤٦,٥٠٠)	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
<u>٩,٤٣٥</u>	<u>٢٩,٦٥٠</u>	<u>٣٣,٨١٠</u>	<u>١٤٥,٨٩٠</u>	<u>٦٩٧,٥٠٠</u>

الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨
أسهم منحة صادرة (إيضاح ١٢)
مكافأة مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في
القيمة العادلة
صافي الحركة في الإحتياطات الأخرى
تحويل عملات أجنبية
مجموع الدخل والمصروفات المثبتة مباشرة
في الحقوق
صافي دخل السنة
مجموع الدخل والمصروفات للسنة
محول إلى الإحتياطي القانوني
أرباح أسهم مدفوعة
أرباح أسهم موصى بتوزيعها
أسهم منحة موصى بتوزيعها
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة موصى بتوزيعها
أرباح أسهم شركات تابعة
صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

حامل أسهم الشركة الأم

تحويل العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع الحقوق ألف دولار أمريكي
٥٥,٧٨٧	١٠٩,١٥٣	١٠٥,٥٩٠	١,١٤٣,٧٦٣	٤٢٥,٨٩٥	١,٥٦٩,٦٥٨
-	-	(٤٦,٥٠٠)	-	-	-
-	-	(٥٠٠)	(٥٠٠)	-	(٥٠٠)
-	-	-	٣,٥٥٢	٥,٣١١	٨,٨٦٣
-	(٢٥,٤٦٦)	-	٢,٦٦٤	١,٩٥٠	٤,٦١٤
(٧٣,٩٠٥)	-	-	(٧٣,٩٠٥)	(٦٣,٧٤٥)	(١٣٧,٦٥٠)
(٧٣,٩٠٥)	(٢٥,٤٦٦)	-	(٦٧,٦٨٩)	(٥٦,٤٨٤)	(١٢٤,١٧٣)
-	١١٣,٦٩٨	-	١١٣,٦٩٨	٨٧,٣١٥	٢٠١,٠١٣
(٧٣,٩٠٥)	٨٨,٢٣٢	-	٤٦,٠٠٩	٣٠,٨٣١	٧٦,٨٤٠
-	(١١,٣٧٠)	-	-	-	-
-	-	(٥٨,٥٩٠)	(٥٨,٥٩٠)	-	(٥٨,٥٩٠)
-	(٢٧,٩٠٠)	٢٧,٩٠٠	-	-	-
-	-	٤٦,٥٠٠	-	-	-
-	(٥٠٠)	٥٠٠	-	-	-
-	-	-	-	(٢١,٩٤٧)	(٢١,٩٤٧)
-	-	-	-	(١٥,٣٠٠)	(١٥,٣٠٠)
<u>(١٨,١١٨)</u>	<u>١٥٧,٦١٥</u>	<u>٧٤,٩٠٠</u>	<u>١,١٣٠,٦٨٢</u>	<u>٤١٩,٤٧٩</u>	<u>١,٥٥٠,١٦١</u>

قائمة التغيرات في الحقوق الموحدة

للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

العائد إلى حقوق

التغيرات المتراكمة في القيم العادلة ألف دولار أمريكي	إحتياطات		علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	رأس المال ألف دولار أمريكي
	احتياطات أخرى ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي		
٥,٨٥١	٧٨٦	٨,٠٢٥	٢٣٨,٨٩٠	٦٣٠,٠٠٠
-	-	-	-	٢١,٠٠٠
-	-	-	-	-
٣٢	-	-	-	-
-	٧٣٤	-	-	-
-	-	-	-	-
٣٢	٧٣٤	-	-	-
-	-	-	-	-
٣٢	٧٣٤	-	-	-
-	-	١٤,٤١٥	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	(٤٦,٥٠٠)	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٥,٨٨٣	١,٥٢٠	٢٢,٤٤٠	١٩٢,٣٩٠	٦٥١,٠٠٠

الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٧
أسهم منحة صادرة (إيضاح ١٢)
مكافأة مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في
القيمة العادلة
صافي الحركة في الإحتياطات الأخرى
تحويل عملات أجنبية
مجموع الدخل والمصروفات المثبتة مباشرة
في الحقوق
صافي دخل السنة

مجموع الدخل والمصروفات للسنة
محول إلى الإحتياطي القانوني
أرباح أسهم مدفوعة
أرباح أسهم موصى بتوزيعها
أسهم منحة موصى بتوزيعها
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة موصى بتوزيعها
صافي متحصلات من الطرح العام المبدئي
لشركة تابعة (إيضاح ٢١)
تعديل ناتج من بيع مفترض لشركة تابعة
(إيضاح ٢١)
أرباح أسهم شركات تابعة
تعديل ناتج من دمج العمليات
صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

حاملي أسهم الشركة الأم

تحويل العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع الحقوق ألف دولار أمريكي
١٨,٩٤٣	٤٢,٦٧٢	٣٣,٤٣.	٩٧٨,٥٩٧	٢٣٢,٥٢٧	١,٢١١,١٢٤
-	-	(٢١,٠٠٠)	-	-	-
-	-	(٤٣.)	(٤٣.)	-	(٤٣.)
-	-	-	٣٢	(٥٧)	(٢٥)
-	-	-	٧٣٤	٣٦٢	١,٠٩٦
٤٣,٢٩٥	-	-	٤٣,٢٩٥	٣٣,٩٩١	٧٧,٢٨٦
٤٣,٢٩٥	-	-	٤٤,٠٦١	٣٤,٢٩٦	٧٨,٣٥٧
-	١٤٤,١٤٨	-	١٤٤,١٤٨	٥٦,٦٩٤	٢٠٠,٨٤٢
٤٣,٢٩٥	١٤٤,١٤٨	-	١٨٨,٢٠٩	٩٠,٩٩٠	٢٧٩,١٩٩
-	(١٤,٤١٥)	-	-	-	-
-	-	(١٢,٠٠٠)	(١٢,٠٠٠)	-	(١٢,٠٠٠)
-	(٥٨,٥٩٠)	٥٨,٥٩٠	-	-	-
-	-	٤٦,٥٠٠	-	-	-
-	(٥٠٠)	٥٠٠	-	-	-
-	-	-	-	١٠٣,٤٥٢	١٠٣,٤٥٢
(٦,٤٥١)	-	-	(٦,٤٥١)	٦,٤٥١	-
-	-	-	-	(١٠,٨٧٧)	(١٠,٨٧٧)
-	(٤,١٦٢)	-	(٤,١٦٢)	٤,١٦٢	-
-	-	-	-	(٨١٠)	(٨١٠)
<u>٥٥,٧٨٧</u>	<u>١٠٩,١٥٣</u>	<u>١٠٥,٥٩٠</u>	<u>١,١٤٣,٧٦٣</u>	<u>٤٢٥,٨٩٥</u>	<u>١,٥٦٩,٦٥٨</u>

قائمة التغيرات في حسابات الإستثمار المقيمة الموحدة

للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

نقد	ذمم	التمويل	التمويل	استثمارات	إستثمارات	أخرى	المجموع	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٦٥,٢١٧	٣٧٣,٢٧٣	٧١,٨٤٦	-	١٥,١٨٦	٧٧,٩٥٣	٢٥,٦٤٢	٦٢٩,١١٧	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨
٤٣,٥٣٥	١٤٠,٠٦٦	-	-	٥,٩٦٣	٢٥٤,٨٨٤	١٣,٣٣٥	٤٥٧,٧٨٣	الودائع
(٥٥,٩٣٧)	(١٥٤,٨٥٠)	(٢٤,٥٤٥)	-	(١٠,٦٩٨)	(٢٩١,٩٤٢)	(١٢,٤٧٢)	(٥٥٠,٤٤٤)	السحوبات
-	١٩,٥٩٨	٢,٩٢٢	-	٩,٣٢٦	٨٢,٧١٤	٨٤٨	١١٥,٤٠٨	الدخل بعد حسم المصروفات
-	(٢,١٢٦)	(٢٢١)	-	(٤٦٣)	(١٠,٥٥٥)	(٨٤)	(١٣,٤٤٩)	حصة المضارب
-	(٥٠,٤٢٧)	(١٦,٤٩٣)	-	-	-	-	(٦٦,٩٢٠)	محول إلى حسابات الإستثمار المطلقة
-	-	-	-	-	(٩٨١)	-	(٩٨١)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
<u>٥٢,٨١٥</u>	<u>٣٢٥,٥٣٤</u>	<u>٣٣,٥٠٩</u>	<u>-</u>	<u>١٩,٣١٤</u>	<u>١١٢,٠٧٣</u>	<u>٢٧,٢٦٩</u>	<u>٥٧٠,٥١٤</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٢٦,٣٨٨	٣٣٧,٢٥١	٨٣,٦٣٧	١,١٤٠	١٤,٣٧٨	٤٨,٠٦٥	٢٦,٨٧٥	٥٣٧,٧٣٤	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٧
١١٠,٩٦٠	١١٠,٩٢٤	١٠,٧١٧	-	٢,٦٦٤	٧٤,٤٤٩	٣٢,١٤٧	٣٤١,٨٦١	الودائع
(٧٢,١٣١)	(٩٢,٥٩٣)	(٢٢,٥٤٠)	(١,١٤٠)	(٤,١٤١)	(٥٧,٧٤٢)	(٣٣,٩٨٣)	(٢٨٤,٢٧٠)	السحوبات
-	٢١,٨٧٠	٤٦	١٤	٣,٠٤٦	١٦,٥٥٧	٨١٧	٤٢,٣٥٠	الدخل بعد حسم المصروفات
-	(٤,١٧٩)	(١٤)	(١٤)	(٧٦١)	(٣,٩٠٨)	(٢١٤)	(٩,٠٩٠)	حصة المضارب
-	-	-	-	-	٥٣٢	-	٥٣٢	تحويلات صرف العملات الأجنبية
<u>٦٥,٢١٧</u>	<u>٣٧٣,٢٧٣</u>	<u>٧١,٨٤٦</u>	<u>-</u>	<u>١٥,١٨٦</u>	<u>٧٧,٩٥٣</u>	<u>٢٥,٦٤٢</u>	<u>٦٢٩,١١٧</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧



١ الأنشطة

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٢، بموجب سجل تجاري رقم ٤٨٩١٥. يزاوّل البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو ص.ب. ١٨٨٢، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، مملكة البحرين. إن البنك مدرج في سوق البحرين للأوراق المالية وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي "بالجملة" الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك والشركات التابعة له ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزانة والأنشطة الإستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، بلغ إجمالي عدد الموظفين في المجموعة ٦,٧٤٦ (٢٠٠٧: ٦,١٢٨) موظفاً.

٢ السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي موضحة أدناه:

أ. أسس الأعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل باستثناء الاستثمارات العقارية والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والمناحة للبيع والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي وتم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

ب. بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تتطلبها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم المجموعة معايير التقارير المالية الدولية.

ج. أساس التوحيد

تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له كما في و للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات فيما بين المجموعة عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون للمجموعة القوة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق الغير مسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبنء منفصل في ميزانية المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق غير المسيطرة في قائمة الدخل الموحدة في صافي الربح ويتم إظهاره كبنء منفصل عن حصة المساهمين.

تشمل الحقوق الغير مسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصلتها في الحقوق منذ تاريخ الدمج. الخسائر الخاصة بهذه الحقوق والتي تفوق حصصها في الشركات التابعة يتم تضمينها مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق الغير مسيطرة وقدرتهم على إضافة الاستثمار في هذه الشركات لتغطية الخسائر.

تعامل المعاملات مع الحقوق الغير مسيطرة بنفس الطريقة التي تعامل فيها المعاملات مع الأطراف الخارجية. يتم إثبات المكسب أو الخسارة الناتجة من بيع المشاركات إلى الحقوق الغير مسيطرة في قائمة الدخل الموحدة. إقتناء الحقوق الغير مسيطرة قد ينتج عنها مبالغ شهرة إذا تجاوزت التكلفة المبلغ المدرج لصافي الموجودات المقتناة. يتم إحتساب إقتناءات/إستبعادات الحقوق الغير مسيطرة باستخدام طريقة الشركة الأم الممددة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
ج. أساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

البنك محتفظ بها مباشرة من قبل البنك	نسبة الملكية لسنة ٢٠٠٨	نسبة الملكية لسنة ٢٠٠٧	سنة التأسيس	بلد التأسيس
بنك البركة الجزائري	%٥٥,٩	%٥٥,٩	١٩٩١	الجزائر
بنك البركة الإسلامي- البحرين	%٩١,١	%٩١,١	١٩٨٤	البحرين
بنك التمويل التونسي السعودي	%٧٨,٤	%٧٨,٤	١٩٨٣	تونس
بنك التمويل المصري السعودي	%٧٣,٧	%٧٣,٧	١٩٨٠	مصر
بنك البركة لبنان	%٩٨,٠	%٩٦,٣	١٩٩١	لبنان
البنك الإسلامي الأردني	%٥٨,٧	%٥٧,٤	١٩٧٨	الأردن
بنك البركة التركي للمشاركات	%٥٥,٦	%٥٤,١	١٩٨٥	تركيا
بنك البركة المحدود	%٥٣,٦	%٥١,٨	١٩٨٩	جنوب أفريقيا
بنك البركة السودان	%٨٢,٣	%٨٦,٢	١٩٨٤	السودان

الشركة	الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية الفعلية لسنة ٢٠٠٨	نسبة الملكية الفعلية لسنة ٢٠٠٧	سنة التأسيس	بلد التأسيس
شركة الرزق التجارية	البنك الإسلامي الأردني	%٥٢,٨	%٥١,٧	١٩٩٤	الأردن
شركة المدارس العميرية	البنك الإسلامي الأردني	%٥٥,٤	%٥٤,٢	١٩٨٧	الأردن
شركة السماح للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	%٥٥,٨	%٥٤,٥	١٩٩٨	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	%٥٨,٧	%٥٧,٣	١٩٩٨	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	%٥٨,٧	%٥٧,٤	٢٠٠٦	الأردن
دار البركة	بنك البركة الجزائري	%٥٥,٩	%٥٥,٩	٢٠٠٣	الجزائر
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	%٥٣,٥	%٥١,٧	١٩٩١	جنوب أفريقيا
بست للإيجار (إيضاح ٦,٢)	بنك التمويل التونسي السعودي	لا شيء	%٣٣,١	١٩٩٥	تونس

د. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في قائمة التدفقات النقدية الموحدة على نقد في الصندوق وأرصده لدى بنوك مركزية ومبالغ مستحقة من بنوك عند الطلب أو بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيع (مرابحات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيع (مرابحات) مدينة

تشتمل ذمم بيع (المرابحات) المدينة بشكل أساسي على مرابحات والسلع الدولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات الإضمحلال.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم المبالغ المشكوك في تحصيلها.

و. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هي عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبها البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

ز. إستثمارات

تشتمل الإستثمارات على إستثمارات عقارية وإستثمار في شركات زميلة وإستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة وإستثمارات متاحة للبيع وإستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق.

إستثمارات عقارية

يتم تصنيف جميع العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة متضمنة تكلفة المعاملة ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة في قائمة التغيرات في الحقوق الموحدة ضمن احتياطات القيمة العادلة للإستثمارات العقارية إلى مدى الجزء المتعلق بالحقوق وتحت الإستثمارات المطلقة في الميزانية الموحدة للتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالإستثمارات المطلقة حتى يستبعد الإستثمار أو يعتبر مضمحل حينها يتم درج الربح أو الخسارة المتراكمة المدرجة سابقاً تحت الحقوق أو الإستثمارات المطلقة في قائمة الدخل الموحدة.

إستثمار في شركات زميلة

يتم حساب إستثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة الحقوق. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة الحقوق، يتم إدراج الإستثمار في شركة زميلة في الميزانية بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الإقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس قائمة الدخل الموحدة حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغيرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في الحقوق الموحدة. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة من معاملات بين المجموعة والشركة الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة

يتم إثبات الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في قائمة الدخل الموحدة.

تثبت جميع الإستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للإستثمار.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
ز. إستثمارات (تتمة)

استثمارات متاحة للبيع

بعد الإقْتناء يتم إعادة قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع إثبات الخسائر أو المكاسب غير المحققة بالتناسب في أسهم حقوق الملكية وحسابات الاستثمار المُولقة حتى يستبعد الاستثمار أو عندما يصبح الاستثمار مضمحلًا فإن المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الحقوق أو حسابات الاستثمار المُولقة يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة.

استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق

الاستثمارات التي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد والتي لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق يتم تصنيفها كاستثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات عند الإقْتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عند الاستبعاد أو الإضمحلال.

ح. إجارة منتهية بالتمليك

تدرج الموجودات المقتناة لغرض التأجير (إجارة) بالتكلفة، بعد حسم الإستهلاك المتراكم.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات أو فترة عقد التأجير، أيهما أقل.

ط. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية يتم إضافتها إلى العقارات والمعدات، الصيانة والتطبيقات يتم حسابها في قائمة الدخل الموحدة كمصروفات متكبدة. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد ضمن إيرادات تشغيلية أخرى. يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني أثاث مكاتب ومعدات مركبات أخرى	٣ سنوات ١-٤ سنوات ٣ سنوات ٥-٤ سنوات
--	--

ي. القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم المعادلة النقدية من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيع (المرابحات) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

ك. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة التي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والالتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الإضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقْتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الإضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الإضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة المدرجة.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ل. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة المبدئية المثبتة. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم مخصص أي إطفاء متراكم وخسائر إضمحلال متراكمة.

م. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية المتعلقة أو القيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة تقييم في قائمة الدخل الموحدة.

ن. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت عادة على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم استحقاقها على فترة التوظيف.

س. مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وتكون فيه تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

ع. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في الفترة التي تم الإعلان عنها.

ف. حسابات الاستثمار المطلقة

تدرج جميع حسابات الاستثمار المطلقة بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات المتعلقة بها. احتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار يتم عملهما على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

ص. إحتياطي مخاطر الاستثمار

احتياطيات مخاطر الاستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطي للخسائر المستقبلية لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

ق. إحتياطي معادله الأرباح

احتياطيات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لكي تتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لأصحاب حساب الاستثمار المطلقة.

ر. حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لإرشادات أصحاب حسابات الاستثمار. تدار هذه الموجودات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه الموجودات. يتحمل العملاء كافة المخاطر ويتفعلون بجميع الأرباح من هذه الاستثمارات. لا تظهر الاستثمارات المقيدة في الميزانية الموحدة للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي ينص عليها الاتفاق بين المجموعة وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة.

ش. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (المرابيعات) المدينة
يتم إثبات الربح من ذمم البيع (المرابيعات) المدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بدء المعاملة. يتم إثبات الدخل وفقاً للفترة الزمنية للمعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير محدداً أو معلوماً يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. الدخل المستحق المتأخر عن السداد ٩٠ يوماً أو أكثر لا يدرج ضمن قائمة الدخل الموحدة.

التمويل بالسلم والإستصناع

يتم إثبات دخل التمويل بالسلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد أو عند التوزيع من قبل المضارب. الدخل المستحق المتأخر عن السداد ٩٠ يوماً أو أكثر لا يدرج ضمن قائمة الدخل الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) ش. إثبات الإيراد (تتمة)

إجارة منتهية بالتمليك
يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتمليك بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير.

دخل الرسوم
يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر
يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب
يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حسابات الاستثمار المعلقة بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المجموعة في حسابات الاستثمار المقيمة
يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حسابات الاستثمار المقيمة بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

ت. العائد على حسابات الاستثمار المعلقة
تحتسب حصة حاملي حسابات الاستثمار المعلقة من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

ث. تمويل مشترك ذاتي
الإستثمارات والتمويل وذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحاملي حسابات الاستثمار المعلقة تصنف ضمن بند "تمويل مشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

خ. ضرائب
لا تخضع أرباح البنوك والشركات للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس النظم المالية المعمول بها في الدول التي تزاوّل فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب ضرائبها. يحسب الدخل الضريبي المؤجل باستخدام طريقة المطلوبة على الفروق الزمنية المؤقتة في تاريخ الميزانية بين القيمة الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

ذ. هيئة الرقابة الشرعية
تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

ض. الزكاة
تقع مسؤولية دفع الزكاة على مساهمي المجموعة أنفسهم وأصحاب حساب الاستثمار المطلق وأصحاب الحسابات الأخرى باستثناء بعض الشركات التابعة التي تكون مسؤولية دفع الزكاة على الشركة التابعة نفسها كوحدة منفصلة.

ظ. إيرادات محظورة شرعاً
تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض إجتماعية مختلفة.

ج. اضمحلال الموجودات المالية
يتم عمل تقييم في تاريخ كل ميزانية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في قائمة الدخل الموحدة. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمتها النقدية المتوقع تحقيقها.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) ج. اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)

يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون قد استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا، انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة سابقا يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي إسترجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في قائمة الدخل الموحدة.

أ. اضمحلال الموجودات المالية

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات عامة للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الإستثمار. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات العائدة إلى أحداث وجدت بتاريخ القوائم المالية ولا يعكس خسائر مقدرة متعلقة بأحداث مستقبلية.

ب.ب. المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في الميزانية الموحدة فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

ج.ج. العملات الأجنبية

تحويل معاملات بالعملات الأجنبية على مستوى الوحدة
يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية، ويتم تحويل قوائم الدخل بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل الفروق الناتجة عن صرف العملات الأجنبية مباشرة كبنء منفصل في الحقوق.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في الحقوق والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

د.د. افتراضات

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الافتراضات التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية:

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو حتى الاستحقاق أو متاحة للبيع.

ه.ه. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة، إن استخدام التقديرات يستعمل أساسا لتحديد مخصصات ذمم البيع (المرابحات) المدينة وتمويل المضاربة وتمويل المشاركة وإستثمارات متاحة للبيع وذمم إجارة مدينة وموجودات أخرى.

و.و. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عندما:
(١) يكون الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود قد إنتهى؛

(٢) تحتفظ المجموعة بحقوقها في إستلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تلتزم بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب عبور؛ أو

(٣) قامت المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من موجود سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجودات.

يتم إستبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الإلتزام بموجب العقد قد تم إخلائه أو إلغائه أو إنتهاء مدته.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٣ نقد وأرصدة لدى البنوك

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١,٣٤٦,٣٧٥	١,٣٨٦,٨٤٣	أرصدة لدى بنوك مركزية *
٧٧٠,٠٦٠	٧٥٦,٢٩٥	أرصدة لدى بنوك أخرى
<u>١٦٤,٦٩٢</u>	<u>٢١,٧١٤</u>	نقد ونقد قيد التحصيل
<u>٢,٢٨١,١٢٧</u>	<u>٢,١٦٤,٨٥٢</u>	

* تتضمن أرصدة لدى بنوك مركزية احتياطات إجبارية بمبلغ قدره ٦١٨,٢٠٢ ألف دولار أمريكي (٢٠٠٧: ٥٤٤,٠٧٩ ألف دولار أمريكي). وهي غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

٤ ذمم مدينة

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٥,٤٨٢,٢٩٩	٦,٠٣٣,٢٣٢	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (١-٤)
٢٢,٤٨٤	٢٣,٤٥٦	ذمم إجارة مدينة (٢-٤)
١٠١,٠٤٣	١١٢,٥٧٦	ذمم سلم مدينة (٣-٤)
<u>١٥,٦٥٤</u>	<u>١٨,٩٥٥</u>	ذمم إستصناع مدينة (٤-٤)
<u>٥,٦٢١,٤٨٠</u>	<u>٦,١٨٨,٢١٩</u>	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٥٧

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٤ ذمم مدينة (تتمة)
١-٤ ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

٢٠٠٧			٢٠٠٨			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٥٨٧,٨٠٠	٣١١,٥١٢	٢٧٦,٢٨٨	٦٣٤,٠٧٥	٤٣٤,٨٨١	١٩٩,١٩٤	سلع مرابحات دولية
٥,٣٠٩,١٥٥	٤,٨٦١,٢١٢	٤٤٧,٩٤٣	٥,٩١٤,٣٧٤	٥,٥٤٨,١١٨	٣٦٦,٢٥٦	مرابحات أخرى
٥,٨٩٦,٩٥٥	٥,١٧٢,٧٢٤	٧٢٤,٢٣١	٦,٥٤٨,٤٤٩	٥,٩٨٢,٩٩٩	٥٦٥,٤٥٠	إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة
(١٧١,٨٤٢)	(١٦٣,٩١٧)	(٧,٩٢٥)	(١٩٦,٥٤٣)	(١٨٦,٤٩٩)	(١٠,٠٤٤)	مخصصات (إيضاح ٢٠)
٥,٧٢٥,١١٣	٥,٠٠٨,٨٠٧	٧١٦,٣٠٦	٦,٣٥١,٩٠٦	٥,٧٩٦,٥٠٠	٥٥٥,٤٠٦	أرباح مؤجلة
(٢٤٢,٨١٤)	(٢٣٩,٢٧٨)	(٣,٥٣٦)	(٣١٨,٦٧٤)	(٣١٥,٥٣٤)	(٣,١٤٠)	
٥,٤٨٢,٢٩٩	٤,٧٦٩,٥٢٩	٧١٢,٧٧٠	٦,٠٣٣,٢٣٢	٥,٤٨٠,٩٦٦	٥٥٢,٢٦٦	صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة
٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي					
٣٧٤,٨٠٤	٣٨٩,٩٦٨					المتعثر

تعتبر المجموعة وعود الشراء في عقود ذمم بيوع (المرابحات) المدينة ملزمة.

٢-٤ ذمم إجارة مدينة

٢٠٠٧			٢٠٠٨			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٢٥,٩٦٦	٢٢,٤٥٧	٣,٥٠٩	٢٦,٦٥٨	٢٢,٥٧٣	٤,٠٨٥	إجمالي المبلغ
(٣,٤٨٢)	(١,٥٩٠)	(١,٨٩٢)	(٣,٢٠٢)	(١,٣١٠)	(١,٨٩٢)	مخصصات (إيضاح ٢٠)
٢٢,٤٨٤	٢٠,٨٦٧	١,٦١٧	٢٣,٤٥٦	٢١,٢٦٣	٢,١٩٣	
٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي					
٣,٦٠٤	٩,٣٧٦					المتعثر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٣-٤ ذمم سلم مدينة

٢٠٠٧			٢٠٠٨			إجمالي المبلغ مخصصات (إيضاح ٢٠)
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
١٠٨,٦٤٣	١٠٨,٦٤٣	-	١١٧,٠٤٢	١١٧,٠٤٢	-	
(٧,٦٠٠)	(٧,٦٠٠)	-	(٤,٤٦٦)	(٤,٤٦٦)	-	
<u>١٠١,٠٤٣</u>	<u>١٠١,٠٤٣</u>	<u>-</u>	<u>١١٢,٥٧٦</u>	<u>١١٢,٥٧٦</u>	<u>-</u>	
٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي					
١٢,٢١٩	٥,٦٦٩					المتعثرة

٤-٤ ذمم إستصناع مدينة

٢٠٠٧			٢٠٠٨			إجمالي المبلغ مخصصات (إيضاح ٢٠)
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
١٥,٨٤٠	١٥,٨٤٠	-	١٩,١٩١	١٩,١٩١	-	
(١٨٦)	(١٨٦)	-	(٢٣٦)	(٢٣٦)	-	
<u>١٥,٦٥٤</u>	<u>١٥,٦٥٤</u>	<u>-</u>	<u>١٨,٩٥٥</u>	<u>١٨,٩٥٥</u>	<u>-</u>	
٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي					
١٢٣	٩٨					المتعثرة

ه التمويل بالمضاربة والمشاركة

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة (١-٥) التمويل بالمشاركة (٢-٥)
٥٢٧,٨٨٠	٦٣٨,٨٥٨	
<u>١٧٩,٥٧٨</u>	<u>١٥٩,١٠٠</u>	
<u>٧٠٧,٤٥٨</u>	<u>٧٩٧,٩٥٨</u>	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٥٩

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

ه التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمة)

١-٥ التمويل بالمضاربة

٢٠٠٧			٢٠٠٨			إجمالي المبلغ مخصصات (إيضاح ٢٠)
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٥٢٨,٤٤١ (٥٦١)	٤٧٦,١٣٢ (٥٦١)	٥٢,٣٠٩ -	٦٣٩,٤١٩ (٥٦١)	٥٧٩,٣٩٤ (٥٦١)	٦٠,٠٢٥ -	المتعثرة
٥٢٧,٨٨٠	٤٧٥,٥٧١	٥٢,٣٠٩	٦٣٨,٨٥٨	٥٧٨,٨٣٣	٦٠,٠٢٥	
٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي					
٦٠٠	٥٦١					

٢-٥ التمويل بالمشاركة

٢٠٠٧			٢٠٠٨			إجمالي المبلغ مخصصات (إيضاح ٢٠)
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
١٨١,٦٦٠ (٢,٠٨٢)	١٤٠,٠٣٨ (١,٩٦٧)	٤١,٦٢٢ (١١٥)	١٦١,٤٩٦ (٢,٣٩٦)	١٣٦,٧١٢ (٢,٣٩٦)	٢٤,٧٨٤ -	المتعثرة
١٧٩,٥٧٨	١٣٨,٠٧١	٤١,٥٠٧	١٥٩,١٠٠	١٣٤,٣١٦	٢٤,٧٨٤	
٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي					
٣,٣٣٥	٣,٤٠٣					

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٦ إستثمارات

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
٧١,٧٢٠	٩٢,٦١٨	إستثمارات عقارية (١-٦)
١٧,٦٤٢	٢٤,١٠٠	إستثمار في شركات زميلة (٢-٦)
٢٧,٢٥١	٢٥,٢٠٠	أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة (٣-٦)
٢٩٦,٠٢٨	٢٩٤,٤٠٣	إستثمارات متاحة للبيع (٤-٦)
٢٩٨,٤٠٨	٣٦١,٠٤٥	إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق (٥-٦)
<u>٧١١,٠٤٩</u>	<u>٧٩٧,٣٦٦</u>	

١-٦ إستثمارات عقارية

٢٠٠٧			٢٠٠٨			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٥٤,٧٦٨	٤٩,٠١٥	٥,٧٥٣	٦١,٣٦١	٥٤,٧٥١	٦,٦١٠	التكلفة
١٦,٩٥٢	١٦,٩٥٢	-	٣١,٢٥٧	٣١,٢٥٧	-	تعديلات القيمة العادلة المتراكمة
<u>٧١,٧٢٠</u>	<u>٦٥,٩٦٧</u>	<u>٥,٧٥٣</u>	<u>٩٢,٦١٨</u>	<u>٨٦,٠٠٨</u>	<u>٦,٦١٠</u>	

تتكون الإستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٢٠٠٧			٢٠٠٨			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٢٧,٥٢٨	٢٧,٥٢٨	-	٣٢,٤٢٤	٢٧,٨٤٧	٤,٥٧٧	أراضي مباني
٤٤,١٩٢	٣٨,٤٣٩	٥,٧٥٣	٦٠,١٩٤	٥٨,١٦١	٢,٠٣٣	
<u>٧١,٧٢٠</u>	<u>٦٥,٩٦٧</u>	<u>٥,٧٥٣</u>	<u>٩٢,٦١٨</u>	<u>٨٦,٠٠٨</u>	<u>٦,٦١٠</u>	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٦١

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٦ إستثمارات (تتمة)

٢-٦ استثمار في شركات زميلة

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

٢٠٠٨

القيمة السوقية ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	نسبة الملكية ٪ ٢٠٠٨	بلد التأسيس	
مسعرة						
٩,٤٥١	٨,٩٣١	٨,٩٣١	-	٣٢,٢	الأردن	الاستثمارات المصرفية شركة التأمين للاستثمار
١١,٤٥١	٧,٧٩٣	٧,٧٩٣	-	٣٥,٣	الأردن	التأمين شركة التأمين الإسلامية
٤,٤٤٦	١,٦٧٨	١,٦٧٨	-	٢٨,٤	الأردن	أخرى المركز الأردني للتجارة العالمية
٢٥,٣٤٨	١٨,٤٠٢	١٨,٤٠٢	-			
غير مسعرة						
	٤٢٨	-	٤٢٨	٢٠,٠	الجزائر	العقارات شركة البركة للتنمية العقارية
	١,٢٣٩	١,٢٣٩	-	٤٠,٠	مصر	شركة التمويل المصرية السعودية للاستثمار العقاري
	٧٥٨	-	٧٥٨	٣٨,٧	لبنان	التأمين أمان التكافلي للتأمين
	٣,٢٧٣	-	٣,٢٧٣	٢٨,٠	تونس	بست للإيجار
	٥,٦٩٨	١,٢٣٩	٤,٤٥٩			
	٢٤,١٠٠	١٩,٦٤١	٤,٤٥٩			

في خلال سنة ٢٠٠٨، أبرم بنك التمويل التونسي السعودي إتفاقية مع شركة التوفيق الإستثمارية لبيع أسهمه في شركة بست للإيجار. لقد تمت الموافقة على عملية البيع من قبل مجلس إدارة بنك التمويل التونسي السعودي بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٠٨. أدى الإنخفاض في نسبة ملكية المجموعة إلى فقدان السيطرة على بست للإيجار، وبالتالي فإن بست للإيجار هي شركة زميلة للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٦ إستثمارات (تتمة)

٢-٦ استثمار في شركات زميلة (تتمة)
تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

٢٠٠٧

القيمة السوقية	المجموع	تمويل مشترك	تمويل ذاتي	بلد التأسيس	نسبة الملكية %	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		٢٠٠٧	
مسعرة						
٨,٧٧٤	٧,٠٠١	٧,٠٠١	-	الأردن	٣٢,٢	الاستثمارات المصرفية شركة التأمين للاستثمار
٦,١٣٠	٥,٩٧٧	٥,٩٧٧	-	الأردن	٣٥,٣	التأمين شركة التأمين الإسلامية
٥,٣٥٧	٢,٤٠٨	٢,٤٠٨	-	الأردن	٢٨,٤	أخرى المركز الأردني للتجارة العالمية
٢٠,٢٦١	١٥,٣٨٦	١٥,٣٨٦	-			
غير مسعرة						
	١,٠١٩	-	١,٠١٩	الجزائر	٢٠,٠	العقارات شركة البركة للتنمية العقارية
	٤١٢	٤١٢	-	مصر	٤٠,٠	شركة التمويل المصرية السعودية للاستثمار العقاري
	٨٢٥	-	٨٢٥	لبنان	٣٨,٧	التأمين أمان التكافلي للتأمين
	٢,٢٥٦	٤١٢	١,٨٤٤			
	١٧,٦٤٢	١٥,٧٩٨	١,٨٤٤			

٣-٦ أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة

٢٠٠٧

٢٠٠٨

المجموع	تمويل مشترك	تمويل ذاتي	المجموع	تمويل مشترك	تمويل ذاتي	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٢٧,٢٥١	٢٣,٦٨٣	٣,٥٦٨	٢٥,٢٠٠	١٧,٢٢٥	٧,٩٧٥	أسهم حقوق الملكية المسعرة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٦٣

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٦ إستثمارات (تتمة)

٤-٦ استثمارات متاحة للبيع

٢٠٠٧			٢٠٠٨			إستثمارات مسعرة
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٤٣,٦٣٩	٣٦,١٦٤	٧,٤٧٥	٢٩,٤٧١	٢٣,٦١١	٥,٨٦٠	صناديق مدارة أسهم حقوق الملكية والصكوك
١٣٥,٦٢٣	١٢٦,٦٥٥	٨,٩٦٨	٨٢,٠٠٩	٨٠,٢٣٤	١,٧٧٥	
١٧٩,٢٦٢	١٦٢,٨١٩	١٦,٤٤٣	١١١,٤٨٠	١٠٣,٨٤٥	٧,٦٣٥	إستثمارات غير مسعرة مدرجة بالتكلفة
٤,٤٣٤	٤,٤٣٤	-	٢٣,٩٧٥	٢٣,٥٧٤	٤٠١	
١١٧,٤٦٦	٢٢,٨٤٩	٩٤,٦١٧	١٦٣,٩٧٤	٦٤,١١٢	٩٩,٨٦٢	صناديق مدارة أسهم حقوق الملكية والصكوك
١٢١,٩٠٠	٢٧,٢٨٣	٩٤,٦١٧	١٨٧,٩٤٩	٨٧,٦٨٦	١٠٠,٢٦٣	
(٥,١٣٤)	(٢٨٤)	(٤,٨٥٠)	(٥٠,٢٦)	(٤٩٤)	(٤,٥٣٢)	مخصصات (إيضاح ٢٠)
٢٩٦,٠٢٨	١٨٩,٨١٨	١٠٦,٢١٠	٢٩٤,٤٠٣	١٩١,٠٣٧	١٠٣,٣٦٦	

٥-٦ إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق

٢٠٠٧			٢٠٠٨			إستثمارات غير مسعرة مدرجة بالتكلفة
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٢٩٨,٤٠٨	٢٩١,٧٨٩	٦,٦١٩	٣٦١,٠٤٥	٣٣٤,٤٠٥	٢٦,٦٤٠	صكوك وبنود مشابهة

٧ إجارة المنتهية بالتملك

٢٠٠٧			٢٠٠٨			التكلفة الإستهلاك المتراكم
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٥٧٤,٨٦٠	٤٨٧,٣١١	٨٧,٥٤٩	٥٤٥,٢٩١	٥٠١,٣٣٣	٤٣,٩٥٨	صافي القيمة الدفترية:
(٢٢٦,٢٢٣)	(٢٠٧,٣٩٠)	(١٨,٨٣٣)	(٢٤٠,٤٦٧)	(٢١٣,٦٠٦)	(٢٦,٨٦١)	
٣٤٨,٦٣٧	٢٧٩,٩٢١	٦٨,٧١٦	٣٠٤,٨٢٤	٢٨٧,٧٢٧	١٧,٠٩٧	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٨ عقارات ومعدات

أثاث مكتبي ومعدات ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	
التكلفة:				
في ١ يناير ٢٠٠٨	١٤٩,٠٣٠	١١,٧٩١	١٦,٥٥١	٢٨١,٢٧٦
إضافات	٢٣,٨٦٣	٢,١٨٢	٦,٥٥٣	٤٥,٧٥٣
إستبعادات	(٢١,٨٤٧)	(٣,٦١٣)	(١٢٠)	(٣١,٢٨٠)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(٩,٥٣٦)	(١,١١٥)	(٣,٣٧٨)	(٢٣,٣٧٧)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	١٤١,٤١٠	٩,٢٤٥	١٩,٦٠٦	٢٧٠,٢٦١
الاستهلاك:				
في ١ يناير ٢٠٠٨	٣٤,٨١٤	٦,٣٧١	٧,٨٠٦	٤٨,٩٩١
مخصص خلال السنة	٣,٦٧١	١,٤٧٣	٢,٦٨١	٧,٨٢٥
إستبعادات	(٤,١٦٨)	(٢,٦٦٨)	(٣٢)	(٦,٨٦٨)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(٣,٣٢٣)	(٥٦٢)	(١,٥٤١)	(٥,٤٢٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٣٠,٩٩٤	٤,٦١٤	٨,٩١٤	٤٤,٥٢٢
صافي القيمة الدفترية:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	١١٠,٤١٦	٤,٦٣١	١٠,٦٩٢	١٢٥,٧٣٩
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	١١٤,٢١٦	٥,٤٢٠	٨,٧٤٥	١٢٨,٣٨١

٩ موجودات أخرى

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	
١٤٣,٤١٥	١٣٢,١٨٨	فواتير مستحقة القبض
٤٦,٩٠٦	٤٤,٣٤٤	الشهرة (أ)
٣٤,٩٦٠	١٨,٧٠٤	رهونات قيد البيع
٩,٧٩٢	٧,٨٥٧	مبالغ مدفوعة مقدماً
١٨,٨٠٠	١١,٨٣١	ضرائب مؤجلة
٢٣,٩٠٣	١٣,٦٠٥	أموال صندوق القرض الحسن
٥,٧٧٠	٤,٠٣٨	موجودات غير ملموسة
٥,٤٢٢	٤٧,٦١٩	أخرى
٣٣٣,٩٦٨	٢٨٠,١٨٦	المجموع
(١٦,٢٤٩)	(٩,٧٨٣)	مخصصات (إيضاح ٢٠)
٣١٧,٧١٩	٢٧٠,٤٠٣	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٦٥

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٩ موجودات أخرى (تتمة)

٩ (أ) شهرة

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	التكلفة: في ١ يناير إضافات إستيعادات خلال السنة (إيضاح ٢١) اضمحلال تحويلات صرف العملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر
٤٧,٢٢٧	٤٤,٣٤٤	
٥,٢٠٦	٨,٦٩٩	
(٨,٠٨٩)	-	
-	(٢,٦٣١)	
-	(٣,٥٠٦)	
<u>٤٤,٣٤٤</u>	<u>٤٦,٩٠٦</u>	

الشهرة المقتناة من خلال دمج الأعمال والتي هي بأعمار غير محددة تم تخصيصها لثلاث وحدات منتجة للنقد. تم تخصيص القيمة المدرجة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد كما يلي:

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	بنك البركة التركي للمشاركات بنك التمويل المصري السعودي البنك الإسلامي الأردني
٣١,٩١١	٣٢,٥٧٨	
٥,٠٤٤	٢,٥٢٢	
<u>٧,٣٨٩</u>	<u>١١,٨٠٦</u>	
<u>٤٤,٣٤٤</u>	<u>٤٦,٩٠٦</u>	

١٠ مطلوبات أخرى

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	مبالغ مستحقة الدفع هوامش نقدية مخصصات أخرى (إيضاح ٢٠) ضرائب حالية* ضرائب مؤجلة* مصرفات مستحقة صندوق الصدقات أخرى
١٥٠,١٥٥	١٨٣,٠٤٦	
١١٧,١٧٣	٨٤,٢٦٦	
١٠,٤٤٨	٧,١٥١	
٣٢,٢١٤	٥٦,٢٩٨	
١٦,٢٧٧	٢٠,٣٢٨	
٣٠,٥٧٩	٣٥,٠٢٤	
١٠,٠٢٦	١٠,٩٦١	
<u>٨٣,٠١١</u>	<u>١٠٠,٦٩٧</u>	
<u>٤٤٩,٨٨٣</u>	<u>٤٩٧,٧٧١</u>	

* نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والضريبية مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١١ حسابات الإستثمار المطلقة

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	حسابات الإستثمار المطلقة احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح ١١-١) احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح ٢٠-١١) التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحسابات الإستثمار المطلقة (إيضاح ٣٠-١١)
٦,١٤٤,٢٣١	٦,٦٦٢,٦٥٧	
٢,٢٣٦	٢,٢٧١	
٥٣,١٩٠	٥٨,٣٧١	
٢٣,١٦٤	٩,٤٤٢	
٦,٢٢٢,٨٢١	٦,٧٣٢,٧٤١	

١,١١ التغيرات في احتياطي معادلة الأرباح

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	الرصيد في ١ يناير مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحاملي حسابات الإستثمار المطلقة مبالغ مستخدمة خلال الفترة تحويلات صرف العملات الأجنبية الرصيد في ٣١ ديسمبر
٢٠٧	٢,٢٣٦	
١,٩٤٢	٢٧٩	
-	(١٣٠)	
٨٧	(١١٤)	
٢,٢٣٦	٢,٢٧١	

٢,١١ التغيرات في احتياطي مخاطر الإستثمار

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	الرصيد في ١ يناير مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح ٢٠) مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحاملي حسابات الإستثمار المطلقة تحويلات صرف العملات الأجنبية الرصيد في ٣١ ديسمبر
٤٣,٤٥٣	٥٣,١٩٠	
(٢,٩٤٩)	(١٢,٧٢١)	
٩,٧٢٧	٢٣,٩١٥	
٢,٩٥٩	(٦,١٣٣)	
٥٣,١٩٠	٥٨,٣٧١	

٣,١١ التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	الرصيد في ١ يناير التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بحسابات الإستثمار المطلقة استبعادات صافي العائدة إلى الإستثمارات العقارية العائدة إلى الإستثمارات المتاحة للبيع
٢٤,٢٨٤	٢٣,١٦٤	
١,٥٧٨	١٥,١٢٦	
(٢,٦٩٨)	(٢٨,٨٤٨)	
٢٣,١٦٤	٩,٤٤٢	
١٦,٩٥٢	١٥,٣٥٩	
٦,٢١٢	(٥,٩١٧)	
٢٣,١٦٤	٩,٤٤٢	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٦٧

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١٢ الحقوق

قام البنك بإصدار أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل ١٤ (٢٠٠٧: ٣٠) سهم محتفظ بها بعد موافقة المساهمين وقرار مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في ٢١ مارس ٢٠٠٨. كما تمت الموافقة على ذلك من قبل وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي.

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	رأس المال المصرح به ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي للسهم
1,500,000	1,500,000	
٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل في بداية السنة ٦٥١,٠٠٠,٠٠٠ (٢٠٠٧: ٦٣٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي للسهم الصادر خلال السنة ٤٦,٥٠٠,٠٠٠ أسهم منحة (٢٠٠٧: ٢١,٠٠٠,٠٠٠) بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي للسهم في نهاية السنة ٦٩٧,٥٠٠,٠٠٠ (٢٠٠٧: ٦٥١,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي للسهم
630,000	651,000	
21,000	46,500	
651,000	697,500	

معلومات إضافية عن نمط الملكية:

(١) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بـ ٥% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

الأسماء	الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
صالح عبدالله كامل	سعودي	٢١٠,٢٠,٥٥١	٣٠,١١%
شركة دلة البركة القابضة - شركة معفاة	بحرينية	١٧١,٨٣٥,٤٤٨	٢٤,٦٤%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزر كيمن	١٤٤,٥٧,٩٣٤	٢٠,٦٥%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	٤٧,٤٩٠,٢٢٣	٦,٨١%

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

الأسماء	الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
صالح عبدالله كامل	سعودي	١٩٦,١٩,١٨١	٣٠,١١%
شركة دلة البركة القابضة - شركة معفاة	بحرينية	١٦٠,٣٧٩,٧٥٢	٢٤,٦٤%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزر كيمن	١٣٤,٨٢٨,٥٣٧	٢٠,٧١%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	٤٤,٣٢٤,٢٠٩	٦,٨١%

(٢) لدى البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١٢ الحقوق (تتمة)

(٣) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة من المجموع القائم
أقل من ١%	٣٧,٦٨٨,٤٤٦	١,١٤١	٥,٤٠%
من ١% لغاية أقل من ٥%	٨٦,٤٠٧,٣٩٨	٨	١٢,٣٩%
من ٥% لغاية أقل من ١٠%	٤٧,٤٩٠,٢٢٣	١	٦,٨١%
من ١٠% لغاية أقل من ٢٠%	٥٢٥,٩١٣,٩٣٣	٣	٧٥,٤٠%
	<u>٦٩٧,٥٠٠,٠٠٠</u>	<u>١,١٥٣</u>	<u>١٠٠,٠٠%</u>

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة من المجموع القائم
أقل من ١%	٣٤,٢٨١,٨٩٧	١,٣٤٨	٥,٢٦%
من ١% لغاية أقل من ٥%	٨١,١٦٦,٤٢٤	٨	١٢,٤٧%
من ٥% لغاية أقل من ١٠%	٤٤,٣٢٤,٢٠٩	١	٦,٨١%
من ١٠% لغاية أقل من ٢٠%	٤٩١,٢٢٧,٤٧٠	٣	٧٥,٤٦%
	<u>٦٥١,٠٠٠,٠٠٠</u>	<u>١,٣٦٠</u>	<u>١٠٠,٠٠%</u>

(أ) علاوة إصدار أسهم/تكاليف عمليات الطرح
يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الطرح، على أنها علاوة إصدار أسهم، إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في النوجه التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف عمليات الطرح التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرة بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

اقترح البنك إصدار أسهم منحة من علاوة إصدار أسهم بواقع سهم واحد لكل ١٥ سهم محتفظ به. سيتم تقديم هذا الاقتراح رسمياً في اجتماع الجمعية العمومية العادي للموافقة عليه وشرط موافقة السلطات التنظيمية.

(ب) إحتياطي قانوني
وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل ١٠% من صافي دخل السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يصل هذا الإحتياطي إلى ٥٠% من رأس المال المدفوع للبنك.

(ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة
تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب القيمة العادلة غير المحققة من الإستثمارات المتاحة للبيع والإستثمارات العقارية.

(د) احتياطي تحويل العملات الأجنبية
يستخدم احتياطي صرف العملات الأجنبية في تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

١٢ الحقوق (تتمة)

هـ) إحتياطيات أخرى
تتضمن الإحتياطيات الأخرى بشكل رئيسي على إحتياطي المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

و) تخصيصات مقترحة

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
٥٨,٥٩٠	٢٧,٩٠٠	أرباح أسهم نقدية ٤٪ (٢٠٠٧: ٩٪)
٤٦,٥٠٠	٤٦,٥٠٠	أسهم منحة
٥٠٠	٥٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
<u>١٠٥,٥٩٠</u>	<u>٧٤,٩٠٠</u>	

سيتم تقديم التخصيصات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في اجتماع الجمعية العمومية العادي وستكون خاضعة لموافقة السلطات التنظيمية.

تمت الموافقة على التخصيصات المقترحة لسنة ٢٠٠٧ في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٨ ونفذت في سنة ٢٠٠٨ بعد الموافقة.

ي) صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة
يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق الغير مسيطرة من (إلى) البنك. لتأثير عدم توحيد بست للإيجار (راجع إيضاح ٦-٢)

١٣ ملائمة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال البنك هو التأكد بأن البنك يلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن البنك يحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعماله وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكله رأسماله وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعماله وخصائص مخاطر أنشطته. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكله رأس المال، يمكن للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

يتكون هيكل رأسمال البنك بصورة رئيسية من رأسماله المدفوع، متضمن علاوة إصدار أسهم وإحتياطيات وحسابات الإستثمار المعلقة. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأسمال البنك هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة ١ كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١٣ مللئة رأس المال (تتمة)

فيما يلي تصنيفات رأسمال البنك وفقاً للمتطلبات التنظيمية:

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي
٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
	٦٥١,٠٠٠	٦٩٧,٥٠٠	مكونات قاعدة رأس المال فئة ١
	٢٣٨,٨٩٠	١٩٢,٣٩٠	رأس المال المدفوع
	٢٢,٤٤٠	٣٣,٨١٠	علاوة إصدار أسهم
	١,٥٢٠	٢٩,٦٥٠	احتياطي قانوني
	٤٢٥,٨٩٥	٤١٩,٤٧٩	احتياطي (معلن) عام
	٧٩,٨٨٢	٥٤,١٩٩	حقوق غير مسيطرة في الشركات التابعة
	١٤٤,١٤٨	١١٣,٦٩٨	أرباح مبقاة مرحلة
	(٤٤,٣٤٤)	(٤٦,٩٠٦)	الأرباح المبقاة للسنة الحالية
			محسوماً منها: شهرة
	<u>١,٥١٩,٤٣١</u>	<u>١,٤٩٣,٨٢٠</u>	مجموع عناصر قاعدة رأس المال فئة ١
			عناصر قاعدة رأس المال فئة ٢
	٢,٢٣٦	٢,٢٧١	احتياطي معادلة الأرباح
	٢,٦٤٧	٤,٢٤٦	مكاسب غير محققة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية (٤٥% فقط)
	<u>٥٣,١٩٠</u>	<u>٥٨,٣٧١</u>	احتياطي مخاطر الاستثمار
	<u>٥٨,٠٧٣</u>	<u>٦٤,٨٨٨</u>	مجموع مكونات قاعدة رأس المال فئة ٢
	<u>١,٥٧٧,٥٠٤</u>	<u>١,٥٥٨,٧٠٨</u>	مجموع رأس المال المؤهل

لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل أنظمة مصرف البحرين المركزي بهذا الخصوص. تقوم المجموعة بتجميع إجمالي الموجودات المرجحة للمخاطر لشركاتها التابعة في الأردن وتركيا وتوحيد الشركات التابعة الأخرى. تنجح المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على زيادة رأسمالها بصورة معقولة والتي تحقق التوازن بين إجراء أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال. إن متطلبات رأس المال لهذه المخاطر هي كالتالي:

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي
٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
	٤,٠٥١,٩٠٤	٥,٣٧٠,٠٤٠	مجموع الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
	٩٢١,٨٥٨	٦١١,٨٧٠	مجموع الموجودات المرجحة لمخاطر السوق
	<u>٨١٠,٢٣٢</u>	<u>٨٥٦,١٨٣</u>	مجموع الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية
	<u>٥,٧٨٣,٩٩٤</u>	<u>٦,٨٣٨,٠٩٣</u>	المجموع التنظيمي للموجودات المرجحة للمخاطر

متطلبات رأس المال حسب نوعية التمويل الإسلامي هي كالتالي:

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي
٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
	٣,٢٣٨,٨٥٦	٣,٧٣٠,٩١٢	ذمم مدينة
	٥٧٦,٠٣٨	٦٦٢,٤٤٤	التمويل بالمضاربة والمشاركة
	٤١١,٣٨٤	٤٦٦,٩٢١	استثمارات
	١٧٨,١٦٢	٢٠٠,٦٣٧	إجارة منتهية بالتملك
	٢٠١,٦٠٠	٣٠٩,١٢٦	الموجودات أخرى
	<u>%٢٧,٢٧</u>	<u>%٢٢,٧٩</u>	نسبة ملائمة رأس المال

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٧١

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١٣ ملائمة رأس المال (تتمة)

نسبة ملائمة رأس مال الشركات التابعة للمجموعة

تم إعداد نسب ملائمة رأس المال التالية على أساس متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة:

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
%١٧٣	%١٠٢	المكتب الرئيسي
%١٩	%٢٢	بنك البركة الجزائري
%٢٠	%٢٦	بنك البركة الإسلامي- البحرين
%٣٢	%٢٣	بنك التمويل التونسي السعودي
%٣٧	%١٢	بنك التمويل المصري السعودي
%١٢	%٥٤	بنك البركة لبنان
%٢٧	%٣٠	البنك الإسلامي الأردني
%١٩	%١٩	بنك البركة التركي للمشاركة
%٣٠	%٢٩	بنك البركة المحدود
%١٥	%١٨	بنك البركة السودان

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى الشركة الأم. إن مثل هذه التوزيعات يجب تأكيدها من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والإحتياطات والصناديق المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأس المال. مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة لأبدي من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي لزيادة الإستثمارات في الشركات التابعة.

١٤ صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
٥٢١,٤٦٨	٧١٨,٦٢٤	ذمم مدينة (إيضاح ١-١٤)
٢٦,٩٣٢	٢٨,٢٨٢	التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح ٢-١٤)
٥٩,٥٧٥	٦٦,٠٥٩	إستثمارات (إيضاح ٣-١٤)
٢٨,٨٤٢	٢٤,٧٥٨	إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح ٤-١٤)
١٨,١٢٩	١٥,١٥٩	أخرى
٦٥٤,٩٤٦	٨٦٢,٨٨٢	
٥٦٧,٥٣٣	٧٢٥,٨٦٦	صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات المشتركة
٨٧,٤١٣	١٣٧,٠١٦	صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية
٦٥٤,٩٤٦	٨٦٢,٨٨٢	

١,١٤ ذمم مدينة

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
٥١٤,٠٧١	٧٠٩,٥١٩	ذمم بيوع (مراحيات) مدينة
٦,١٤٦	٧,٨١١	ذمم سلم مدينة
١,٢٥١	١,٢٩٤	ذمم إستصناع مدينة
٥٢١,٤٦٨	٧١٨,٦٢٤	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١٤ صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

٢٠١٤ التمويل بالمضاربة والمشاركة

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
١٥,٩٠٣	١٣,٨٩٩	التمويل بالمضاربة التمويل بالمشاركة
١١,٠٢٩	٢٤,٣٨٣	
٢٦,٩٣٢	٣٨,٢٨٢	

٣-١٤ إستثمارات

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
٣٣,٥٣٨	٤٤,٥٤٠	إستثمارات متاحة للبيع إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق (خسائر) مكاسب غير محققة من أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة مكسب من بيع إستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إستثمارات عقارية إستثمار في شركات زميلة
١٩,٦٩٧	٢٧,١٣٠	
٤٠٧	(١٧,٧٠٠)	
٩٢٤	٩٨٦	
٣,٨٠٩	٣,٥٠٥	
١,٢٠٠	٧,٥٩٨	
٥٩,٥٧٥	٦٦,٠٥٩	

٤-١٤ إجارة منتهية بالتملك

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
١٣٥,٧٠٧	١٢٢,٦٩٧	دخل من إجارة منتهية بالتملك محسوم منها: إستهلاك إجارة منتهية بالتملك (إيضاح ٧)
(١٠,٦٨٦٥)	(٩٧,٩٣٩)	
٢٨,٨٤٢	٢٤,٧٥٨	

١٥ العائد على حسابات الإستثمار المطلقة

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

١٦ دخل رسوم وعمولات أخرى

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
٦٨,٢٦٨	٦٣,٥٥٣	رسوم وعمولات اعتمادات مستنديه خطابات ضمان خطابات قبول
٢٩,٢٢٦	٢٤,٨١٨	
١٢,٩٥٦	٢٣,٣٧٢	
١,٧٨٥	٤,١٩٠	
١١٢,٢٣٥	١١٥,٩٣٣	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٧٣

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١٧ إيرادات تشغيلية أخرى

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
١٦,٣٢١	٣٤,٤٥٤	مكسب تحويل العملات الأجنبية
١٣٣	١,٢٤٣	مكسب من بيع عقارات ومعدات
٢١,٨٥٨	١٩,٨٢٩	أخرى
٣٨,٣١٢	٥٥,٥٢٦	

١٨ استهلاك وإطفاء

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
١٥,٨٤١	١٦,١٦٨	عقارات ومعدات (إيضاح ٨)
٢,٢٦٨	١,٤٥٠	إطفاء موجودات غير ملموسة
١٨,١٠٩	١٧,٦١٨	

١٩ مصروفات تشغيلية أخرى

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
٤٩,٥٢٩	٦٨,٦٩٠	مصروفات عمومية وإدارية
١٤,٤٤٥	١١,٠٥٦	مصروفات أعمال
٢,٥٨٥	١٩,٧٨٠	مصروفات مباني
٨٤,٥٥٩	٩٩,٥٢٦	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢. مخصصات

ذمم بيع (مبيعات) مدينة
ذمم إيجار مدينة
ذمم سلم مدينة
ذمم إستصناع مدينة
ألف دولار أمريكي
ألف دولار أمريكي
ألف دولار أمريكي

٢٠٠٨

١٨٦	٧,٦٠٠	٣,٤٨٢	١٧١,٨٤٢	مخصصات في ١ يناير
١١١	١,٢٨٢	١,٢٢٧	٦١,٥١٠	مخصص خلال السنة
(٤٨)	(٤,٠٤٥)	(٧٢)	(٢٠,٣٦٣)	مبالغ تم استردادها خلال السنة
٦٣	(٢,٧٦٣)	١,١٥٥	٤١,١٤٧	
٢٤٩	٤,٨٣٧	٤,٦٣٧	٢١٢,٩٨٩	
-	-	(١,٣٩٧)	(١١,١٤٩)	مبالغ تم شطبها خلال السنة
-	-	-	٦,١٣٤	مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر
(١٣)	(٣٧١)	(٣٨)	(١١,٤٣١)	الاستثمار (إيضاح ٢-١١)
٢٣٦	٤,٤٦٦	٣,٢٠٢	١٩٦,٥٤٣	تحويلات صرف العملات الأجنبية
٤-٤	٣-٤	٢-٤	١-٤	مخصصات في ٣١ ديسمبر
				إيضاحات

٢٠٠٧

٢٧٢	٦,٠٩٣	٣,٣٢٨	١٤٧,٦٤٨	مخصصات في ١ يناير
٩	٨٣٣	١٣٩	٢٤,٥٦٤	مخصص خلال السنة
-	-	-	(١٠,٩٢٥)	مبالغ تم استردادها خلال السنة
٩	٨٣٣	١٣٩	١٣,٦٣٩	
٢٨١	٦,٩٢٦	٣,٤٦٧	١٦١,٢٨٧	
-	-	-	(٢,٣٧٥)	مبالغ تم شطبها خلال السنة
-	-	-	٢,٩٤٩	مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر
(٩٥)	٦٧٤	١٥	٩,٩٨١	الاستثمار
١٨٦	٧,٦٠٠	٣,٤٨٢	١٧١,٨٤٢	تحويلات صرف العملات الأجنبية
٤-٤	٣-٤	٢-٤	١-٤	مخصصات في ٣١ ديسمبر
				إيضاحات

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٧٥

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢. مخصصات (تتمة)

المجموع	مخصصات أخرى	موجودات أخرى	إستثمارات	التمويل بالمشاركة	التمويل بالمضاربة
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
٢١١,١١٨	١٠,٤٤٨	٩,٧٨٣	٥,١٣٤	٢,٠٨٢	٥٦١
٧٦,٦٨٣	٣,١٣٧	٦,٩٣٦	١,٤٨٦	٩٩٤	-
(٢٨,٢٤٠)	(٢٩٨)	(٣,١٧٦)	(١١٦)	(١٢٢)	-
<u>٤٨,٤٤٣</u>	<u>٢,٨٣٩</u>	<u>٣,٧٦٠</u>	<u>١,٣٧٠</u>	<u>٨٧٢</u>	<u>-</u>
٢٥٩,٥٦١	١٣,٢٨٧	١٣,٥٤٣	٦,٥٠٤	٢,٩٥٤	٥٦١
(٢٣,٤٨٩)	(٦,١٥٢)	(٣,٣٣٦)	(١,٢٧٢)	(١٨٣)	-
١٢,٧٢١	-	٦,٦٣٢	-	(٤٥)	-
(١٢,٩٦٣)	١٦	(٥٩٠)	(٢٠٦)	(٣٣٠)	-
<u>٢٣٥,٨٣٠</u>	<u>٧,١٥١</u>	<u>١٦,٢٤٩</u>	<u>٥,٠٢٦</u>	<u>٢,٣٩٦</u>	<u>٥٦١</u>
	١٠	٩	٤٠٦	٢٠٥	١٠٥

١٨٣,١٦٤	١٠,٦٠٠	٨,٨١٣	٤,٥٨٩	١,٢٦٠	٥٦١
٣٥,٢٥٥	٨,٠٧٣	٣,٠٢	٨٣٢	٥٠٣	-
(١١,١٣٨)	(٢)	(٢١١)	-	-	-
<u>٢٤,١١٧</u>	<u>٨,٠٧١</u>	<u>٩١</u>	<u>٨٣٢</u>	<u>٥٠٣</u>	<u>-</u>
٢٠٧,٢٨١	١٨,٦٧١	٨,٩٠٤	٥,٤٢١	١,٧٦٣	٥٦١
(١٠,٧٤٠)	(٨,٣٦٥)	-	-	-	-
٢,٩٤٩	-	-	-	-	-
<u>١١,٦٢٨</u>	<u>١٤٢</u>	<u>٨٧٩</u>	<u>(٢٨٧)</u>	<u>٣١٩</u>	<u>-</u>
<u>٢١١,١١٨</u>	<u>١٠,٤٤٨</u>	<u>٩,٧٨٣</u>	<u>٥,١٣٤</u>	<u>٢,٠٨٢</u>	<u>٥٦١</u>
	١٠	٩	٤٠٦	٢٠٥	١٠٥

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢. مخصصات (تتمة)

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

ذمم بيع (مبيعات) مدينة	ذمم إجارة مدينة	ذمم سلم مدينة	ذمم إستصناع مدينة
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
١١٤,١٠١	٢,٠٤٦	-	-
٣١,٠٠٣	١,١٥٦	٤,٤٤٣	٣٣
٤٢,٤٧٧	-	-	-
٨,٩٦٢	-	٢٣	٢٠٣
١٩٦,٥٤٣	٣,٢٠٢	٤,٤٦٦	٢٣٦
المجموع			

٢٠٠٨

٢٠٠٧

الشرق الأوسط	١٠١,٦٤٠	٣,٤٨٢	-	-
شمال أفريقيا	٣٤,٣٣٥	-	٧,٥٧٨	٦١
أوروبا	٢٨,٣١١	-	-	-
أخرى	٧,٥٥٦	-	٢٢	١٢٥
المجموع	١٧١,٨٤٢	٣,٤٨٢	٧,٦٠٠	١٨٦

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٧٧

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢. مخصصات (تتمة)

التمويل بالمصاربة	التمويل بالمشاركة	إستثمارات	موجودات أخرى	مخصصات أخرى	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
-	٨٧٩	١,٧٣٢	٨,١٦٢	٦,٩٦٥	١٣٣,٨٨٥
٥٦١	-	٢,٦٨٦	٤,٣٢٤	١٨٦	٤٤,٣٩٢
-	-	٦.٨	٣٤٤	-	٤٣,٤٢٩
-	١,٥١٧	-	٣,٤١٩	-	١٤,١٢٤
٥٦١	٢,٣٩٦	٥,٠٢٦	١٦,٢٤٩	٧,١٥١	٢٣٥,٨٣٠

-	٤٣٩	١,٥٨٤	١,٨٢٨	٩,٩٦٢	١١٨,٩٣٥
٥٦١	-	٢,٦٢٧	٥,٠٨١	٤٨٦	٥٠,٧٢٩
-	-	٩٢٣	٣٧٠	-	٢٩,٦٠٤
-	١,٦٤٣	-	٢,٥٠٤	-	١١,٨٥٠
٥٦١	٢,٠٨٢	٥,١٣٤	٩,٧٨٣	١٠,٤٤٨	٢١١,١١٨

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢١ ربح من بيع مفترض لشركة تابعة

يمثل هذا البند الربح الناتج عن انخفاض حصة ملكية البنك في بنك البركة التركي للمشاركة نتيجة للطرح العام المبدئي الذي لم يشارك البنك فيه. وكنتيجة لذلك، انخفضت حصة ملكية البنك من ٦٧,٨٪ إلى ٥٤,١٪ ومكسب بقيمة ٥٤,١٧٩ ألف دولار أمريكي تم إثباته بعد تعديل الشهرة وإحتياطي العملات الأجنبية كالتالي:

ألف دولار أمريكي

٥٥,٨١٧
٦,٤٥١
(٨,٠٨٩)
<u>٥٤,١٧٩</u>

إجمالي المكسب
حصة إحتياطي العملات الأجنبية
تخفيض الشهرة

٢٢ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحتسب مبلغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي

٢٠٠٧

٢٠٠٨

<u>١٤٤,١٤٨</u>
<u>٦٩٧,٥٠٠</u>
<u>٢١</u>

<u>١١٣,٦٩٨</u>
<u>٦٩٧,٥٠٠</u>
<u>١٦</u>

صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة - ألف دولار أمريكي

المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالآلاف)

نصيب السهم في الأرباح - سنوات أمريكية

تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة السابقة لحساب إصدار أسهم منحة خلال سنة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧.

٢٣ النقد وما في حكمه

٢٠٠٧
ألف دولار أمريكي

٢٠٠٨
ألف دولار أمريكي

٨٠,٢٩٦
٧٧,٠٠٠
<u>١٦٤,٦٩٢</u>
<u>١,٧٣٧,٠٤٨</u>

٧٦٨,٦٤١
٧٥٦,٢٩٥
<u>٢١,٧١٤</u>
<u>١,٧٣٥,٦٥٠</u>

أرصدة لدى البنوك المركزية باستثناء الإحتياطي الإجباري
أرصدة لدى بنوك أخرى
نقد ونقد قيد التحصيل

٢٤ معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٧٩

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٤ معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
١,٣٥٠	٤,٦١٨	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
٢,٠١٢	١,١٣٧	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية
١٣٥	٢١٠	عائد على حسابات الاستثمارات المطلقة
-	١٥٧	إيرادات تشغيلية أخرى

إن الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة في ٣١ ديسمبر هي كالتالي:

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
٥٨١	١,٦١٢	الموجودات:
١,٨٥٦	٣٤,٦٠٨	نقد وأرصدة لدى البنوك
٢٧,٧٠٨	٩,٧٢٤	ذمم مدينة
-	٢٦٢	التمويل بالمضاربة والمشاركة
٨٤,٥٠٨	٨٥,٦٦٨	إجارة منتهية بالتمليك
٩,٨٢٨	٩,٠٢٠	إستثمارات
		موجودات أخرى
٣,٢٠٥	١,٩٩٢	المطلوبات:
١,٨٥٠	١,٨٢٥	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
١٠,٩٥٦	٤,٦٧٣	مطلوبات أخرى
		حسابات الاستثمار المطلقة
١١,٠٨١	١٤,٢٢٦	حسابات الاستثمار المقيدة

جميع المخاطر المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أية مخصصات لخسائر الائتمان المحتملة. إن تفاصيل مساهمة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك كما في نهاية السنة هي كالتالي:

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأسهم	عدد أعضاء مجلس الإدارة
٣	٣٧٩,٥٨٤	٣
١	١٩٦,١٩,١٨١	١
٤	١٩٦,٣٩٨,٧٦٥	٤
		٣١٧,٠٠٢
		٢١,٠٠٢,٥٥٣
		٢١,٠٠٣,٣٧,٥٥٣

فئات:

أقل من ١%
من ٢% لغاية أقل من ٥%

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٤ معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

معاملات فيما بين المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

بنك البركة الإسلامي البحرين ألف دولار أمريكي	بنك البركة السودان ألف دولار أمريكي	بنك البركة الجزائري ألف دولار أمريكي	المركز الرئيسي ألف دولار أمريكي	
				حسابات فيما بين المجموعة
				الموجودات
١٩,١٠٧	-	-	١,٠٠٠	نقد وأرصدة لدى البنوك
١٩,١٠٧	-	-	١,٠٠٠	ذمم مدينة
١٥,١١١	١٣,٠٠٠	-	-	التمويل بالمضاربة والمشاركة
١٥,١١١	١٣,٠٠٠	-	-	استثمارات
١٤٤,٠٢٤	١٩,٣٠٦	١٩,٦٥١	-	إجارة منتهية بالتمليك
-	-	-	-	عقارات ومعدات
-	-	-	-	موجودات أخرى
				المطلوبات
-	-	-	-	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
-	-	-	-	مبالغ مستحقة لبنوك
٦٥٤	٣,٠٩٠	-	٥,٣٢٤	مطلوبات أخرى
-	٣,٥٣٠	-	٣٤,٠٩٠	حسابات الاستثمار المطلقة
-	٥,٢١٧	-	١٥,١٦٦	حسابات الاستثمار المقيدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٨١

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

بنك التمويل المصري السعودي ألف دولار أمريكي	البنك الإسلامي الأردني ألف دولار أمريكي	بنك البركة لبنان ألف دولار أمريكي	بنك البركة المحدود ألف دولار أمريكي	بنك البركة التركي للمشاركة ألف دولار أمريكي	بنك التمويل التونسي السعودي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
٥٠,٢٦	٣٩.	-	-	١٢,٠٠٧	١,٦٦١	٣٩,١٩١
٥٠,٢٦	٣٩.	-	-	١٢,٠٠٧	١,٦٦١	٣٩,١٩١
٢٠,٠٠٠	-	-	٧١,١٧.	١٠,٠٠٠	-	١٢٩,٢٨١
٢٠,٠٠٠	-	-	٧١,١٧.	١٠,٠٠٠	-	١٢٩,٢٨١
٥٦,٢٠١	٨٧,٧٧٥	٣٥,٥٢٦	١١,٧٣٢	١٢٣,٢٧٣	٤٧,٦٦١	٥٤٥,١٤٩
-	-	-	-	-	١,٨٨٨	١,٨٨٨
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	٥٠٠
٣,١٩٤	٥,٧١٣	-	-	٣٢	١	١٨,٠٠٨
٣,٠٠٠	١٤,٦٥٣	-	-	-	٦١,٠٢٣	١١٦,٢٩٦
٥٠,٠٥٥	٧,٠٥٥	-	-	-	١٥,٢٨٣	٤٧,٧٧٦

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٥ ارتباطات

٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	
٤٣٥,١٢١	٥١١,٩٦١	اعتمادات مستندية
١,٠٧٠,٩٨٧	١,٨٩٨,٤٠٦	خطابات ضمان
٤٧,٤٧٥	٤٣,٩١٠	خطابات قبول
٧٣,٢٧٧	١٣٢,٩٨٨	ارتباطات غير مسحوبة
٥٠,٧١٤	٥٩,٣٣١	أخرى
١,٦٧٧,٥٧٤	٢,٦٤٦,٥٩٦	

٢٦ إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم اللجنة الإدارية واللجنة التنفيذية بالتوجيه والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر ميزانية المجموعة. تدير المجموعة هذه المخاطر عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. هذه المخاطر وعمليات احتوائها لم تتغير بشكل جوهري عن السنة السابقة.

لدى إدارة مخاطر المجموعة الأهداف التالية: (أ) إدارة المخاطر بشكل موحد للمجموعة لتمكين المجموعة من توفير عائد معدل للمخاطر على رأس المال؛ (ب) إنشاء ثقافة مهنية الإدارة المخاطر ضمن المجموعة واتباع منهجية حذرة ومنضبطة في التعامل مع المخاطر بالرجوع إلى سياسات المجموعة ونهجها وحدودها. (ج) موظفين ذو مؤهلات مهنية وتدريب مستمر في الائتمان. (د) الاستثمار في النظم والتقنيات لأفضل الممارسات في إدارة المخاطر. (هـ) فصل وظيفي منضبط وهياكل إدارية بين الموظفين العاملين على الصفقات التجارية والموظفين المسؤولين عن تقييد تلك الصفقات. (و) الالتزام التام لجميع أحكام الشريعة الإسلامية والمتطلبات القانونية والتوجيهات الرقابية. (ز) وضع سياسات واضحة من خلال دليل سياسات إدارة المخاطر للمجموعة ودليل لكل شركة تابعة للمجموعة يحتوي على سياسات وإجراءات موحدة للمجموعة ويشمل أيضاً المتطلبات المحلية لتلك الشركات.

(أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بأخذ السيولة في عين الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل وحدة تابعة سياسات وتطبيقات محلية وإجراءات سيولة للعمليات الأجنبية المناسبة لطبيعة وتعقيدات أعمالها. تهدف سياسة الشركات التابعة إلى حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة. تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى ما يلي:

١. توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو إدارة مسئولة عن إدارة السيولة؛
٢. اعتماد إجراءات لضمان الالتزام بعمليات إدارة السيولة في اللجنة؛
٣. عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركات التابعة بتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل؛
٤. إنشاء معيار لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير لتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة احتساب مؤشرات السيولة؛
٥. وضع حدود لدرجة التراكبات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:
 ١. التأكد من تنويع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل، على سبيل المثال، التحوط ضد التركيز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق وعمليات الودائع. إذا حدثت هذه التراكبات، فإن الشركات التابعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر؛ و
 ١١. وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التراكبات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لاعتمادها على هذه التراكبات.
٦. عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة، وفترة إستحقاق توزيع الودائع لأجل، وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، حصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل، والأموال العامة وودائع لغير المقيمين.
٧. عمل مراجعة لمصادر التمويل البديلة متضمنة تسهيلات احتياطية وخطوط ائتمان؛
٨. وضع إطار لتكوين الموجودات؛

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

٩. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة. كما يجب على وحدات المجموعة إجراء تحليل منفصل لإستراتيجيتها لكل عملة على حدة. يجب عليهم، أينما يكون مناسباً، وضع حدود وعمل مراجعة بصورة منتظمة لحجم عدم توافق تدفقاتها النقدية على الآفاق الزمنية للعمليات الأجنبية إجمالاً، ولكل عملة جوهرية على حدة.
١٠. تقديم إجراءات تفصيلية لإدارة فعالة محلية وسيولة العملات الأجنبية؛ و
١١. وضع إجراءات يجب إتباعها في حالة حدوث ثغرات في الرقابة الداخلية.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية كما هو موضح حسب الخبرة التاريخية للاحتفاظ المجموعة بحسابات أصحاب الاستثمار وتوافر الخطوط الائتمانية للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨:

لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	١ إلى ٣ أشهر ألف دولار أمريكي	٣ إلى ٦ أشهر ألف دولار أمريكي	٦ أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي
الموجودات			
١,٤٨٦,٤٨١	٢٤٩,١٦٩	-	-
١,٠٧٧,٧٦٠	٨٤١,٤٧٦	-	-
١٥٢,٧١٠	١٨٧,٩٢٦	-	-
٣٤٨,٩٧٠	٣٤,٩٥٥	-	-
٩,٩٢٩	٧,٩٣٤	-	-
١١٦,٢٣٠	٦,٨٢٥	-	-
٣,١٩١,٨٧٣	١,٣٢٨,٢٨٥	٨٨١,٧٧٨	٨٩١,٣٠٢
مجموع الموجودات			
١,٠٣٨,٦٦٢	١٤٠,٣٣٢	٩٥,٥٨٧	٧٢,٥٨٨
٤٠,٨٥٢	٥,٠٠٦	١٥,٠٠٢	-
٢٢٤,٢٧١	٤١,٥٣١	١,٩٠١	٥٢,٣٨٦
١,٢٦٨,٩٨٥	١٨٦,٨٦٩	١١٢,٤٩٠	١٢٤,٩٧٤
٢,٠٨٠,٦٧٨	١,١٦٧,٣٠٨	٨٣٦,٤٦٧	١,٣٦١,١٤١
٣,٣٤٩,٦٦٣	١,٣٥٤,١٧٧	٩٤٨,٩٥٧	١,٤٨٦,١١٥
(١٥٧,٧٩٠)	(٢٥,٨٩٢)	(٦٧,١٧٩)	(٥٩٤,٨١٣)
(١٥٧,٧٩٠)	(١٨٣,٦٨٢)	(٢٥٠,٨٦١)	(٨٤٥,٦٧٤)
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
مبالغ مستحقة لبنوك	مبالغ مستحقة لبنوك	مبالغ مستحقة لبنوك	مبالغ مستحقة لبنوك
مطلوبات أخرى	مطلوبات أخرى	مطلوبات أخرى	مطلوبات أخرى
مجموع المطلوبات			
حسابات الاستثمار المعلقة	حسابات الاستثمار المعلقة	حسابات الاستثمار المعلقة	حسابات الاستثمار المعلقة
مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار المعلقة			
صافي فجوة السيولة	صافي فجوة السيولة	صافي فجوة السيولة	صافي فجوة السيولة
صافي فجوة السيولة المتراكمة	صافي فجوة السيولة المتراكمة	صافي فجوة السيولة المتراكمة	صافي فجوة السيولة المتراكمة

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧:

لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	١ إلى ٣ أشهر ألف دولار أمريكي	٣ إلى ٦ أشهر ألف دولار أمريكي	٦ أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي
الموجودات			
١,٤٩٧,٨٣٧	٢٣٩,٢١١	-	-
١,٢٣٠,٢٢٠	٨٩٣,٨٦٠	-	-
١٨٩,٩٥٥	١٢١,٤٤٠	-	-
٢٣٦,٧٩٨	٥١,٨١٦	-	-
٢٤,٧٦٠	١٤,٨٩٠	-	-
١٢٨,٨٧٠	١٠,٣٠٠	-	-
٣,٣٠٨,٤٤٠	١,٣٣١,٢٤٧	١,٢٩٣,٣٠٥	١,١١٦,٨٧٦
مجموع الموجودات			
١,٥٠٧,٣٦٥	٣٠,٨٥٢	١٠٣,٦٩١	٦٣,٩٣١
٣٤,٦٣٦	٦,٩٢١	٢٤,٤٦٨	-
٢٢٧,٧٧١	١٨,٤٨٦	١٦,٢٣٨	٢٣,٦٢٩
١,٧٦٩,٧٧٢	٥٦,٢٥٩	١٤٤,٣٩٧	٨٧,٥٦٠
٢,٩٢٢,٤٥٠	٨٦٥,٦٤٤	٥٦٨,٧٥٩	٩٢٤,٠٢٥
٤,٦٩٢,٢٢٢	٩٢١,٩٠٣	٧١٣,١٥٦	١,٠١١,٥٨٥
(١,٣٨٣,٧٨٢)	(٤٠٩,٣٤٤)	(٣١٦,١٤٩)	(١٠٥,٢٩١)
(١,٣٨٣,٧٨٢)	(٩٧٤,٤٣٨)	(٦٥٨,٢٨٩)	(٥٥٢,٩٩٨)
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
مبالغ مستحقة لبنوك	مبالغ مستحقة لبنوك	مبالغ مستحقة لبنوك	مبالغ مستحقة لبنوك
مطلوبات أخرى	مطلوبات أخرى	مطلوبات أخرى	مطلوبات أخرى
مجموع المطلوبات			
حسابات الاستثمار المعلقة	حسابات الاستثمار المعلقة	حسابات الاستثمار المعلقة	حسابات الاستثمار المعلقة
مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار المعلقة			
صافي فجوة السيولة	صافي فجوة السيولة	صافي فجوة السيولة	صافي فجوة السيولة
صافي فجوة السيولة المتراكمة	صافي فجوة السيولة المتراكمة	صافي فجوة السيولة المتراكمة	صافي فجوة السيولة المتراكمة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٨٥

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

سنة إلى ٣ سنوات ألف دولار أمريكي	٣ إلى ٥ سنوات ألف دولار أمريكي	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من ١٠ سنوات ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
-	-	-	-	٦١٨,٢٠٢	٢,٣٥٣,٨٥٢
١,٦١٥,٣٣٢	١,٢١٥,٣٦٠	٤٠,٢٦٠	١٠,٣١٧	-	٦,١٨٨,٢١٩
٤٤,٧٧٢	٢١٨,٩٦٩	٧,٢٨٩	٣٨,٩٢٧	-	٧٩٧,٩٥٨
٢٩,٨٦٢	٦٤,٤٥٩	٤,٠٩٨	١٠٠,٠٦٥	١٧,٠٨٣	٧٩٧,٣٦٦
٧٢,٩٦٩	٢٥,٦١٥	٤٤,٨٦٢	١١٠,٧٤١	-	٣٠٤,٨٢٤
٥٦٧	١٤,٨٤٨	٢١,٦٣٥	٤,٥٩٦	١١٨,١٦٧	١٦٠,٣٥٠
٢,٠١١٨	١٤٩,٤٠١	١٨,٥١٧	١٩	-	٣١٧,٧١٩
١,٧٨٣,٦٢٠	١,٦٨٨,٦٥٢	١٣٦,٦٦١	٢٦٤,٦٦٥	٧٥٣,٤٥٢	١٠,٩٢٠,٢٨٨
٢٩١,٥٨٣	٦٢,٥٠٧	٤١٢,٢٩٦	-	-	٢,٠٧٨,٧٥٥
-	-	-	-	-	٦٠,٨٦٠
١٥,٤١٥	٢٢,٥٠١	١٣٩,٧٦٦	-	-	٤٩٧,٧٧١
٣,٦٩٩٨	٨٥,٠٠٨	٥٥٢,٠٦٢	-	-	٢,٦٣٧,٣٨٦
٧٨,٠٥٨٧	٤٩٧,٩٤٧	٨,٦١٣	-	-	٦,٧٣٢,٧٤١
١,٠٨٧,٥٨٥	٥٨٢,٩٥٥	٥٦٠,٦٧٥	-	-	٩,٣٧٠,١٢٧
٦٩٦,٠٣٥	١,١٠٥,٦٩٧	(٤٢٤,٠١٤)	٢٦٤,٦٦٥	٧٥٣,٤٥٢	١,٥٥٠,١٦١
(١٤٩,٦٣٩)	٩٥٦,٠٥٨	٥٣٢,٠٤٤	٧٩٦,٧٠٩	١,٥٥٠,١٦١	-

سنة إلى ٣ سنوات ألف دولار أمريكي	٣ إلى ٥ سنوات ألف دولار أمريكي	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من ١٠ سنوات ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
-	-	-	-	٥٤٤,٠٧٩	٢,٢٨١,١٢٧
١,٠٧٢,٢٦٩	٦٢٤,١٥٧	٧,١٤٨	٢,٢٠٠	-	٥,٦٢١,٤٨٠
١٠,٢١٩٣	١٢٧,٨٢٠	١,٩٠٦	١٨٧	-	٧٠٧,٤٥٨
٤٨,٨٨٤	-	-	٤,٩٦٨	٢٨١,٨٠٢	٧١١,٠٤٩
١٣٨,٥٩٥	٨٧,٦١٢	-	-	-	٣٤٨,٦٣٧
-	-	-	-	١٦٣,٨٢٥	١٦٣,٨٢٥
٣,٨٧٢	١,٦,٥٩٤	-	-	-	٢٧,٠٤٠٣
١,٣٦٥,٨١٣	٩٤٦,١٨٣	٩,٠٥٤	٧,٣٥٥	٩٨٩,٧٠٦	١٠,١٠٣,٩٧٩
٤٣,٣٧٦	٤٣,٣٧٥	-	-	-	١,٧٩٢,٥٩٠
٩٨,١٥١	٥,٧٥٨	٣,٠٠٢	-	-	٦٩,٠٢٧
١٤١,٥٢٧	٤٩,١٣٣	٦٢,٨٥٢	-	-	٤٤٩,٨٨٣
٥٧٤,٦٠٦	٣٦٥,٤٠٠	١,٩٣٧	-	-	٢,٣١١,٥٠٠
٧١٦,١٣٣	٤١٤,٥٣٣	٦٤,٧٨٩	-	-	٦,٢٢٢,٨٢١
٦٤٩,٦٨٠	٥٣١,٦٥٠	(٥٥,٧٣٥)	٧,٣٥٥	٩٨٩,٧٠٦	٨,٥٣٤,٣٢١
٩٦,٦٨٢	٦٢٨,٣٣٢	٥٧٢,٥٩٧	٥٧٩,٩٥٢	١,٥٦٩,٦٥٨	١,٥٦٩,٦٥٨

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة المخاطر الائتمانية ويقوم بصفة مستمرة بتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى. غالباً ما تكون عقود التمويل مضمونة بالضمانات الشخصية من قبل أطراف أخرى وفي بعض الحالات برهن الأصول الممولة وأصول ملموسة أخرى.

أنواع مخاطر الائتمان
تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة، ذمم سلم، ذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة بإجارة منتهية بالتملك.

ذمم بيع (مرابحات) مدينة
تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات تضمن التسهيلات المعطاة للعميل.

ذمم سلم مدينة
السلم هو عقد يقوم بموجبه البنك بدفع فوري لبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسه من المخاطر المرتبطة بالسلعة يقوم البنك بإبرام عقد السلام الموازي الذي بموجبه يقوم ببيع السلعة المؤجلة للدفع الفوري.

التمويل بالمضاربة
تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الإستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة
هي إتفاقيات بين المجموعة والزيائن للمساهمة في بعض المشاريع الإستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء الزبون الملكية بالكامل، يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

إجارة منتهية بالتملك
هذا هو عقد تأجير الذي بموجبه يتم نقل ملكية الموجود المستأجر للخاضع للإجارة المنتهية بالتملك للمستأجر عند نهاية عقد الإجارة. بشرط أن يتم تسوية جميع أقساط الإجارة.

ذمم إستصناع مدينة
إن الإستصناع هو عقد بين البنك كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبه يتعهد البنك بتصنيع أو إقتناء السلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين طرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

السياسات الائتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والإستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:
(١) سوف يتم تمديد التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. وهذا يتطلب معرفة دقيقة للعميل، وفهم واضح للمخاطر الائتمانية التي تقوم عليها هذه الطلبات.

(٢) يجب تمديد التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.
(٣) يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المنتج من قبل منتجات العميل والدخل المستمر أو الأنشطة الجارية للعميل.

(٤) يجب أن تكون المبالغ والأرباح والرسوم الأخرى والشروط بموجب أوضاع السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.

(٥) يجب تمديد التمويل عموماً عندما يكون أفضلية دين المجموعة تناسب مع باقي الدائنين أو أفضل من أي تمويل آخر.

(٦) يجب أن يكون التمويل منظم بشكل ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الائتمان ومصدر السداد.
(٧) يجب تقييم إحتياجات التمويل على أسس قائمه بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٨٧

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

- (٨) يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية والمبادئ التوجيهية في جميع الحالات.
(٩) يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

إجمالي التمويل (قبل تقليل مخاطر الائتمان)

المنتجات الإسلامية	ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	٦,٣٩٢,٦٦٦
التمويل بالمضاربة والمشاركة	٨٠٠,٩١٥
استثمارات	٨٠٢,٣٩٢
إجارة منتهية بالتملك	٣٠٤,٨٢٤

التعرضات حسب نهاية السنة أعلاه و المخاطر المتعلقة بها موضحة حسب مراكز مخاطر المجموعة على مدار السنة. لم يتم عرض متوسط التعرضات.

فيما يلي التعرضات الائتمانية حسب القطاع الجغرافي:

ذمم مدينة	التمويل بالمضاربة والمشاركة	استثمارات	إجارة منتهية بالتملك	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
٢,٧٨٣,٤٨٣	٦٢٧,٦٢٥	٦٧٩,٤٣٢	١٩٧,٩٠٣	٤,٢٨٨,٤٤٣
١,٠١٤,٠١٧	٦٢,٨٤٣	١١,٨٧٥	٤١,٥٩٣	١,١٣٠,٣٢٨
٢,٤٠٤,٧٤٤	١٩,٥٣٨	٩,٨٦٦	٦٥,٣٢٨	٢,٤٩٩,٤٧٦
١٩,٤٢٢	٩,٩٠٩	١,١٢١	-	٣٨٢,٥٥٠
٦,٣٩٢,٦٦٦	٨٠٠,٩١٥	٨٠٢,٣٩٢	٣٠٤,٨٢٤	٨,٣٠٠,٧٩٧

الشرق الأوسط
شمال أفريقيا
أوروبا
أخرى

صافي التعرضات الائتمانية

المنتجات الإسلامية	المبلغ القائم	المخصص	الضمان	صافي التعرضات
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	٦,٣٩٢,٦٦٦	٢٠٤,٤٤٧	١,١١١,٥٦٢	٥,٠٧٦,٦٥٧
التمويل بالمضاربة والمشاركة	٨٠٠,٩١٥	٢,٩٥٧	١٩,٦٧٠	٧٧٨,٢٨٨
استثمارات	٨٠٢,٣٩٢	٥,٠٢٦	-	٧٩٧,٣٦٦
إجارة منتهية بالتملك	٣٠٤,٨٢٤	-	٢٢,٩١١	٨٣,٩١٣
المجموع	٨,٣٠٠,٧٩٧	٢١٢,٤٣٠	١,٣٥٢,١٤٣	٦,٧٣٦,٢٢٤

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

فيما يلي التعرضات حسب نوع الطرف الآخر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨:

التعرضات حسب نوع الطرف الآخر

نوع الطرف الآخر	ذمم مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة والمشاركة ألف دولار أمريكي	إستثمارات ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي
مطالبات على المصارف الائتمانية المتعددة الأطراف	-	-	٥٦٥,١٥٥	١٣٧
مطالبات على الشركات للاستثمارية	٧,٧١٣	-	-	-
مطالبات على البنوك	١٨٠,٨٣٥	-	٧٥٨	-
مطالبات على الشركات	٢٩٥,٣٨٧	٦٧٦,٣٨١	-	٤٢,٣٢٤
مطالبات على الأفراد	٤,٠٧٨,٠٣٧	١١,٤٠٤	١٣,٩٣٠	١٢٧,٩٨٣
ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها	١,٥١٤,١٠٦	-	-	١٣٤,٣٨٠
إستثمارات أسهم حقوق الملكية	٣١٦,٥٨٨	-	-	-
صكوك	-	١١٣,١٣٠	١٠٤,٦٦٤	-
إستثمارات في الصناديق الاستثمارية	-	-	٦٨,٦٧٠	-
موجودات أخرى	-	-	٤٩,٢١٥	-
المجموع	٦,٣٩٢,٦٦٦	٨٠٠,٩١٥	٨٠٢,٣٩٢	٣٠٤,٨٢٤

التعرضات الائتمانية الكبيرة

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

التعرضات الكبيرة (البنوك) ألف دولار أمريكي	كُنسبة من تعرضات رأس المال المؤهل	التعرضات الكبيرة (غير البنوك) ألف دولار أمريكي	كُنسبة من تعرضات رأس المال المؤهل
البنك أ	١٤٦,٢٠٢	٨٨,٩٨٧	٥,٥%
البنك ب	٥٤,٨٣٤	٥٨,٩٣٢	٣,٦%
البنك ج	٥٣,٣٢٥	٥١,٣١٧	٣,٢%
البنك د	٣٢,٤١٩	٤٢,٩٠٩	٢,٦%
البنك هـ	٢٩,٦١٩	٤٢,٣٣١	٢,٦%
البنك و	٢٩,٤٦٠	٣٤,٠٧٤	٢,١%
البنك ز	٢٩,٢١٩	٣٠,٥٢٨	١,٩%
البنك ح	٢٥,٣٩٠	٢٨,٩٨١	١,٨%
البنك ط	٢٣,٨٤٢	٢٤,٩٥٨	١,٥%
البنك ك	٢٣,٠١٤	٢٣,٠٤٧	١,٤%
البنك ل	٢٢,١٧٩	٢٢,٨٢٦	١,٤%
البنك م	٢٢,٠٨٧	٢١,٧٧٥	١,٣%
البنك ن	٢٠,٩٤٣	٢٠,٧٥٠	١,٣%
البنك س	١٧,٣٢١	٢٠,٥٥٠	١,٣%
البنك ع	١٤,٩٩٣	١٩,٧٦٢	١,٢%
البنك ف	١٤,٧٦٢	١٩,٥٣٨	١,٢%
البنك ص	١٤,٠٠١	١٩,١٧٠	١,٢%
البنك ق	١٣,٩٢١	١٩,١٦٨	١,٢%
البنك ش	١٢,٤٦٣	١٩,٠٧٤	١,٢%
البنك ر	١٢,٢٧١	١٩,٠٠٧	١,٢%
البنك ت	١١,٠٢١	١٨,١٠٠	١,١%
البنك ث	١٠,٩٧٣	١٧,٧٢٣	١,١%
البنك خ	١٠,١٧١	١٧,٦٣٣	١,١%
البنك ذ	٩,٨٥٨	١٧,٢٦٥	١,١%
البنك ض	٩,٦١٩	١٧,٢٥١	١,١%
المجموع	٦٦٣,٩٠٧	٧١٥,٦٥٦	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٨٩

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

التسهيلات الائتمانية الكبيرة المتعثرة

تحدد المجموعة التسهيلات الائتمانية المتعثرة كتسهيلات متأخرة عن السداد ٩٠ يوماً أو أكثر. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل على الحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً. ومن سياسة المجموعة إن جميع التسهيلات التمويلية المقدمة تعتبر فات موعداً استحقاقها عندما يكون هناك تأخير في دفع أي قسط لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

٢٠٠٨

البلد	القطاع	الرصيد القائم	الضمان	المخصص
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
١. أ	مصر	٩,٧٨٥	-	-
٢. ب	السعودية	٩,٤٦٩	-	٣,٢١٢
٣. ج	مصر	٨,٧٨٨	-	٤,٣٩٣
٤. د	مصر	٨,٠١٤	-	-
٥. هـ	مصر	٦,٤٩١	-	-
٦. و	مصر	٦,٠٥٦	-	-
٧. ز	السعودية	٤,٤٨٢	١,٣٠٠	٧٤١
٨. ح	السعودية	٤,٣٧٩	٦,٥١٥	١٨٩
٩. ط	باكستان	٣,٥٤٠	-	٧١٢
١٠. ي	سوريا	٣,٣١٣	٨,٧٠٠	٤,٣٥٨
		٦٤,٣١٧	١٦,٥١٥	١٣,٦٠٥

التحليل الزمني للتسهيلات المتعثرة

فيما يلي التحليل الزمني للتسهيلات المتعثرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨:

البلد	أقل من ٦ أشهر	٦-١٢ شهر	١-٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
البحرين	-	-	-	١٧٢	١٧٢
الأردن	٢٥,٨٥٥	٥,٨٦٨	١٢,٣١١	٣,٥٨٨	٤٧,٦٢٢
لبنان	١٤,٢٢٠	٣٠	١٥٧	٩٦	١٤,٥٠٣
السعودية	١١,٢١٢	١,٦٩٦	٤,١٢٩	١٣,٠٤١	٣٠,٠٧٨
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	-	-	-	٢٦	٢٦
مصر	-	-	-	١٤٨,٧٥١	١٤٨,٧٥١
دول الشرق الأوسط الأخرى	٨٦٠	١,٢٤٢	١,٢١١	٥٦١	٣,٨٧٤
تركيا	٣١,٠٣١	١٨,٢٩٦	١٠,٢٧٠	٩,٣١٨	٦٨,٩١٥
السودان	٢,٣٦٨	١,٠٦٣	٦,٥٩١	١,٠٣٥	١١,٠٥٧
تونس	٧,١٦٣	١,٤٠٤	-	-	٨,٥٦٧
الجزائر	١٥,٠٨١	١١,١١٩	١٧,١٠٨	١٩,٢٠٥	٦٢,٥١٣
جنوب أفريقيا	٧٨٧	١٨٤	١٧٤	-	١,١٤٥
باكستان	٤,٠٢٩	٤,٦٠٦	٨٦	٢,٣٧٧	١١,٠٩٨
أوروبا	٢٠	-	-	٧٣٤	٧٥٤
المجموع	١١٢,٦٢٦	٤٥,٥٠٨	٥٢,٠٣٧	١٩٨,٩٠٤	٤٠٩,٠٧٥

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الطرف الآخر	أقل من ٦ أشهر ألف دولار أمريكي	١٢-٦ شهر ألف دولار أمريكي	٣-١ سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من ٣ سنوات ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
بنك	-	-	-	١,٣١٩	١,٣١٩
حكومة	-	٢٥	-	-	٢٥
شركات	٨٤,٧٠٠	٣٠,٤١٣	٢٩,٨١٠	١٨٣,١٣٥	٣٢٨,٠٥٨
أفراد	٢٧,٦٤٥	١٤,٨٤١	٢٢,٠١٢	١٤,٤٥٠	٧٨,٩٤٨
شركات الاستثمارية	٣٢٥	٢٣٠	١٧٠	-	٧٢٥
المجموع	١١٢,٦٧٠	٤٥,٥٠٩	٥١,٩٩٢	١٩٨,٩٠٤	٤٠٩,٠٧٥

نوعية الموجودات	أقل من ٦ أشهر ألف دولار أمريكي	١٢-٦ شهر ألف دولار أمريكي	٣-١ سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من ٣ سنوات ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	١١٠,١٤٥	٤٥,٣٧٠	٥١,٤١٠	١٩٨,١٨٦	٤٠٥,١١١
التمويل بالمضاربة والمشاركة	٢,٤٨١	١٣٨	٦٢٧	٧١٨	٣,٩٦٤
المجموع	١١٢,٦٢٦	٤٥,٥٠٨	٥٢,٠٣٧	١٩٨,٩٠٤	٤٠٩,٠٧٥

رهن قيد البيع
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

رهن	القيمة السوقية للضمان ألف دولار أمريكي	المبلغ القائم للتعرضات ألف دولار أمريكي
ممتلكات سكنية	١٠,٤٨١	٩,١٦٨
ممتلكات تجارية	٢١,٨٩١	٣,٧٦١
أخرى- ضمان	٢٢,٠٣١	٢٢,٠٣١
	٥٤,٤٠٣	٣٤,٩٦٠

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

تقليل مخاطر الائتمان

جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى تقوم بعمل مراجعة منتظمة ودورية للتأكد من قيمة هذه العقارات والرهونات وتقييمها. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه موجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمنة لكي تكون مقبولة كرهونات.

ويتم أيضا قبول شيكات الأطراف الأخرى كرهونات من قبل الشركات التابعة للمجموعة. ومع ذلك، فإن الرهونات غير مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل (حيث لا تتجاوز مدتها ٢٧ يوما)، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من ٨٠٪ من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من ٥٠٪ من قيمتها المؤمنة. الضمانات الواردة أدناه تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال:

(١) هامش الجدية (وديدة حسن النية): تأخذ الشركات التابعة هذا النوع من الرهونات والضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركة في هذه الحالة يكون لديها حق الرجوع على هامش الجدية. وتأخذ الشركة التابعة هامش الجدية في بداية العملية ولكن قبل توقيع العقود. ويمثل هامش الجدية ضمانا جزئيا للشركات التابعة لتنفيذ العقد من قبل العميل. ومع ذلك، فإن الشركات التابعة يكون لديها الحق في الرجوع إلى العملاء بالجزء غير المضمون في حالة إخلال العميل بالتزاماته.

(٢) ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضامن رهنا مؤهلا، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادرا على الوفاء، وعندما يكون ذلك قابلا للتطبيق، فعليه أن يقدم للشركة التابعة قوائم مالية مدققة موقعة.

(٣) العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر خط الدفاع الأول للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.

(٤) الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونيا والوصول إليها وأمتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد الجزء غير المغطى من قبل العميل في هذه المسألة. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن. وفي نفس عقد الإيجار، تمكن العميل بأن يرهن حيازات موجودات أخرى يملكها العملاء غير الموجودات الأساسية في العقد. ولكي تستطيع الشركة التابعة اعتبار مثل هذه الموجودات موجودات مرهونة، فإنه يجب أن تستوفي جميع شروط الموجودات الأساسية بموجب عقد الإيجار. ويجب أن تكون قابلة للتنفيذ ويمكن الوصول إليها وبيعها وخالية من أي نوع من أنواع الرهن. يجب أن تستخدم قيمة الموجودات المرهونة فقط لمقاصة المبالغ المطلوبة من العملاء.

ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (المديرية الراهنة). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.

(٥) الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حسابات استثمارية مقيمة أو مطلقة.

(٦) صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية أو حكومية.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال غير أنشطة التجزئة مثل المدينين أو أطراف التعامل التي يبلغ حجم التسهيلات الائتمانية لها أكثر من ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام تطبيق الائتمان الخاص بها لسياسات الائتمان وذلك كإطار لإدارة الائتمان. وستعكس منهجية تصنيف المدين (المصدر) الأمور المحددة الخاصة لأنشطة الأعمال

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء التصنيفات للبلدان والحكومات والمؤسسات المالية وذلك بطريقة مركزية في المكتب الرئيسي في البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف هذه في المكتب الرئيسي أيضا وذلك كجزء لاعتماد حد الائتمان. وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان أيضا لكي يكون متماثلا للمقارنة مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملات الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، فإن الدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني أنه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فإن المخاطر عبر الحدود ستكون أيضا جزءا من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية. وسيتم تصنيف المؤسسات على أساس التزاماتها الكبيرة غير المضمونة بالعملات المتوسطة الأجل وذلك ما لم يكن الائتمان ممنوحا عبر الحدود أو بالعملات الأجنبية. وفي الحالة الأخيرة، فإن تصنيف الدولة الخاص بالمدين سيكون السقف المحدد لتصنيف المؤسسات. وعندما تكون كافة الائتمانات الممنوحة بالعملات المحلية فإن تصنيف تلك الحكومة هو التصنيف الأفضل أي رقم (١) على مقياس التصنيف ولكن إذا اشتمل الدين الممنوح للحكومة عملة أجنبية، فإن التصنيف الخاص بتلك الحكومة هو نفس تصنيف تلك الدولة. ويشمل التصنيف إشارة مستقبلية للجدارة الائتمانية، وهو يعتمد على تقييم الأداء السابق والأوضاع الحالية والنظرة المستقبلية.

وتعتبر الطريقة الأساسية لوكالات التصنيف الائتماني المعروفة نحو التصنيف هو نفس ما تتطلبه السياسات الائتمانية للمجموعة أي تحليل أساسي شامل لجميع العوامل الكمية والكيفية ذات العلاقة التي تهدف إلى تحديد المخاطر الفعلية والمحتملة من الضعف. وسيتم تطبيق التصنيف الائتماني للدول والمدينين الأفراد، وبدورهم يتم تصنيف المدينين كمؤسسات مالية وشركات وحكومات. ولذا فإن نظام التصنيف الائتماني تصنف المدينين (المصدرين) وليس التصنيفات الائتمانية. وسيقدم تصنيف المدين للبلدان والمدينين الأفراد بتحديد الاحتمال النسبي للامتناع عن الدفع ولكن لن يأخذ بعين الاعتبار تأثير الضمان المرهون والهيكل، وغيرها في حالة التقصير.

وبالمقابل، فإن تصنيف التسهيلات الائتمانية تجمع بين احتمال الامتناع عن الدفع وحجم الخسارة في حالات الامتناع عن الدفع. ومع ذلك، ستكون في البداية السياسة العامة للمجموعة هي وضع تصنيفات مدينين فقط (والذي لا يمنع قيام الشركات التابعة داخليا أيضا بتصنيف التسهيلات الائتمانية إذا رغبوا في ذلك).

(ج) مخاطر التركيز

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركيز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد أو حدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقا لذلك.

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة حسب القطاع الاقتصادي:

٢٠٠٨

الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حسابات الاستثمار المطلقة ألف دولار أمريكي
١,٤٥٨,٧٥٢	١٩,٨٩١	٧٢,٨٥٧
٢٢٩,٠٣٤	٦	٤,٦٣٦
٨٦,٢٦٦	٢٨٩	٧٣٢
١,١٤٢,٨٩١	١٣,٥٦٢	٦,٨٣٢
١,٨٩٧,٤٣٠	١٩٤,١٦٤	٤٥٩,٤٥٠
٨٣٧,٠٥٦	٦٦,٢٩٦	٢٧٥,٩٥٦
٥٤٢,١٦٦	٦٠,٢٦٧	٢,٣٤٢,٤١٢
٨٤٦,٩٢٤	٦٢٨,٧٩٣	١,٦٦٤,٦١٠
٢,١٠٠,٤٣٦	٤٤,١١٨	١٧٤,٦٣٨
١,٧٧٦,٣٣٣	١,٠٦٧,٦٠٠	١,٧٣٠,٥٦٨
١٠,٩٢٠,٢٨٨	٢,٦٣٧,٣٨٦	٦,٧٣٢,٧٤١

(د) تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات فيما يتعلق بالقطاعات الجغرافية للمجموعة. إن القطاعات الجغرافية هي بناءً على موقع الوحدات المسئولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل الإدارة ومجلس الإدارة.

لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

الشرق الأوسط
شمال أفريقيا
أوروبا
أخرى

إن نتائج التقارير للقطاعات الجغرافية هي بناءً على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في إيضاح ٢. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم عرض قطاعات الأعمال حيث تعتقد الإدارة بأنها غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

فيما يلي بنود قطاع الموجودات، المطلوبات، وحسابات الاستثمار المطلقة:

القطاع	٢٠٠٨			٢٠٠٧		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حسابات الاستثمار المطلقة ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حسابات الاستثمار المطلقة ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	٥,٨٥٥,٢٤٠	١,٣٢٦,٣٣٠	٣,٦٥٢,٦٧٨	٥,٢٤٤,٧١٠	١,٠٩٣,١٣٢	٣,٢٧٢,٠٦٥
شمال أفريقيا	١,٤٢٤,٠٥٧	٥٧٠,٢٣٣	٦٥٥,٢٤٩	١,١٦١,٧٩٥	٤٩٨,٩٠٩	٤٩١,٨٠٩
أوروبا	٣,١٣٤,٥٣٦	٥٢١,٩١٧	٢,٢٠٥,٨٩٤	٣,١٦٠,٣٠٣	٥٠٤,٢٨٥	٢,٦٥٦,٠١٨
أخرى	٥,٦٤٥,٥٥٥	٢١٨,٩٠٦	٢١٨,٩٢٠	٥,٣٧,١٧١	٢١٥,١٧٤	٢٥١,٥٦٣
	<u>١٠,٩٢٠,٢٨٨</u>	<u>٢,٦٣٧,٣٨٦</u>	<u>٦,٧٣٢,٧٤١</u>	<u>١٠,٣٩٧,٩٧١</u>	<u>٢,٣١١,٥٠٠</u>	<u>٦,٢٢٢,٨٤١</u>

فيما يلي بنود قطاع الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل:

القطاع	٢٠٠٨			٢٠٠٧		
	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	٢٠٧,٩٩٦	٩١,٢٣٠	٤٣,١٦٢	١٦٨,٣٠١	٧٤,٧٨٩	١٠٧,٥٢٠
شمال أفريقيا	١٠٠,٤٧١	٦٥,٤٥٥	٥٣,٢٣٢	٦٦,٩٣٨	٤١,١٤٤	٢٧,٤٣٤
أوروبا	٢٣٧,٧٨٧	١٤٣,٤٧٩	٩٧,٤٠٧	١٧١,٧٧٤	٨٩,٢٢٦	٦٢,٥٠٣
أخرى	٣٩,٦١٧	١٣,٣٦٧	٧,٢١٢	٣٧,٤٤١	١٠,٢٨٧	٣,٣٨٥
	<u>٥٨٥,٨٧١</u>	<u>٣١٣,٥٣١</u>	<u>٢٠١,٠١٣</u>	<u>٤٤٤,٤٥٤</u>	<u>٢١٥,٤٤٦</u>	<u>٢٠٠,٨٤٢</u>

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة قبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر حصة الربح
مخاطر حصة الربح هي المخاطر بأن المجموعة سوف تتكبد خسارة مالية نتيجة لعدم تطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحسابات الإستثمار المطلقة. إن توزيع الربح هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر حصة ربح جوهرية.

ومع ذلك، فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف ينتج عنها مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم
مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. تنتج مخاطر تعرض أسعار الأسهم من محفظة الإستثمار. تدوير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الإستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم قدرها ٣١٩,٦.٣ ألف دولار أمريكي متضمنة إستثمارات متاحة للبيع بإجمالي ٢٩٤,٤.٣ ألف دولار أمريكي وأوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة بإجمالي ٢٥,٢.٠ ألف دولار أمريكي. إن إختلاف بمقدار ١٠٪ زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي دخل المجموعة أو الحقوق.

إذا كانت الأدوات المالية مؤهلة لكي يتم تضمينها في دفتر المتاجرة، فإنه يجب ألا تتجاوز ٢٥٪ من إجمالي محفظة موجودات المجموعة. بالنسبة للأوراق المالية لأسهم حقوق الملكية، يتطلب من الشركات التابعة مراقبة حدود التركيزات القطاعية المحددة من قبل المجموعة و/أو متطلباتها المحلية بخصوص هذا الموضوع. بما إن الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في دفتر المتاجرة ستكون مدرجة حسب أسعار السوق، فإنه يجب على مدير المخاطر على مستوى الشركة التابعة إبلاغ إدارة مخاطر وأتتمان المجموعة فوراً وكذلك لجنة موجودات ومطلوبات الشركات التابعة عن أي تقلبات تقدر ١٥٪ في قيمة المراكز أو أعلى من رأس المال المؤهل للشركة التابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

مخاطر صرف العملات الأجنبية
تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز ضمن الحدود المسموح بها.

الموجودات المرجحة لمخاطر السوق

٣١ مارس ٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٣٠ يونيو ٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف العملات الأجنبية
٦٢٧,٩١٢	٦٩٣,٥٣٤	٦١٨,٤١٧	٦١١,٨٦٩	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٩٥

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(هـ) مخاطر السوق (تتمة)

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

٢٠٠٨

العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي	مجموع معادل فائض (عجز)
ليرة تركية	(٧٣,٥١٢)	٢٢٦,٠٩٩	١٥٢,٥٨٧
دينار أردني	٥٩,٥٢٠	١٥٠,٣٢١	٢٠٩,٨٤١
جنية مصري	(٢٣,٦٠٦)	٨٢,٦٣٨	٥٩,٠٣٢
جنية سوداني	(١٩٢)	٣٧,٠٢٠	٣٦,٨٢٨
دينار جزائري	(٢٠٠)	٦٤,٠٥٧	٦٣,٨٥٧
ليرة لبنانية	٥,٤٥٩	١٣,٣٩١	١٨,٨٥٠
ريال سعودي	٨,٣٤٩	-	٨,٣٤٩
جنيه إسترليني	(١,٥٨٣)	-	(١,٥٨٣)
دينار تونسي	٦,٨١٥	-	٦,٨١٥
يورو	٢١١	-	٢١١
راند جنوب أفريقي	-	١٢,٤٣٧	١٢,٤٣٧
روبية باكستانية	٩,٩٠٧	٣١,٣١٨	٤١,٢٢٥
أخرى	٣,٤٢١	-	٣,٤٢١

٢٠٠٧

العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي	مجموع معادل فائض (عجز)
ليرة تركية	(٣,٧٥٩)	٢٤٢,٥٢٣	٢٣٨,٧٦٤
دينار أردني	٥٥,٣٩٠	١١٤,٨٣٦	١٧٠,٢٢٦
جنية مصري	(٣,٠٧٨)	٧٩,٥٥٢	٧٦,٤٧٤
جنية سوداني	-	٣٤,٥٨٩	٣٤,٥٨٩
دينار جزائري	(٢,٣٣١)	٤٩,٩٠٣	٤٧,٥٧٢
ليرة لبنانية	(٧,٨٩٥)	٧,٨٤١	(٥٤)
ريال سعودي	(٥٤٦)	-	(٥٤٦)
جنيه إسترليني	(٦٩)	-	(٦٩)
دينار تونسي	٧,٤٤٧	-	٧,٤٤٧
يورو	٢,١٢٢	-	٢,١٢٢
راند جنوب أفريقي	-	١٥,٣٤٨	١٥,٣٤٨
روبية باكستانية	(٣٦,٣٤٠)	٤٠,٥٨٠	٤,٢٤٠
أخرى	٩,٥١٨	-	٩,٥١٨

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ رأس المال في الشركات التابعة.

تحليل حساسية مخاطر العملات الأجنبية

من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في القيمة من عملة الوحدات فيما يتعلق بعملة تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مختلفة بناء على افتراضات إدارة المجموعة.

يحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في قائمة الدخل الموحدة وقائمة التغيرات في الحقوق. إن تأثير الزيادة المماثلة من المتوقع أن يكون مساوي وعكس تأثير ما هو موضح بالصفحة التالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(هـ) مخاطر السوق (تتمة)

٢٠٠٨		في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨			
العملة	الخاص	التعرضات ألف دولار أمريكي	الفرق %	التغيرات في صافي الدخل والحقوق	
دينار جزائري	صافي الدخل	٤١,٣٢.	% -	(٢,٠٢٥)	
	مجموع الحقوق	٥٠,٥٣٥	% -	(١٠,٤١٧)	
جنيه مصري	صافي الدخل	٣,٨٧٥	% -	(١٨٤)	
	مجموع الحقوق	٢٩,٥١٨	% -	(١٠,١٩٦)	
ليرة تركية	صافي الدخل	٩٧,٤٠٧	%١٥ -	(٥,٢٣٢)	
	مجموع الحقوق	١٨٠,٦٢٧	%١٥ -	(٣٦,٩٧٥)	
جنيه سوداني	صافي الدخل	٤,٥٩٥	% -	(٢٢٦)	
	مجموع الحقوق	٧,٩٩٠	% -	(٤,٠٩٢)	
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	٢,٦١٧	%١٥ -	(١٤٣)	
	مجموع الحقوق	١٠,٧٧١	%١٥ -	(٢,١١٠)	

٢٠٠٧		في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧			
العملة	الخاص	التعرضات ألف دولار أمريكي	الفرق %	التغيرات في صافي الدخل والحقوق	
دينار جزائري	صافي الدخل	٢٢,١٨٠	% -	(٥١٥)	
	مجموع الحقوق	٣٩,٣٧٠	% -	(٤,٢٥١)	
جنيه مصري	صافي الدخل	١٥,٨٨٩	% -	(٣٨٠)	
	مجموع الحقوق	٢٨,٤١٦	% -	(٥,١٤١)	
ليرة تركية	صافي الدخل	٦٢,٥٠٣	%١٥ -	(١,٣٧٨)	
	مجموع الحقوق	٢٠٦,١١١	%١٥ -	(٢١,٣٦٤)	
جنيه سوداني	صافي الدخل	٨١٨	% -	(٤٢)	
	مجموع الحقوق	٥,٥٢٥	% -	(١,٩١٠)	
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	٢,٥٦٦	%١٥ -	(٦١)	
	مجموع الحقوق	١٤,٢٦٤	%١٥ -	(١,٤١٠)	

(و) المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تقيس وتخصص المجموعة رأس مال لمخاطرها التشغيلية باستخدام طريقة المؤشرات الأساسية الموضحة أدناه:

إجمالي الدخل

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	مجموع إجمالي الدخل متوسط إجمالي الدخل الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣٣٩,٥٦٧	٤٤٤,٤٥٤	٥٨٥,٨٧١	
		٤٥٦,٦٣١	
		٨٥٦,١٨٣	

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(و) المخاطر التشغيلية (تتمة)

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

لدى إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (١) المخاطر التشغيلية، (٢) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة و(٣) تقييم المخاطر والرقابة (٤) التدقيق الداخلي (٥) المخاطر التشغيلية وبازل II (٦) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تحديد المخاطر التشغيلية للمجموعة على مستوى المخاطر التي تختار مجموعة تقبلها لفئات مخاطرها المحددة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والإئتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- أقسام مختلفة

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل الأطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عمل التقييم أيضاً على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية

توفر تكنولوجيا المعلومات هو ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. قد تتعطل عمليات المجموعة والوحدات ويمكن أن تحدث مخاطر تشغيلية شديدة، إن حدوث مثل هذا التعطل هو تهديد بالنسبة لوجود بعض الوحدات.

من أجل تحوط الوحدات من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل وحدة أن تتخذ جميع المقاييس اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة المعالجة من الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

إن من أهم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق هو عدم ملائمة البرامج وجودة المعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وغيرها.

مخاطر الموظفين

إن المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين هي مخاطر تنتج عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وغيرها. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بتأسيس ثقافة شركات في المكتب الرئيسي و للوحدات، التي تحتاج إلى طرق إيجابية في التعامل مع الأخطاء. كما قامت المجموعة بتأسيس خطوات رقابة معتمدة في العمليات وكذلك إيجاد رقابة مستقلة. وعلاوة على ذلك، وقد سبق للمجموعة وضع مقياس للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، فضلا عن التدريب على مختلف المقاييس للحد من الأخطاء البشرية.

مخاطر الأعمال

قد تتخذ هذه المشكلة الأشكال التالية:

١. عمليات دون تعريفات واضحة، على سبيل المثال، عندما لا يعطى وقت كافٍ إلى التوثيق أو تحديث توثيق العمليات التي سبق عملها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(و) المخاطر التشغيلية (تتمة)
مخاطر الأعمال (تتمة)

٢. وصف العمليات التي مضى عليها زمن في الحالات التي يكون فيها "الواقع" يختلف بشدة عن التوجيهات التي وضعت في السابق.
٣. في الحالة القصوى لفقد التوثيق تماماً لتحوط المخاطر، اعتمدت المجموعة سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كمطلب أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية حديث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

(ز) مخاطر حسابات الإستثمار المطلقة

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

الطرف الآخر	مجموع التعرضات	ممولة من قبل حسابات الإستثمار المطلقة	ممولة ذاتياً	نسبة حسابات الإستثمار المطلقة إلى المجموع
بنك	٢٩٥,٣٨٧	١١٥,٤٧٣	١٧٩,٩١٤	%٣٩
شركات استثمارية	١١٦,٦٤٠	٥٥,٠٦٦	٦١,٥٧٤	%٤٧
شركات أفراد	٣,٤٢٤,٤٦٩	٢,٥٥٣,٠٢٣	٨٧١,٤٤٦	%٧٥
	٢,٥٥٦,١٧٠	١,٨٧٣,٣٩٥	٦٨٢,٧٧٥	%٧٣
المجموع	٦,٣٩٢,٦٦٦	٤,٥٩٦,٩٥٧	١,٧٩٥,٧٠٩	

المضاربة و المشاركة

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

الطرف الآخر	مجموع التعرضات	ممولة من قبل حسابات الإستثمار المطلقة	ممولة ذاتياً	نسبة حسابات الإستثمار المطلقة إلى المجموع
بنك	٨٠,٣٣٨	٤٢,١٧٨	٣٨,١٦٠	%٥٣
شركات	٧٢,٥٧٧	٦٧٥,٣٧٧	٤٥,٢٠٠	%٩٤
المجموع	٨٠,٩١٥	٧١٧,٥٥٥	٨٣,٣٦٠	

إجارة منتهية بالتمليك

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

الطرف الآخر	مجموع التعرضات	ممولة من قبل حسابات الإستثمار المطلقة	ممولة ذاتياً	نسبة حسابات الإستثمار المطلقة إلى المجموع
شركات	١٤٨,٨٢٩	٨٩,٥٥٩	٥٩,٢٧٠	%٦٠
أفراد	١٥٥,٩٩٥	٩٧,٧٨٥	٥٨,٢١٠	%٦٣
المجموع	٣٠٤,٨٢٤	١٨٧,٣٤٤	١١٧,٤٨٠	

تحليل إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار وعائد حسابات الإستثمار المطلقة

ألف دولار أمريكي

٢,٢٧١	إحتياطي معادلة الأرباح
٥٨,٣٧١	إحتياطي مخاطر الإستثمار
٦,٧٣٢,٧٤١	حسابات الإستثمار المطلقة
٦٥٢,٤٩٩	عائد حسابات الإستثمار المطلقة قبل حصة المضارب
٤٦١,٩١٩	عائد حسابات الإستثمار المطلقة بعد حصة المضارب
١٩٠,٥٨٠	حصة المضارب
%٠,٣	إحتياطي معادلة الأرباح إلى حسابات الإستثمار المطلقة
%٠,٨٧	إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حسابات الإستثمار المطلقة
%٦,٨٦	عائد على حسابات الإستثمار المطلقة بعد حصة المضارب

ج) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص فإن المجلس هو المسئول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتمشيا مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين ثلاثة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في قواعد إرشادات مصرف البحرين المركزي.

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن أحد عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للجمعية العامة العادية للمساهمين زيادة عدد أعضاء المجلس بحيث يتجاوز أحد عشر عضواً في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد ولاية المجلس بناء على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من أحد عشر عضواً ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة والذين يمارسون فردياً وجمعياً صلاحياتهم باستقلالية وموضوعية. فيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي عضوان مختلفان ولكل منهما مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يستعرض المجلس إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وعن أداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسئول عن تأمين الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد في المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق منه للمسؤولية ويطبق على جميع عمليات البنك، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

يتكون مجلس إدارة البنك من ١١ عضواً، ومنهم ١٠ غير تنفيذيين:

- ١) الشيخ صالح عبد الله كامل (رئيس مجلس الإدارة)
- ٢) الأستاذ عبدالله عمار السعوي (نائب رئيس مجلس الإدارة)
- ٣) الأستاذ عبدالله صالح كامل
- ٤) الأستاذ صالح اليوسف
- ٥) الأستاذ عدنان أحمد يوسف
- ٦) د.أنور إبراهيم
- ٧) الأستاذ عبد الله عبد الرحيم صباحي
- ٨) الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي
- ٩) الأستاذ جمال بن غليظة
- ١٠) الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل
- ١١) الأستاذ سامر محمد فرهود

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة) (ج) حوكمة الشركات (تتمة)

لجان المجلس

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان للمجلس يتم تعيين أعضائها من أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لهم. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي:

اللجنة التنفيذية للمجلس

يرأس اللجنة التنفيذية السيد عبد الله صالح كامل وتضم اللجنة في عضويتها الرئيس التنفيذي السيد عدنان أحمد يوسف والسيد عبد الإله عبد الرحيم صباحي والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل. لقد قام مجلس الإدارة بتفويض بعض من مهامه اليومية إلى اللجنة التنفيذية، بما في ذلك بعض المسائل المالية والإدارية والإئتمانية.

لجنة شئون المجلس والمكافآت

يرأس لجنة شئون المجلس والمكافآت السيد إبراهيم فايز الشامسي وتضم اللجنة في عضويتها السيد جمال بن غليطة والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل والرئيس التنفيذي السيد عدنان أحمد يوسف. تجتمع لجنة شئون المجلس والمكافآت مرة واحدة في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الهامة لسياسة المكافآت، ومكافآت وحوافز المجلس وفريق الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين الآخرين، وتقدم توصيات إلى المجلس بشأن إطار السلطة التنفيذية.

لجنة التدقيق

يرأس لجنة التدقيق السيد صالح محمد اليوسف، وتضم اللجنة في عضويتها الدكتور أنور إبراهيم والسيد إبراهيم فايز الشامسي. وتجتمع لجنة التدقيق رسمياً على الأقل أربع مرات في السنة، ويحضر مدققي الحسابات الخارجيين اجتماعاً واحداً على الأقل سنوياً. علاوة على ذلك، يكون لمدققي الحسابات الخارجيين اتصال غير محدود مع لجنة التدقيق ورئيسها على مدار السنة.

لقد فوض مجلس الإدارة لجنة التدقيق بمسؤولية ضمان وجود نظام فعال للمحاسبة والرقابة المالية، وتحقيق اللجنة ذلك من خلال المراجعة المنتظمة لكفاءة وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية. وتنظر لجنة التدقيق في جميع المسائل المتعلقة بالرقابة المالية وتقديم التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلية والخارجية، ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، والالتزام بالمتطلبات الرقابية وإدارة المخاطر. كما تقوم اللجنة بمراقبة استقلالية المدققين الخارجيين وتحديد مكافاتهم وتقوم برفع توصياتها إلى المجلس فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين.

تخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية المالية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة والمدققين الخارجيين والجهات التنظيمية كما هو ملائم. ترسل تقارير جميع هذه الجهات إلى لجنة التدقيق، التي تقوم بالنياحة عن المجلس بضمن اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة أينما دعت الحاجة. يتم إطلاع اللجنة بشكل مباشر من خلال تقارير التدقيق والمراجعة الداخلية المرفوعة إليها ومن خلال مناقشاتها مع المدققين الخارجيين فيما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها والنتائج التي يتوصلون إليها.

تقوم اللجنة بمراجعة القوائم المالية السنوية والمرحلية للمجموعة وملائمة مخصصات الخسائر والتقارير المقدمة من المستشارين الخارجيين بمهام التحقيق أو التكليف.

لجنة المخاطر

يرأس لجنة المخاطر السيد عبد الإله صباحي، وتضم اللجنة في عضويتها السيد جمال بن غليطة والسيد سامر محمد عدنان فرهود والرئيس التنفيذي السيد عدنان أحمد يوسف. تجتمع لجنة المخاطر رسمياً على الأقل أربع مرات في السنة، ويجوز أن تدعو اللجنة رئيس الإئتمان وإدارة المخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين لحضور اجتماعاتها. يحدد المجلس مخاطر المجموعة وفقاً لما أوصت به لجنة المخاطر والتي هي المسئولة عن تحديد مستويات مقبولة من المخاطر التي قد تتعرض لها المجموعة، بالإضافة إلى اعتماد إستراتيجية الإدارة العليا لإدارة المخاطر وضمن اتخاذ الإدارة العليا لكافة الخطوات اللازمة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. يقع على عاتق الإدارة المسئولية الرئيسية عن تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية لأعمال المجموعة وعن تصميم وتنفيذ نظم رقابة داخلية ملائمة.

الإدارة التنفيذية

لتحقيق سيطرة كاملة على المجموعة، قام فريق الإدارة التنفيذية بتطوير نظام لتمرير القرارات الإستراتيجية المركزية التي يتم اتخاذها على مستوى المجموعة إلى وحدات المجموعة، مما يضمن تنفيذ سياسات المجموعة وطرق وإجراءات العمليات العامة من قبل جميع وحدات المجموعة.

وبنهاية سنة ٢٠٠٨، يتألف الفريق من الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء دوائر الرقابة المالية، والتدقيق الداخلي، والتخطيط الاستراتيجي، والائتمان وإدارة المخاطر، والخزانة والاستثمار، والعمليات والشئون الإدارية والشئون القانونية وحوكمة الشركات. ومن المتوقع أن ينضم رئيس العمليات المصرفية التجارية إلى الفريق في وقت لاحق.

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة) (ج) حوكمة الشركات (تتمة)

كما تقوم الإدارة التنفيذية بممارسة رقابتها من خلال اللجان التالية، والتي لديها المسؤوليات المحددة التالية:

لجنة الإدارة التنفيذية
يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات الأعمال والعمليات والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء دوائر التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، والخزانة والاستثمار بالإضافة إلى رئيسي دائرتي الرقابة المالية والتدقيق الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات
تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وملائمة رأس المال للمجموعة ومراجعة إستثمارات أسهم حقوق الملكية طويلة الأجل للمجموعة ودخولها إلى الأسواق المختلفة. كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للمجموعة وتضع أهداف نمو الميزانية إلى جانب مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر الخزانة والاستثمار، والائتمان وإدارة المخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية، والعمليات والشؤون الإدارية مع عضو من الإدارة العليا لشركة تابعة تتخذ من البحرين مقراً لها.

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي
إن لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان كما تختص بالنظر في سياسات الائتمان للمجموعة وتعرضات الائتمان للمجموعة ومشكلة القروض ومستويات المخصصات. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي ويعين في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.

لجنة إدارة المخاطر
يتمثل دور لجنة إدارة المخاطر في مساعدة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في إدارة ومراقبة المخاطر وتقديم الدعم والإجراءات لتحسين كفاءة السياسات والإجراءات وممارسات إدارة المخاطر والضوابط داخل المجموعة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والرقابة المالية، والائتمان وإدارة المخاطر، ومدير مراجعة وتحليل الائتمان.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي
يتمثل دور اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي في وضع إستراتيجية تقنية المعلومات القصيرة والطويلة المدى للمجموعة والإشراف عليهما ومتابعة تنفيذهما في مختلف وحدات المجموعة لغرض توحيد إدارة المعلومات والعمليات. يرأس اللجنة نائب الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر الرقابة المالية، والتخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشؤون الإدارية بالإضافة إلى مرشحين من كبار المسؤولين في المجموعة.

لجنة الموارد البشرية والتعويضات
يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والتعويضات في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي للمجموعة. يرأس اللجنة نائب الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية.

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي
تم تشكيل لجنة المطلعين الداخليين وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية. إن القصد الأساسي من هذه المبادئ التوجيهية هو المحافظة على شفافية وعدالة ونظامية سوق الأوراق المالية ولتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بأنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية ضمن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة الأخرى. إن أهداف لجنة المطلعين الداخليين هي مراقبة والإشراف على المسائل المتعلقة بالمطلعين الداخليين وتنظيم معاملاتهم في الأوراق المالية للمجموعة والتأكد من أن المطلعون الداخلون في المجموعة على علم بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم من الأسهم وتعاملهم في الأوراق المالية للمجموعة، وبالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة نائب الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر التدقيق الداخلي، والشؤون القانونية، والعمليات والشؤون الإدارية، وعلاقات المستثمرين (وهو نفسه المسجل وأمين سر اللجنة).

لجان أخرى
تقوم الإدارة بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر للتعامل مع المبادرات المحددة التي يمكن إن تمارس من وقت لآخر من قبل المجموعة.

سياسة الإفصاح للمجموعة
تهدف إستراتيجية الاتصالات الخاصة بالمجموعة إلى المساعدة في تحقيق هدف المجموعة وهي إطلاع السوق على المعلومات الجوهرية وتعزيز أنظمة وقواعد الإشراف واتصالات المجموعة مع السوق، وهو ما يهدف إلى

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(ج) حوكمة الشركات (تتمة)

ضمان الالتزام بتعليمات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق ببرنامج الإفصاح العام الخاص بقواعده وأنظمتها، المجلد ٢، الباب ١ واشتراطاته المنصوص عليها في سوق المال.

تمثل المعلومات الجوهرية أية معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأنشطة وشئون المجموعة ووحداتها والتي تؤدي، أو قد تؤدي بشكل معقول إلى تغييرات هامة في أسعار السوق لسهم المجموعة أو في قرار المستثمر الحريص أما بيع أو شراء أو الاحتفاظ بأسهم المجموعة أو سبب لتغيير قرار المستثمر الحريص بإجراء صفقة أو الامتناع عن إجراء صفقة مع المجموعة أو مع وحداتها. وتتكون المعلومات الجوهرية، على سبيل المثال وليس الحصر، على الحقائق الجوهرية والتغيرات الجوهرية المتعلقة بأنشطة أعمال وشئون المجموعة ووحداتها.

على الرغم من أن المجموعة لا تحتفظ بقائمة المراجعة التي تقوم المجموعة بموجبها بتحديد ماهية المعلومات الجوهرية وغير الجوهرية، فإن المجموعة تدرك أهمية جميع العوامل ذات العلاقة في كل حالة. توجه المجموعة بصفة من خلال التطورات التالية والتي تمثل معلومات جوهرية وهذه القائمة ليست شاملة:

- التغيرات التي تطرأ في ملكية أسهم المجموعة.
- التغيرات التي تطرأ على هيكل الشركة مثل عمليات إعادة التنظيم والدمج، وغيرها؛
- البيع العام أو الخاص للأوراق المالية إضافية (مثل الصكوك) أو الترتيب لشرائها؛
- التغييرات في سياسة المجموعة فيما يتعلق بتوزيع أرباح الأسهم والتعديلات المادية على حقوق المساهمين؛
- عطاءات الاستحواذ؛
- التغيرات في هيكل رأسمال المجموعة؛
- الاقتراض أو إقراض مبالغ كبيرة من الأموال؛
- التغييرات في قرارات وكالة التصنيف (سواء بتخفيضها أو رفعها)؛
- تطوير منتجات جديدة قد تؤثر فيما بعد على المنتجات والأسواق الحالية للمجموعة؛
- التغييرات في النتائج المالية، بما في ذلك الزيادات أو الانخفاضات الجوهرية في الأرباح المتوقعة على المدى القريب، وهذا يشمل جميع المؤشرات المالية الهامة التي تؤثر على أرباح المجموعة أو وضع الميزانية أو وضع التدفقات النقدية أو وضع السيولة؛
- تغييرات جوهرية في السياسات المحاسبية؛
- التغييرات الهامة في خطط الاستثمارات الرأسمالية أو في أهداف وأولويات المجموعة؛
- تغييرات جوهرية في ملائمة رأس مال المجموعة؛
- التغييرات في مجلس إدارة المجموعة أو في أعضاء الإدارة التنفيذية؛
- بدء دعاوى أو تطورات في الإجراءات القانونية الجوهرية أو في الشئون التنظيمية؛
- أهم النزاعات العمالية؛
- التغييرات الجوهرية في النماذج الحالية لنشاطات الأعمال الخاصة بوحدات المجموعة؛
- التغييرات السلبية الجوهرية التي تحدث في وحدات المجموعة فيما يتعلق بنسب ملائمة رأس المال؛
- المؤشرات الإيجابية أو السلبية الجوهرية في الأرباح أو مؤشرات الأرباح المنتجة من قبل الوحدات؛
- الأحداث الاقتصادية أو السياسية الرئيسية في بلدان الوحدات والتي تعتقد المجموعة بشكل معقول ومتحفظ أنها ستؤدي إلى تأثير جوهري على الوضع المالي للوحدات.

وتلتزم المجموعة بالامتثال بقواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتوزيع المعلومات/القوائم المالية للمجموعة على أساس ربع سنوي ونصف سنوي وسنوية بالإضافة إلى أية معلومات مخصصة يطلبها مصرف البحرين المركزي. وحيث إن المجموعة هي شركة مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية وفي ناسداك دبي، فإن المجموعة ملتزمة بالتقيد بنشر جميع المعلومات الدورية المطلوبة من قبل سوق البحرين للأوراق المالية وناسداك دبي وذلك على النحو المنصوص عليه في توجيهاتها/وقواعدها الإرشادية في هذا الصدد في الوقت المحدد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة ستقوم وبشكل علني بالإفصاح وعلى نطاق واسع بنشر معلومات جوهرية إما:

- فور معرفتها وعلمها بالظروف أو الأحداث التي تشكل أساس المعلومات الجوهرية، أو
- عند اتخاذ قرار بتطبيق تغيير من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة.

وبصفاتها شركة مدرجة، فإن المجموعة تتبع سياسة حول من الذي عليه إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان عن المعلومات المالية للجمهور عن المجموعة ووحداتها. ولا يتم التصريح إلا للأشخاص التالية أسماؤهم للإعلان عن معلومات عامة عبر وسائل الإعلام:

١. رئيس مجلس الإدارة
٢. نائب رئيس مجلس الإدارة
٣. الرئيس التنفيذي

وفي حالة الطلب من أي من المسؤولين المذكورين أعلاه إصدار تصريحات متعلقة بالقوائم المالية، أو المؤشرات المالية أو بالدعاء المالي العام للمجموعة، فإنه ينبغي أن يستشير و/أو تأكيد ذلك مع رئيس الرقابة المالية فيما يتعلق بدقة وتوقيت وموثوقية معلوماته قبل أن يقوم بإصدار تصريح عام.

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة) (ج) حوكمة الشركات (تتمة)

تقوم المجموعة بإرسال قوائمها المالية وإقراراتها الرقابية بالبريد إلى مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية وناسداك دبي وذلك على أساس ربع سنوي وسنوي. كما توفر المجموعة جميع هذه المعلومات على موقعها في شبكة الإنترنت.

ويتم نشر البيانات الصحفية على موقع المجموعة على شبكة الإنترنت ونشرها على الأقل في واحدة من الصحف المحلية إما باللغة العربية أو الإنجليزية. ويجب على الأشخاص المصرح لهم في المجموعة بالقيام بعمليات إفصاح عام على عدم القيام بأي تصريح أو إعلان على أساس فردي قبل نشر المعلومات على موقعها على شبكة الإنترنت أو عبر الصحف المحلية.

وتلتزم المجموعة بالتقيد بجميع الاشتراطات المبينة في أنظمة مصرف البحرين المركزي، المجلد ٢ الباب أ- قسم متطلبات الإفصاح العام.

وحتى تكون المجموعة ملتزمة بالكامل بمتطلبات الإفصاح التي يضعها مصرف البحرين المركزي في الأنظمة المذكورة أعلاه، فإن المجموعة تقوم بالإفصاح عن جميع المعلومات المطلوبة في قوائمها المالية المنشورة بشكل ربع سنوي والتي تمت مراجعتها والقوائم المالية المدققة والتي هي مسئولية دائرة الرقابة المالية. إلا أن بعض المعلومات ليست مقصورة على إدارة الرقابة المالية ولذلك، فإن جميع الدوائر المعنية، وفقا لمتطلبات الإفصاح التي يضعها مصرف البحرين المركزي (الإدارة والعمليات والائتمان وإدارة المخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي) يجب أن تقدم لدائرة الرقابة المالية المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وذلك لكي تقوم دائرة الرقابة المالية بإعداد القوائم المالية للمجموعة على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي.

الالتزام

الأنظمة

تلتزم المجموعة بجميع المتطلبات التنظيمية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية والتي يصدرها مصرف البحرين المركزي ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، الأنظمة التي تحكم ملائمة رأس المال للمجموعة، ونوعية الموجودات وإدارة المخاطر والسيولة وإدارة الأموال.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات ملائمة رأس المال للمجموعة على الأسس الموحدة وغير الموحدة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات التنظيمية من قبل مشرفين البنوك المحلية، الذين يقومون بوضع ومراقبة متطلبات ملائمة رأس المال لشركات التابعة.

ويتطلب مصرف البحرين المركزي في الوقت الحاضر من جميع البنوك أو المجموعة المصرفية التي تتخذ من البحرين مقراً لها الحفاظ على نسبة حد أدنى من إجمالي رأس المال للبنود داخل وخارج الميزانية للموجودات المرجحة للمخاطر وتقدير ١٢٪ وهي أعلى من النسبة التي تتطلبها توجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية بنسبة ٨٪ بموجب التوجيه الذي أصدرته هذه اللجنة عن ملائمة رأس المال في عام ١٩٨٨. ومع ذلك، فإن توجيه بازل ٢ الجديد الذي أعلنته اللجنة وهو إلغاء توجيه عام ١٩٨٨ والذي يهدف إلى تحقيق درجة أعلى من الفروق فيما يتعلق بتحديد مبلغ رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به لمختلف فئات تعرضاتها للمخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى تخصيص نسبة من رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية علاوة على التوجيهات السابقة فيما يتعلق بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية مخاطر السوق. وسيكون للجهات التنظيمية في كل دولة حرية أوسع في زيادة أو خفض متطلبات ملائمة رأس المال للبنوك العاملة وفقاً لظروفها الخاصة.

كما تتطلب القواعد الجديدة درجة أكبر من الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بإدارة مخاطر البنك. لقد اتخذت المجموعة كافة الخطوات اللازمة لتحقيق الكفاءة المطلوبة في تقييم المخاطر في الوقت المحدد بحيث يمكنها ذلك من الالتزام لمتطلبات بازل ٢ على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي.

مكافحة غسيل الأموال

قامت المجموعة بتطبيق أنظمة مكافحة غسيل الأموال التي وضعها مصرف البحرين المركزي بما في ذلك تعيين مسئول في المجموعة للمراقبة والتبليغ عن غسيل الأموال - ويشغل هذا المنصب حالياً رئيس دائرة العمليات والشئون الإدارية - وهو الذي يقوم أيضاً بالإشراف على مسئول مكافحة غسيل الأموال في كل وحدة من وحدات المجموعة. أن الهدف من ذلك هو أن يتم في المركز الرئيسي للمجموعة تطبيق سياسة عامة موحدة، مع مراعاة الممارسات القائمة في مختلف وحدات المجموعة والالتزام بأنظمة مكافحة غسيل الأموال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

مراقبة الأداء المالي

لقد وضعت إدارة المجموعة إجراءات متعددة للمساعدة في تحديد ومراقبة أنشطة المجموعة في جميع أنحاء العالم. وقد تم وضع إجراءات متكاملة لتوحيد القوائم المالية وهي تعمل حالياً بكفاءة عالية، وبموجب هذه

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

(ج) حوكمة الشركات (تتمة)

الإجراءات تقوم جميع وحدات المجموعة بتقديم قوائمها المالية بصيغة تتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية. وهذه هي قوائم مالية موحدة وتصدر بها نتائج مالية موحدة للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدات برفع تقارير شهرية إلى المكتب الرئيسي للمجموعة تتضمن تفاصيل أدائها المالي وتُقارن مع الميزانيات التقديرية المعتمدة.

تقنية المعلومات

منذ تأسيس المجموعه، كان أحد أهم التحديات الأولى التي برزت هي الحاجة للتحرك وبأقصى سرعة ممكنة نحو تحقيق التكامل في قواعد البيانات المتنوعة للشركات التابعة المصرفية في بيئة المجموعة، من أجل تسهيل إنشاء منصة معلومات مشتركة. ونظرا للمشاكل المعقدة التي ينطوي عليها جمع ١٠ وحدات مصرفية مختلفة تحت مظلة تنظيمية مركزية واحدة، تقرر بأنه سيكون من الضروري القيام بهذا التحرك على مراحل.

تتطلب المرحلة الأولى إنشاء هيكل إدارة مالية متكاملة، حيث يمكن بموجب تسجيل القوائم المالية لكل وحدة على الانترنت مما سيسمح بدمج تلك البيانات مع بيانات الوحدات الأخرى، وبعد إجراء التعديلات التي يتطلبها التوحيد، تستخدم هذه البيانات لإعداد قوائم مالية موحدة قانونية والتقارير نظم المعلومات الإدارية.

لقد تم إنجاز هذه الأهداف الأصلية في وقت قصير جدا بحيث أصبح البنك الآن مؤسسة موحدة بالكامل، وبعد طرح العام الأول الناجح جدا في سنة ٢٠٠٦، تستعد المجموعة لمزيد من التوسع في السوق العالمية. وحيث إن التقنية هي مطلب أساسي في هذا التوسع، خصوصا في السوق المصرفية الإسلامية التي تشهد تنافس شديدا، بدأت لجنة تقنية المعلومات أنشطتها في سنة ٢٠٠٧ بوضع إستراتيجية قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى لتقنية المعلومات، ويتم الإشراف على تنفيذ هذه الإستراتيجية ومتابعتها بشكل مستمر من قبل اللجنة، بغرض تحقيق توحيد فعال لإدارة المعلومات والعمليات في المجموعة.

لقد قامت المجموعة بتطوير خارطة طريق لمعلومات الأعمال لتنفيذ نظام توحيد القوائم المالية عبر شبكة الانترنت، واستخدام منهجية لقياس أداء الشركة باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لوضع معايير لأداء كل شركة تابعة من الشركات التابعة ومتابعتها بصورة مستمرة. وسيتم تحسين خارطة الطريق هذه بحيث تشمل عناصر إدارة التعرض للمخاطر في كافة أنحاء المجموعة، بما في ذلك عناصر إعداد تقارير إدارة المخاطر، وهو ما سيمهد الطريق للتوافق مع متطلبات بازل ٢. فيما يتعلق بالأنشطة الجديدة، تقوم المجموعة بنشر التفاصيل عنها في صفحة المجموعة في الانترنت والتصريحات الصحفية التي يقوم بها الرئيس التنفيذي للمجموعة.

المكافآت

تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إدارتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقا لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامج تقييم الأداء. إن سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقوم بتقديم تفاصيل لتقييم الأداء لأعضاء المجلس.

الشكاوى

لقد قامت المجموعة بتطبيق وسائل إعلام خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيههم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوى تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة العليا للمجموعة بذلك.

٢٧ القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الممكن تبادله مع موجود أو لتسوية مطلوب بين أطراف ذو إطلاع ورغبة في التعامل وبشروط تجارية ليس فيها تفضيل. وعليه فقد ينتج عن ذلك فروق بين القيم المدرجة وتقديرات القيم العادلة.

تتضمن الاستثمارات على استثمارات غير مسعرة متاحة للبيع وتبلغ ١٨٧,٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ١٢١,٩ مليون دولار أمريكي) مدرجة بالتكلفة نظرا لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة متوقعة بها لهذه الاستثمارات.

إن القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في الميزانية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية.

٢٨ الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال تبرعاتها للأعمال والمؤسسات الخيرية.

دليل المجموعة



السيد / شفاقت أحمد
المدير العام الإقليمي

Mr. Shafqaat Ahmed
Regional General Manager
& Country Head
بنك البركة الإسلامي

بيانات الاتصال للبنك هي كالتالي:

بي أي سي أي هاوس، ١٤ ش إيوان تجارة،
ص.ب. ١٦٨٦ - لاهور ٥٤٠٠٠ باكستان
هاتف: +٩٢ ٤٢ ٦٣.٩٩٦١
فاكس: +٩٢ ٤٢ ٦٣.٩٩٦٥
الموقع الإلكتروني:
www.albaraka.com.pk

Al Baraka Islamic Bank, Pakistan

The contact details of the bank are:

PICIC House, 14, Shahrah'e
Aiwan'e Tajarati,
P.O. Box 1686, Lahore 54000,
Pakistan
Tel: +92 42 6309961
Fax: +92 42 6309965
Website: www.albaraka.com.pk



السيد / موسى مختار
رئيس المكتب التمثيلي

Mr. Moes Mokhtar
Chief Representative

مكتب تمثيلي

بيانات الاتصال للبنك هي كالتالي:

شارع جيلان كيون سيريه رقم ٧٥،
جاكرتا - بوسات ١٠٣٤٠
إندونيسيا
هاتف: +٦٢ ٢١ ٣٩٢ ٧٦٣٣
فاكس: +٦٢ ٢١ ٣٩٢ ٧٦٣٧

ABG Representative Office

The contact details of the bank are:

Ravindo Building, 7th Floor,
Jalan Kebon Sirih No. 75, Jakarta
Pusat 10340,
Indonesia
Tel: +62 21 392 7633
Fax: +62 21 3927637



السيد / موسى شحاده
نائب الرئيس والرئيس التنفيذي

Mr. Musa Shihadah
Vice Chairman
& Chief Executive Officer

البنك الإسلامي الأردني

كان البنك الإسلامي الأردني أول بنك
إسلامي يتأسس في الأردن في عام
١٩٧٨ وتمثل أنشطة البنك الرئيسية
في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد
والخدمات المصرفية التجارية. يقوم
البنك بتشغيل ٦٤ فرعاً، بيانات الاتصال
للبنك هي كالتالي:

ص.ب. ٩٢٦٢٢٥، عمان، الأردن
هاتف: +٩٦٢ ٥٦٧ ٧٣٧٧
فاكس: +٩٦٢ ٥٦٦ ٦٣٢٦
الموقع الإلكتروني:
www.jordanislamicbank.com

Jordan Islamic Bank

Jordan Islamic Bank was the first
Islamic bank to be established
in Jordan, in 1978. Its activities
comprise retail, commercial and
investment banking. Jordan Islamic
Bank has a total of 64 branches.

The contact details of the bank are:

Jordan Islamic Bank,
P.O. Box 926225 Amman, Jordan
Tel: +9626 567 7377
Fax: +9626 566 6326
Website:
www.jordanislamicbank.com

